عكرمة مولي ابن عباس
في
ميزان النقد العلمي

إعداد الدكتور

شهاب الدين محمد أبو زهو

مدرس الحديث النبوي وعلومه بالكلية

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}(١).

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}(٢).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}(٣).

أما بعد، فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد :

فإن رواة الأحاديث النبوية، ورجال أسانيدها، عليهم المعول في نقل السنة النبوية وتبليغها إلى الأجيال المتعاقبة، ولذا اشترط المحدثون فيهم مواصفات بلغت الغاية في الدقة، وذلك حرصا على صفاء النصوص النبوية وسلامتها من التحريف والتغيير.

وقد تنوعت أحكام النقاد الجهابذة العارفين بأحوال الرجال حول أولئك الرواة؛ فمنهم من اتفقوا على توثيقه، ومنهم من أجمعوا على ضعفه، ومنهم من وقع الاختلاف في حكمه.

كما أن الرواة ورجال الأسانيد لم يسلموا من طعن فيهم بالباطل، وقدح في عدالتهم وضبطهم، أو الحكم عليهم بالتوهم والظن، أو بدافع الهوى والتنافس.

من أجل ذلك: قام العلماء بالتدقيق في الأحكام الصادرة على أولئك الرواة، والتأكد من صحتها، وثبوت نسبتها إلى قائليها، ومعرفة مرادهم منها، ومعرفة درجة أولئك القائلين والتحقق من مدى أهليتهم لنقد الرواة وإصدار الأحكام عليهم.

وقد أوقفنا النقاد الجهابذة على رواةٍ ثقات وأئمة أعلام، ثارت من حولهم طعون وشبهات كادت أن تذهب بعدالتهم وضبطهم وتضييع مروياتهم، فكشفوا الحقائق وأظهروها، وبَرَّأُوا ساحة الرواة الأطهار من كل قدح لا أصل له، أو تأويل فاسد لأقوال النقاد وتحريف لها عن مواضعها.

---

(١) آل عمران/١٠٢.
(٢) النساء/١.
(٣) الأحزاب/٧٠، ٧١.

وقد كان من أولئك الرواة الذين أثيرت من حولهم الطعون والشبهات:
عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما
وقد وقفت على أحد عشر طعنا فيه!!
ثمانية منها تتعلق بعدالته وما يلحق بها.
وثلاثة أخرى تتعلق بضبطه وحفظه.

وإن مما تجدر الإشارة إليه، أن كثيرا من أصحاب الأهواء، وأعداء السنة النبوية، حين يكون عكرمة مولى ابن عباس في سندِ حديثٍ يعارض أفكارهم ولا يوافق أهوائهم، فإنهم يَعرضون ترجمة عكرمة من خلال الطعون الموجهة إليه فقط، دون أدنى ذِكْرٍ لمَن وثقه من أهل العلم، بل بلغت بهم الحال أنهم يوردون بعض النصوص مبتَورة حين يكون آخرها نقضا لأولها، يريدون بذلك التوصل إلى رفض تلك الأحاديث حتى لو كانت مخرجة في "صحيح البخاري"، وتلك جناية عظمى وخيانة علمية جسيمة[1]!!

وكان هذا أحد أهم الأسباب التي دفعتني نحو كتابة هذا البحث؛ تبرئةً لأحد الأئمة المفترَى عليهم، ودفاعا عن كتب السُّنَّة الصحاح التي عليها المُعَوَّل في الدين.

وقد وفقني الله تعالى إلى الكتابة في بيان تلك الطعون والجواب عنها، وتبرئة عكرمة - رحمه الله - منها.

وكانت خطة البحث كما يلي:

(١) وممن فعل ذلك على سبيل المثال:
الدكتور طه جابر العلواني في كتابه: "لا إكراه في الدين – إشكالية الردة والمرتدين" (ص١٢٧، ط٢، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٦م)، حيث نقل بعض أقوال المكذبين لعكرمة، دون تعقيب عليها ببيان ضعفها ووهائها، بل إنه نقل قصة لسعيد بن جبير، في أولها اتهام لعكرمة، ولم ينقل آخرها وفيه رجوع سعيد عن اتهامه لعكرمة، وإقرار بإصابته في الحديث!! وما فعل الدكتور ذلك إلا بغية الوصول إلى تضعيف حديث رواه البخاري في "صحيحه" من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعا: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ"!!! والأدهى والأمَرُّ: أنه لم ينقل كلمة واحدة عن الجمهور الذين وَثَّقوا عكرمة، بل ما أجمع عليه عامة أهل العلم كما سيأتي في هذا البحث!!!
وقد فعل مثل ذلك: محمد يونس صاحب كتاب: "التكفير بين الدين والسياسة" (ص٢٥ – ٢٦ ط مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،١٩٩٩م).

خطة البحث

يتكون الموضوع من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة:

المبحث الأول: ترجمة عكرمة؛ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، ويشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: معرفة اسمه ونسبه، وكنيته، ومولده.

المطلب الثاني:نشأته وحياته.

المطلب الثالث:شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع:ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني:الطعون المثارة حول عكرمة ودفعها، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ذكر الطعون المثارة حول عدالته والجواب عنها، ويشتمل على ثمان شبهات.

المطلب الثاني: ذكر الطعون المثارة حول ضبطه والجواب عنها، ويشتمل على ثلاث شبهات.

ثم **الخاتمة**، وفيها نتائج البحث.

وأقول مع الحافظ ابن حجر: "وَقد أطلنا القَوْل فِي هَذِه التَّرْجَمَة، وَإِنَّمَا أردنَا بذلك جمع مَا تفرق من كَلَام الْأَئِمَّة فِي شَأْنه، وَالْجَوَاب عَمَّا قيل فِيهِ، والاعتذار للْبُخَارِيّ فِي الِاحْتِجَاج بحَدِيثه، وَقد وضح صِحَّةُ تَصَرُّفِه فِي ذَلِك، وَالله أعلم"(١).

هذا، وما كان من توفيق فمن الله تعالى وحده {**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**}(٢)، وما كان من خطأ أو تقصير فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله العفو والعافية والمعافاة في الدنيا والآخرة، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

كتبه
أبو محمد الأزهري
د/ شهاب الدين بن محمد أبو زهو
قسم الحديث النبوي وعلومه
كلية أصول الدين بطنطا – جامعة الأزهر

(١) مقدمة فتح الباري (ص: ٤٣٠) ط دار المعرفة بيروت.
(٢) هود: ٨٨.

المبحث الأول:
ترجمة عكرمة؛ مولى ابن عباس رضي الله عنهما
المطلب الأول: معرفة اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته، ومولده

هو: عكرمة[١] أَبُو عَبْدِ اللهِ[٢] القُرَشِيُّ مَوْلاَهُم، المَدَنِيُّ، مولى عبد الله بن عباس، البَرْبَرِيُّ الأَصْلِ[٣].

كان مولده في خلافة عثمان رضي الله عنه، في حدود سنة خمس وعشرين من الهجرة، بناء على أنه توفي سنة خمس ومائة، وعاش ثمانين عاما، كما في أشهر الأقوال.

المطلب الثاني: نشأته وحياته ورحلاته

لعل ما قام به الحُصين العَنْبَرِيّ مِن هِبَةِ عكرمة لابن عباس كان مِن حُسن تقدير الله عز وجل له؛ حيث توفرت له البيئة العلمية والحياة الربانية الملائمة لقدراته وطاقاته، ووَجَد من الاهتمام والرعاية ما يكفل له التقدم والتفوق والتأهل لوراثة علم ابن عباس.

اجتمع عكرمة بابن عباس وقد قارب الاحتلام، بعد سنة ست وثلاثين من الهجرة، حيث كان عكرمة عبدًا لِحُصَيْنِ بنِ أَبِي الحُرِّ العَنْبَرِيِّ، فوهبه لعبد الله بن عباس حين حَلَّ واليا على البصرة لعلي بن أبي طالب، وقد ذَكَرَتْ كتبُ التاريخ[٤] أن تولية ابن عباس على البصرة كانت بعد وقعة الجمل سنة (٣٦ هـ).

وظل عكرمة ملازما لابن عباس حتى وفاته سنة ثمان وستين من الهجرة.

وكانت مدة ملازمته لابن عباس قريبا من ثلاثين عاما، كان لها الأثر البالغ في حياته وتكوينه العلمي.

---

(١) عكرمة: بكسر العين المهملة وسكون الكاف وكسر الراء وفتح الميم وبعدها هاء ساكنة، وهو في الأصل اسم الحمامة الأنثى، فسُمِّي به الإنسان. (انظر: وفيات الأعيان ٢٦٦/٣، لسان العرب لابن منظور ط دار صادر (٤١٦/١٢).

(٢) هكذا وجدت كنيته في جميع المصادر التي اطلعت عليها، ولكن جاء في المطبوع من ضعفاء العقيلي: "وكنيته: أبو مجلد"! ولم أقف على تلك الكنية لأحد في كتب الكنى والرجال!! (ينظر: الضعفاء للعقيلي (١٠٧٥/٣) ط دار الصميعي.

(٣)الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤٦٩/٦) ط دار الكتب العلمية، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (٢٦٤/٢٠)، ط الرسالة، تحقيق الدكتور بشار عواد، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٢٨/٧-٢٣٤) ط دار الكتب العلمية، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٤٤) ط دار الكتب العلمية.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٦٦٣/٢) ط دار الغرب الإسلامي، تحقيق الدكتور بشار عواد، البداية والنهاية لابن كثير (٢٧٤/٧) ط دار إحياء التراث العربي، تاريخ مدينة دمشق (٧٦/٤١) ط دار الفكر، تحقيق عمر بن غرامة العمري.

وتدلنا النصوص التي حفظتها لنا كتب التاريخ والتراجم أن ابن عباس قد أَوْلى عكرمة اهتماما خاصا، ورعاية جيدة، أسهمت في نبوغه وتكوينه أيما إسهام، وقد أورث ذلك الاهتمامُ المبكر وتلك الرعايةُ عكرمة شغفًا بالعلم، وحبًّا له، وحرصًا بالغًا على طلبه، وملازمةً لأهله، وتجوالًا وترحالًا في طلبه ونشره.

ومن تلك النصوص:

ما رَوَى: الزُّبَيْرُ بنُ الخِرِّيْتِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَضَعُ فِي رِجْلِي الكَبْلَ[1] وَيُعَلِّمُنِي الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ[2].

وعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَسَّانٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُوْلُ: طَلَبْتُ العِلْمَ أَرْبَعِيْنَ سَنَةً، وَكُنْت أُفْتِي بِالبَابِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فِي الدَّارِ[3].

وكان ابن عباس يدارس عكرمةَ العلم، ويحاوره في مسائله، حتى أكسبه القدرة على الاستقلال بالرأي، والشجاعة العلمية في عرض اجتهاده، وإقناع الآخرين به، ويشهد لذلك:

ما رواه دَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الآيَةَ: {لِمَ تَعِظُوْنَ قَوْماً اللهُ مُهْلِكُهُم أَوْ مُعَذِّبُهُم عَذَاباً شَدِيْداً}[4]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَدْرِ، أَنَجَا القَوْمُ أَمْ هَلَكُوا؟ قَالَ: فَمَا زِلْتُ أُبَيِّنُ لَهُ أُبَصِّرُهُ حَتَّى عَرَفَ أَنَّهُم قَدْ نَجَوْا. قَالَ: فَكَسَانِي حُلَّةً[5].

ولما برزت ملكة عكرمة وتحققت أهليته، أجازه ابن عباس بإفتاء الناس، وتلك منزلة كبرى عالية تضاف إلى رصيده العلمي.

رَوَى: يَزِيْدُ النَّحْوِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: انْطَلِقْ، فَأَفْتِ النَّاسَ، وَأَنَا لَكَ عَوْنٌ. قُلْتُ: لَوْ أَنَّ هَذَا النَّاسَ مِثْلُهُم مَرَّتَيْنِ، لأَفْتَيْتُهُم. قَالَ: انْطَلِقْ، فَأَفْتِهِم، فَمَنْ جَاءكَ يَسْأَلُكَ عَمَّا يَعْنِيْهِ، فَأَفْتِهِ، وَمَنْ سَأَلَكَ عَمَّا لاَ يَعْنِيْهِ، فَلاَ تُفْتِهِ، فَإِنَّكَ تَطْرَحُ عَنْكَ ثُلُثَيْ مُؤْنَةِ النَّاسِ[6].

---

(١) **الكَبْل**: القَيْد مِنْ أَيّ شَيْءٍ كَانَ. (لسان العرب ٥٨٠/١١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٨٦/٢) ط دار صادر، حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (٣٢٦/٣) ط دار الفكر، سير أعلام النبلاء (١٤/٥) ط الرسالة. وقد تَحَرَّفَ "الزبير بن الخِرِّيت" في المطبوع من حلية الأولياء إلى: "الزبير بن الحارث".

(٣) الضعفاء لأبي جعفر العقيلي (١٠٧٧/٣) ط دار الصميعي، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٢/٤١) ط دار الفكر، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٤/٥).

(٤) الأعراف: ١٦٤.

(٥) طبقات ابن سعد (٢٨٧/٥)، تاريخ دمشق (٨٢/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧١/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥).

(٦)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٧) ط دار إحياء التراث، حلية الأولياء (٣٢٧/٣)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٣/٤١)، تهذيب الكمال (٢٦٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٤/٥).

وأما عن رحلاته العلمية:

فقد كان عكرمة فِي الْبِلَادِ جَوَّالًا، كما قال أبو نعيم الأصبهاني[١]، كَثِيْرَ الأَسْفَارِ،كما قال الإمام الذهبي[٢]، ومن الرَّحالين الجَوَّالين، كما قال ابن كثير[٣]، وكان ينتقل من بلد إلى بلد... كثير التطواف والجولان في البلاد، كما قال ابن خلكان[٤]، وأورد الذهبي عددا من النصوص الدالة على ذلك، منها:

قَالَ أَبُو سَعِيْدِ بنُ يُوْنُسَ: عِكْرِمَةُ: مِنْ سُكَّانِ المَدِيْنَةِ، وَقَدْ كَانَ سَكَنَ مَكَّةَ، قَدِمَ مِصْرَ... وَصَارَ إِلَى إِفْرِيْقِيَةَ[٥].

وقالَ العَبَّاسُ بنُ مُصْعَبٍ المَرْوَزِيُّ: كَانَ أَعْلَمَ شَاكِرْدِيٍّ[٦] ابْنِ عَبَّاسٍ بِالتَّفْسِيْرِ، وَكَانَ يَدُوْرُ البُلْدَانَ[٧].

وَقَدِمَ مَرْوَ عَلَى مَخْلَدِ بنِ يَزِيْدَ بنِ المُهَلَّبِ.

وَعَنِ الفَرَزْدَقِ بنِ جَوَّاسٍ الحِمَّانِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ بِجُرْجَانَ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا عِكْرِمَةُ، فَقُلْنَا لِشَهْرٍ: أَلاَ نَأْتِيْهِ؟قَالَ: ائْتُوْهُ، فَإِنَّهُ لَمْ تَكُنْ أُمَّةٌ إِلاَّ كَانَ لَهَا حَبْرٌ، وَإِنَّ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَبْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ[٨].

وقَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ مَعْقِلٍ: لَمَّا قَدِمَ عِكْرِمَةُ الجَنَدَ[٩]، أَهْدَى لَهُ طَاوُوْسٌ نُجُباً بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً.فَقِيْلَ لِطَاوُوْسٍ: مَا يَصْنَعُ هَذَا العَبْدُ بِنُجُبٍ بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً؟قَالَ: أَتَرَوْنِي لاَ أَشْتَرِي عِلْمَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً لِعَبْدِ اللهِ بنِ طَاوُوْسٍ[١٠].

وقال ابن كثير[١١]: وقد طاف عكرمةُ البلادَ، ودخلَ إفريقيةواليمن والشام والعراق وخراسان، وبث علمه هنالك، وأخذ الصلات وجوائز الأمراء.

---

(١) حلية الأولياء (٣٢٦/٣).
(٢)سير أعلام النبلاء (١٥/٥).
(٣) البداية والنهاية (٢٧٢/٩).
(٤) وفيات الأعيان (٢٦٥/٣).
(٥)تاريخ ابن يونس المصرى (١٤٩/٢) ط دار الكتب العلمية.
(٦) شاكردي: كلمة فارسية معناها: التلميذ والخادم، والمعنى: كان عكرمة أعلم تلاميذ ابن عباس بالتفسير. (انظر هامش التحقيق لسير أعلام النبلاء: ١٥/٥).
(٧)الكامل لابن عدي (٤٧٢/٦)، تهذيب الكمال (٢٧٠/٢٠).
(٨)ضعفاء العقيلي (١٠٧٦/٣)، تهذيب الكمال (٢٧٠/٢٠).
(٩) مكان باليمن. (انظر: معجم البلدان ١٦٩/٢).
(١٠) تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٥/٤١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧٠/٢٠). وله طريق أخرى في: الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٨٩/٥)، تاريخ ابن أبي خيثمة (١٩٦/٢)، المعرفة والتاريخ للفسوي (١١/٢)، تاريخ دمشق (٩٦/٤١).
(١١) البداية والنهاية لابن كثير(٢٧٢/٩) ط دار إحياء التراث العربي.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

قال الذهبي[1]: حَدَّثَ عَنِ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، وَعُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ، وَصَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ، وَالحَجَّاجِ بنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيِّ، وَجَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، وَحَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ، وَأُمِّ عُمَارَةَ الأَنْصَارِيَّةِ، وَعِدَّةٍ.

وَعَنْ: يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ رَافِعٍ.

قَالَ ابْنُ المَدِيْنِيِّ: سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عُمَرَ.

وَأَرْسَل عن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ - وَذَلِكَ فِي (النَّسَائِيِّ) كما قال الذهبي –.

وأما تلاميذه؛ فقد حَدَّثَ عَنْهُ خَلْقٌ كثيرون،زهاء ثلاثمائة رجل من البلدان منهم زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد لكثير أحد من التابعين[2]، ذكر منهم المزي في "تهذيبه" مائة واثنين وثمانين رجلا، وقد روى عنه أهل بلاد شتى نظرا لكثرة ترحاله وانتشار علمه وقد صنفهم ابن أبي حاتم على البلاد من أهل المدينة، ومكة، واليمن، والكوفة، والبصرة، وواسط، وأيلة، والجزيرة، واليمامة، وسجستان، وخراسان، ومن أشهر هؤلاء التلاميذ: محمد بن مسلم الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ - وَمَاتَا قَبْلَهُ - وَعَمْرُو بنُ دِيْنَارٍ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بنُ زَيْدٍ، وَالحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، وَقَتَادَةُ، وَمُوْسَى بنُ عُقْبَةَ، وَأَبُو صَالِحٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِئ - مَعَ تَقَدُّمِهِ - وَأَبُو الزُّبَيْرِ المَكِّيُّ، وَخَلْقٌ كَثِيْرٌ مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِيْنَ، وَأَيُّوْبُ السِّخْتِيَانِيُّ، وَأَشْعَثُ بنُ سَوَّارٍ، وَثَوْرُ بنُ زَيْدٍ الدِّيْلِيُّ، وَثَوْرُ بنُ يَزِيْدَ الحِمْصِيُّ، وَحَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ، وَحُمَيْدٌ الطَّوِيْلُ، وَخَالِدٌ الحَذَّاءُ، وَدَاوُدُ بنُ الحُصَيْنِ، وَدَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ، وَالأَعْمَشُ، وَسِمَاكُ بنُ حَرْبٍ، وَعَاصِمُ بنُ بَهْدَلَةَ، وَعَاصِمٌ الأَحْوَلُ، وَابْنُ طَاوُوْسٍ، وَأُمَمٌ سِوَاهُم[3].

المطلب الرابع : ثناء العلماء عليه

بداية نقول: إن أهل العلم لم تجتمع كلمتهم في الثناء على عكرمة، بل وقع بينهم اختلاف في ذلك، ولم يَسْلَم عكرمة من توجيه بعض الطعون إليه، بيد أن عامة أهل العلم على تزكيته وتوثيقه والإقرار بفضله ومكانته، حتى حكى محمد بن نصر المروزي إجماعهم على ذلك فقال: "قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل

(١) تهذيب الكمال (٢٦٤/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥).
(٢) تهذيب التهذيب نقلا عن ابن منده (٢٤١/٧).
(٣) المصدر السابق.

عصرنا، منهم: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبو ثور، ويحيى بن معين"(١).

فكأن المروزي يشير إلى تساقط الطعون الموجهة إلى عكرمة، وأنها غير معتبرة.

وقد أوجز الإمام الذهبي كلام أهل العلم في عكرمة بقوله(٢): "الَّذِيْنَ أَهْدَرُوْهُ كِبَارٌ، وَالَّذِيْنَ احْتَجُّوا بِهِ كِبَارٌ - وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ -".

ولكنه أوضح سر إهداره فقال(٣): "تُكُلِّم فيه لرأيه، لا لحفظه".

وقال أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني: "على أن مَنْ جَرحَه من الأئمة لم يُمسكوا عن الرواية عنه، ولم يستغنوا عن حديثه، مثل يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس، وأمثالهما رحمهم الله.

وكان يُتَلَقَّى حديثه بالقبول، ويحتج به قرناً بعد قرن، وإماماً بعد إمام"(٤).

وقال أيضا: "وأما حال عكرمة في نفسه فقد عدَّله أئمة مِن نبلاء التابعين ومَنْ بعدهم، وحدَّثوا عنه، واحتجوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام"(٥).

وقد قال ابن جرير كلمة صدق توحي برد الطعون عن عكرمة، وإثبات عدالته وسعة علمه:

"وكان عكرمة لا يدفعه أحدٌ نَعْلَمُه عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الروايات للآثار"(٦).

وسوف تأتي الإجابة عن الطعون الموجهة إلى عكرمة في مبحث مستقل.

وأما ثناء العلماء عليه وتوثيقهم إياه، فعلى النحو التالي:

اجتمع علم ابن عباس في ستة من أصحابه، كان عكرمة أعلمهم ومرجعهم عند الاختلاف.

قَالَ يَحْيَى القَطَّانُ(٧): أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ سِتَّةٌ: مُجَاهِدٌ، وَطَاوُوْسٌ، وَعَطَاءٌ، وَسَعِيْدٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَجَابِرُ بنُ زَيْدٍ.

---

(١)التمهيد (٣٣/٢)، جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص٢١)، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٧)، مقدمة فتح الباري (٤٢٩/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٤/٥).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١١٦/٥).

(٤)جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص٢٠)، تهذيب التهذيب نقلا عن ابن منده (٢٤١/٧).

(٥)جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص٢٠).

(٦)تاريخ الطبري (٦٣٣/١١) ط دار التراث – بيروت،جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص١٩).

(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (١٩٦/٢)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٧١٣/١)، تاريخ دمشق (٩٦/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٣/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٨/٥).

شهادات أقران عكرمة له:

وها هي بعض المواقف التي يَشهد له فيها أقرانُه مِنْ جِلَّة أصحاب ابن عباس بسعة العلم والتقدم فيه:

قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ مَعْقِلٍ(١): لَمَّا قَدِمَ عِكْرِمَةُ الجَنَدَ(٢)، أَهْدَى لَهُ طَاوُوْسٌ نُجُباً بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً. فَقِيْلَ لِطَاوُوْسٍ: مَا يَصْنَعُ هَذَا العَبْدُ بِنُجُبٍ بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً؟ قَالَ: أَتَرَوْنِي لاَ أَشْتَرِي عِلْمَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِسِتِّيْنَ دِيْنَاراً لِعَبْدِ اللهِ بنِ طَاوُوْسٍ.

وعَنْ عَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ(٣): دَفَعَ إِلَيَّ جَابِرُ بنُ زَيْدٍ مَسَائِلَ، أَسْأَلُ عِكْرِمَةَ، وَجَعَلَ يَقُوْلُ: هَذَا عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، هَذَا البَحْرُ، فَسَلُوْهُ.

وعَنْ عَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ سَمِعَ أَبَا الشَّعْثَاءِ - جَابِرُ بنُ زَيْدٍ - يَقُوْلُ(٤): هَذَا عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، هَذَا أَعْلَمُ النَّاسِ.

وعَنْ مُغِيْرَةُ بنِ النُّعمَان قَالَ(٥): قِيْلَ لِسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ: تَعْلَمُ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، عِكْرِمَةُ.

وعَنْ أَيُّوْبَ، قَالَ(٦): اجْتَمَعَ حُفَّاظُ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْهُم: سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٌ، وَطَاوُوْسٌ عَلَى عِكْرِمَةَ، فَأَقْعَدُوْهُ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُوْنَهُ عَنْ حَدِيْثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَكُلَّمَا حَدَّثَهُم حَدِيْثاً، قَالَ سَعِيْدٌ: هَكَذَا، يَعْقِدُ ثَلاَثِيْنَ.

قلت: قوله "يَعْقِدُ ثَلاَثِيْنَ"(٧): إشارة لتعريف الجالسين بدقة عكرمة وإتقانه في حفظ الأحاديث التي كان يرويها عن ابن عباس رضي الله عنه.

---

(١) سبقت الإشارة إلى مصادره عند الحديث عن رحلات عكرمة العلمية.

(٢) مكان باليمن. (انظر: معجم البلدان ١٦٩/٢).

(٣) طبقات ابن سعد (٣٨٥/٢) و(٢٨٨/٥)، تاريخ دمشق (٨٥/٤١)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٤٩/٧) ط دائرة المعارف العثمانية، التاريخ الأوسط للبخاري (٢٥٧/١ رقم١٢٥٠) ط دار الوعي بحلب، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٧)، الكامل لابن عدي (٤٧١/٦)، ضعفاء العقيلي (١٠٧٦/٣)، المعرفة والتاريخ للفسوي (١٠/٢)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣٥٨/٣)، ضعفاء العقيلي (١٠٧٧/٣)، تاريخ ابن أبي خيثمة (١٩٦/٢)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٨٧/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥).

(٦) المعرفة والتاريخ للفسوي ط مؤسسة الرسالة (٧/٢)، تاريخ ابن أبي خيثمة (١٩٥/٢ رقم٢٣٧٥)، تاريخ دمشق (٩٠/٤١).

(٧) عَقْد **الثَّلاثِينَ:** أَنْ يُضَمّ طَرَف الْإِبْهَام إِلَى طَرَف السَّبَّابَة مِثْل مَنْ يُمْسِك شَيْئًا لَطِيفًا كَالْإِبْرَةِ وَكَذَلِكَ الْبُرْغُوث. (فتح الباري لابن حجر: ١٤٨/٢٠)، فهذه الإشارة تدل على معنى الدقة والحرص والإحكام، مثل الشخص الذي يمسك الإبرة، فإنه يكون حريصا على التحكم فيها والقبض عليها بدقة حتى لا تسقط منه.

ويدل على ذلك المعنى:

ما رواه أبو إِسْحَاقَ السَّبيعي قَالَ[1]: سَمِعْتُ سَعِيْدَ بنَ جُبَيْرٍ يَقُوْلُ: إِنَّكُم لَتُحَدِّثُوْنَ عَنْ عِكْرِمَةَ بِأَحَادِيْثَ، لَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ مَا حَدَّثَ بِهَا.

قَالَ: فَجَاءَ عِكْرِمَةُ، فَحَدَّثَ بِتِلْكَ الأَحَادِيْثِ كُلِّهَا، وَالقَوْمُ سُكُوْتٌ، فَمَا تَكَلَّمَ سَعِيْدٌ. ثُمَّ قَامَ عِكْرِمَةُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: فَعَقَدَ ثَلاَثِيْنَ، وَقَالَ: أَصَابَ الحَدِيْثَ.

وعَنْ حَبِيْبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ[2]: مَرَّ عِكْرِمَةُ بِعَطَاءٍ وَسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُهُم، فَلَمَّا قَامَ، قُلْتُ لَهُم: مَا تُنْكِرَانِ مِمَّا حَدَّثَ شَيْئاً؟ قَالاَ: لاَ.

فهذه شهادات الأئمةِ أقرانِهله بالفضل والإتقان، وهي من أقوى الشهادات كما هو معلوم في علم الجرح والتعديل.

وعَنْ حَبِيْبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ[3]: اجْتَمَعَ عِنْدِي خَمْسَةٌ لاَ يَجْتَمِعُ مِثْلُهُم أَبَداً: عَطَاءٌ، وَطَاوُوْسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةُ، فَأَقْبَلَ مُجَاهِدٌ وَسَعِيْدٌ يُلْقِيَانِ عَلَى عِكْرِمَةَ التَّفْسِيْرَ، فَلَمْ يَسْأَلاَهُ عَنْ آيَةٍ إِلاَّ فَسَّرَهَا لَهُمَا. فَلَمَّا نَفِدَ مَا عِنْدَهُمَا، جَعَلَ يَقُوْلُ: أُنْزِلَتْ آيَةُ كَذَا فِي كَذَا، وَآيَةُ كَذَا فِي كَذَا.

وقَالَ يَحْيَى بنُ أَيُّوْبَ[4]: قَالَ لِي ابْنُ جُرَيْجٍ: قَدِمَ عَلَيْكُم عِكْرِمَةُ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَكَتَبْتُم عَنْهُ؟ قُلْتُ: لاَ. قَالَ: فَاتَكُم ثُلُثَا العِلْمِ.

وسُئِلَ أَبُو حَاتِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ: أَيُّهُمَا أَعْلَمُ بِالتَّفْسِيْرِ؟ فَقَالَ: أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِيَالٌ عَلَى عِكْرِمَةَ[5].

وقَالَ ابنَ المَدِينِيِّ: لَمْ يَكُنْ فِي مَوَالِي ابْنِ عَبَّاسٍ أَغْزَرَ مِنْ عِكْرِمَةَ[6].

نبوغ عكرمة في التفسير والمغازي:

وقد ظهر نبوغ عكرمة في التفسير والمغازي حتى شهد له أهل العلم بالتقدم فيهما:

قَالَ سُفْيَانُ بن عيينة[7]: الوَجْهُ الَّذِي عَلَيْهِ فِيْهِ عِكْرِمَةُ المَغَازِي، إِذَا تَكَلَّم فَسَمِعَهُ إِنْسَانٌ، قَالَ: كَأَنَّهُ مُشْرِفٌ عَلَيْهِم يَرَاهُم.

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٨٨/٥)، تاريخ مدينة دمشق (٩٩/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٥/٢٠).

(٢) طبقات ابن سعد (٢٨٩/٥)، تاريخ دمشق (٩٨/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٥/٢٠)، جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (٢٤).

(٣) حلية الأولياء (٣٢٦/٣)، تاريخ دمشق (٩١/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٣/٢٠).

(٤) الكامل لابن عدي (٢٦٨/٥)، تهذيب الكمال (٢٧٤/٢٠).

(٥) الجرح والتعديل (٩/٧)، تهذيب الكمال (٢٨٩/٢٠).

(٦)تاريخ دمشق (٩٦/٤١)، تهذيب الكمال (٢٨٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(٧) الكامل لابن عدي (٢٦٧/٥)، تاريخ دمشق (٨٥/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥).

وَقَالَ الشَّعْبِيّ[١]: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ مِنْ عِكْرِمَةَ.

وقال سلام بن مسكين: كان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير[٢].

وَقَالَ قَتَادَةُ[٣]: أَعْلَمُ النَّاسِ بِالحَلاَلِ وَالحَرَامِ: الحَسَنُ، وَأَعْلَمُهُم بِالمَنَاسِكِ: عَطَاءٌ، وَأَعْلَمُهُم بِالتَّفْسِيْرِ: عِكْرِمَةُ.

وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ[٤]: كَانَ أَعْلَمَ التَّابِعِيْنَ أَرْبَعَةٌ: كَانَ عَطَاءٌ أَعْلَمَهُم بِالمَنَاسِكِ، وَكَانَ سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ أَعْلَمَهُم بِالتَّفْسِيْرِ، وَكَانَ عِكْرِمَةُ أَعْلَمَهُم بِسِيْرَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَانَ الحَسَنُ أَعْلَمَهُم بِالحَلاَلِ وَالحَرَامِ.

وقال قُرَّةُ بن خالد[٥]: كان الحسن إذا قَدِمَ عكرمةُ البصرة أمسك عن التفسير والفُتيا ما دام عكرمة بالبصرة.

وهذا ابن أبي ذئب قِرْنُ عكرمة يوثقه، فقال: كان عكرمة مولى ابن عباس ثقة[٦].

شهادات تلاميذ عكرمة له:

وهؤلاء هم تلاميذ عكرمة يوثقونه وينفون عنه التُّهَم، ومِنَ المُقَرَّر في قواعد الجرح والتعديل أن التلميذ أعرف بشيخه من غيره:

عَنْ أَيُّوْبَ - وَسُئِلَ عَنْ عِكْرِمَةَ - فَقَالَ[٧]: لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدِي ثِقَةً، لَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ.

وَقَالَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ: قِيْلَ لأَيُّوْبَ: أَكُنْتُم تَتَّهِمُوْنَ عِكْرِمَةَ؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا، فَلَمْ أَكُنْ أَتَّهِمُهُ[٨].

توثيق أئمة الجرح والتعديل لعكرمة:

وهذه طائفة من أقوال أئمة وعلماء الجرح والتعديل - على اختلاف درجاتهم تشددا وتوسطا وتساهلا - في توثيق عكرمة:

عَنْ أَحْمَدَ بنِ زُهَيْرٍ، قَالَ[٩]: عِكْرِمَةُ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيْمَا رَوَى.

وقَالَ أَبُو بَكْرٍ المَرُّوْذِيُّ[١٠]: قُلْتُ لأَحْمَدَ: يُحْتَجُّ بِحَدِيْثِ عِكْرِمَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، يُحْتَجُّ بِهِ.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/٥).
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٨٨/٥).
(٣) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/٥).
(٤) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)،سير أعلام النبلاء (١٧/٥).
(٥) طبقات المفسرين للداوودي (٣٨٧/١) ط دار الكتب العلمية ، بيروت.
(٦) ضعفاء العقيلي (١٠٧٧/٣ ترجمة عكرمة مولى ابن عباس، برقم ١٤١٦) ط دار الصميعي.
(٧) تهذيب الكمال (٢٨٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٨/٥).
(٨) طبقات ابن سعد (٢٨٩/٥)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٤٠٦/١ رقم٨٤٠)، المعرفة والتاريخ للفسوي (٨/٢)، ضعفاء العقيلي (١٠٧٥/٣).
(٩) سير أعلام النبلاء (٣٠/٥).
(١٠)تاريخ دمشق (١٠٣/٤١)، تهذيب الكمال (٢٨٨/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٣١/٥)، تهذيب التهذيب (٢٣٩/٧).

وقد وردت رواية أخرى عن أحمد فيها تضعيف عكرمة:

قال أحمد بن القاسم(١): رأيت أحمد ضَعَّفَ رواية عكرمة ولم ير روايته حجة.

ولكن وَجَّهَ الخلالُ روايةَ التضعيف بأنها مقيدة برواية خاصة:

قال أبو بكر الخلال(٢): هذا في حديث خاص.

قال: وعكرمة عند أبي عبد الله ثقة يحتج بحديثه.

ولكن يعكر على توجيه الخلال قولُ ابن رجب: "والظاهر هو خلافه"، ونَقَلَ قول أحمد في رواية عنه: عمرو بن أبي عمرو كلُّ شيء يرويه عن عكرمة مضطرب. وكذا كلُّ من يروي عن عكرمة، سماكٌ وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: ما أحسبه إلا مِن قِبَل عكرمة.

ثم قال ابن رجب: وقد يكون عن أحمد فيه روايتان(٣).

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص: ٢٠٢).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (ص: ٢٠٢).

(٣) قلت: كلام الإمام أحمد الذي يَحُطُّ فيه على عكرمة إنما هو في سياق خاص بموضع معين، والأئمة والحفاظ مِنَ الرواة لا يخلو أحدهم مما يستنكر عليه، وليس أحدهم معصوما من الخطأ، والعبرة في الحكم على الراوي بالأغلب من حاله، فيكون له حُكْمٌ عام أَغْلَبِيٌّ بالنظر إلى مجموع رواياته، وحُكْمٌ خاص بكل حديث على حدة، وقد يقع اللوم فيه عليه خلافا للحكم العام، فيكون هذا الخاص حالة استثنائية لا تنقض الحكم العام.

قال المعلمي في (التنكيل: ٥٦/٢): "ينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين:

الأول: أن يُسأل عنه فيُجِيلُ فِكْرَه في حالِهِ في نفسه وروايته، ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به.

الثاني: أن يستقر في نفسه هذا المعنى، ثم يتكلم في ذاك الراوي في صدد النظر في الحديث الخاص من روايته.

فالأول: هو الحكم المطلق الذي لا يخالفه حُكْمٌ آخر مثلُه إلا لتَغَيُّر الاجتهاد.

وأما الثاني: فإنه كثيرا ما ينحى به نحو حال الراوي في ذاك الحديث.

فإذا كان المحدِّث يرى أن الحكم المطلق في الراوي أنه صدوق كثير الوهم، ثم تكلم فيه في صدد حديث من روايته، ثم في صدد حديث آخر وهكذا، فإنه كثيراً يتراءى اختلافٌ ما بين كلماته".

وقال أيضا في (التنكيل: ١٥٩/١): "إن المحدِّث قد يُسأل عن رجلٍ فيَحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله، ثم قد يسمع له حديثا فيَحكم عليه حُكما يميل فيه إلى حاله في ذلك الحديث الثاني، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعضُ الاختلاف... وقد يَنقل الحُكم الثاني وحده فيُتوهم أنه حُكْمٌ مطلق".

وَقَالَ عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدٍ(١): قُلْتُ لابْنِ مَعِيْنٍ: فَعِكْرِمَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ عُبَيْدُ اللهِ؟ قَالَ: كِلاَهُمَا، وَلَمْ يُخَيِّرْ. قُلْتُ: فَعِكْرِمَةُ، أَوْ سَعِيْدُ بنُ جُبَيْرٍ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ، وَثِقَةٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ العِجْلِيُّ(٢): مَكِّيٌّ، تَابِعِيٌّ، ثِقَةٌ، بَرِيْءٌ مِمَّا يَرْمِيْهِ بِهِ النَّاسُ مِنَ الحَرُوْرِيَّةِ -يَعْنِي: مَنْ رَأْيِهِم-.

وَقَالَ البُخَارِيُّ(٣): لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلاَّ احْتَجَّ بِعِكْرِمَةَ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ(٤): ثِقَةٌ.

وَقَالَ أَبُو بكر بن أبي خَيْثَمَة(٥): كَانَ عِكْرِمَة من أثبت النَّاس فِيمَا يروي.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ(٦): سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: ثِقَةٌ. قُلْتُ: يُحْتَجُّ بِحَدِيْثِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا رَوَى عَنْهُ الثِّقَاتُ، وَالَّذِي أَنْكَرَ عَلَيْهِ: يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ، وَمَالِكٌ، فَلِسَبَبِ رَأْيِهِ.

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ(٧): احْتَجَّ بِحَدِيْثِهِ الأَئِمَّةُ القُدَمَاءُ، لَكِنَّ بَعْضَ المُتَأَخِّرِيْنَ أَخْرَجَ حَدِيْثَهُ مِنْ حَيِّزِ الصِّحَاحِ.

وقال القاضي أبو يعلى الفراء(٨): عكرمة ثقة ثقة.

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي (كَامِلِهِ)(٩): وَعِكْرِمَةُ لَمْ أُخَرِّجْ هُنَا مِنْ حَدِيْثِهِ شَيْئاً؛ لأَنَّ الثِّقَاتِ إِذَا رَوَوْا عَنْهُ، فَهُوَ مُسْتَقِيْمُ الحَدِيْثِ، إِلاَّ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ ضَعِيْفٌ، فَيَكُوْنَ قَدْ أُتِيَ مِنْ قِبَلِ الضَّعِيْفِ، لاَ مِنْ قِبَلِهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعِ الأَئِمَّةُ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَأَصْحَابُ الصِّحَاحِ أَدْخَلُوا أَحَادِيْثَهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ فِي صِحَاحِهِم، وَهُوَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ أَحْتَاجَ أَنْ أُخَرِّجَ لَهُ شَيْئاً مِنْ حَدِيْثِهِ، وَهُوَ لاَ بَأْسَ بِهِ.

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١١٧)، الجرح والتعديل (١٠/٤) (٩/٧)، سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(٢) الثقات للعجلي (١٤٥/٢) ط١ مكتبة الدار - المدينة المنورة، سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(٣) التاريخ الكبير (٤٩/٧)، تهذيب الكمال (٢٨٩/٢٠)، تهذيب التهذيب (٢٣٩/٧)، سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٦١/٩ رقم ٩٨٣٩) ط مؤسسة الرسالة، بيروت، عمل اليوم والليلة للنسائي (ص: ٢٠٢ رقم١٤١) ط مؤسسة الرسالة، بيروت، سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(٥) فتح الباري (المقدمة) (٤٢٩/١).

(٦) الجرح والتعديل (٨/٧)، تاريخ دمشق (١٠٤/٤١) تهذيب الكمال (٢٨٩/٢٠)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٣٢/٥).

(٧) تهذيب الكمال (٢٩٠/٢٠)، تهذيب التهذيب (٢٣٩/٧)، سير أعلام النبلاء (٣٢/٥)، وتعقبه الذهبي بقوله: مَا عَلِمْتُ مُسْلِماً أَخْرَجَ لَهُ سِوَى حَدِيْثٍ وَاحِدٍ، لَكِنَّهُ مَقْرُوْنٌ بِآخَرَ.

(٨) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (ص: ١٤٧) ط دار إيلاف الدولية الكويت.

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧١/٥).

وقال محمد بن نصر المروزي: قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه، فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه. وحدثنا غير واحد أنهم شهدوا يحيي بن معين، وسأله بعضُ الناس عن الاحتجاج بعكرمة، فأظهر التعجب.

وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدلوه، وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه.

وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه وحَمْلِهم حديثَه فلن يُقبل فيه تجريحُ أحدٍ جَرَحَه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يُجْهَل أن يكون جَرْحَةً[1].

وقالابن منده: أما حَال عِكْرِمَة فِي نَفسه: فقد عدله أمة من التَّابِعين، مِنْهُم زِيَادَة على سبعين رجلا من خِيَار التَّابِعين ورفعائهم، وَهَذِه منزلَة لَا تكَاد تُوجد مِنْهُم لكبير أحد من التَّابِعين، على أَن من جرحه من الْأَئِمَّة لم يمسك عَن الرِّوَايَة عَنهُ، وَلم يسْتَغْن عَن حَدِيثه، وَكَانَ حَدِيثه متلقى بِالْقبُولِ قرنا بعد قرن إِلَى زمن الْأَئِمَّة الَّذين أخرجُوا الصَّحِيح، على أَن مُسلما كَانَ أسوأهم رَأيا فِيهِ وَقد أخرج لَهُ مَعَ ذَلِك مَقْرُونا[2].

وقال الذهبي[3]: ثقة ثبت، أعرض عنه مالك، واحتج به الجمهور.

وقال ابن حجر[4]: ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، روى له الجماعة.

وقال المنذري[5]: واحتج البخاري بحديثه في صحيحه، وأخرج حديثه أيضا: أبو داود السجستاني، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو عبد الله ابن ماجة القزويني، وصحح الترمذي حديثه. وأما مسلم بن الحجاج فلم يحتجَّ بحديثه، وأخرج له مقرونا بسعيد بن جبير، وطاوس بن كيسان.

وأختم هنا بفائدة ذهبية للشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمِيّ اليماني، أوضح فيها سر اختيار البخاري توثيق عكرمة وتخريج حديثه في "صحيحه":

---

(١) التمهيد (٣٣/٢)، جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص٢١)، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٧)، مقدمة فتح الباري (٤٢٩/١).

(٢) جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص٢١ – ٢٢)، فتح الباري (المقدمة) (٤٢٩/١)، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٧)، وزاد المنذري: "وعدَّله - مسلم - بعد ما جرحه"..

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي (ص: ١٣٨) ط دار البشائر، بيروت.

(٤) تقريب التهذيب لا بن حجر (ص: ٦٨٧) ط دار العاصمة، الرياض.

(٥) جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (١٨).

أفاد في "التنكيل"[1] أن البخاري أخرج لعكرمة ما أداه اجتهاده إلى أن الكلام الذي قيل فيه لا يضره في روايته البتة.

وزاد تلك الفائدة وضوحا وبيانا في "الأنوار الكاشفة"[2] فقال: "أما البخاري فكان الميزان بيده، لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة أنه حدث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً ولا اختلافاً لا يقع في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يُصَدِّق بعضها بعض، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد في القرآن أو من حديث صحابي آخر.

فتبيَّن للبخاري أنه ثقة، ثم تَأَمَّل ما يصح مِن كلام مَن تكلم فيه فلم يجد حجةً تنافي ما تبين له...

لكن لعل مسلماً لم يتجشم ما تجشم البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره، فلم يتبين له ما تبين للبخاري، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة".

ونخلص من أقوال العلماء السابقة إلى أن:

عكرمة قد ثبتت عدالته وتوثيقه من تلامذته وأقرانه وأئمة الجرح والتعديل، وأن الطعون الموجهة إليه لا تثبت، أو أن لها محملا غير إفادة الطعن فيه، ومَنْ ثبتت عدالته وإمامته بيقين لا يصار عنها إلى غيرها بأقوال مرسلة، أو تُهَمٍ مجملة، وهذا ما سنبينه ونجليه في المبحث التالي - بعون اللهالكريم -.

المطلب الخامس: وفاته

مَاتَ عِكْرِمَة بِالمَدِيْنَةِ النبوية – كما اختاره أكثر المترجمين له-، وهو ابن ثمانين سنة، كما قال الواقدي وعَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ التَّمِيْمِيُّ، وَابْنُ يُوْنُسَ وابن قتيبة وابن الربعي[3]، وقال ابن حبان[4]: وكان لعكرمة يوم مات أربع وثمانون سنة، وكان متزوجا بأم سعيد بن جبير.

وقيل: إن عكرمة مات بالقيروان، والأول أصح[5].

وقد اختلف العلماء في تحديد سنة وفاته على النحو التالي:

---

(١) (٤٥٨/١ ترجمة ٢١٥) ط دار المعارف.

(٢) (ص: ٢٦١) ط المطبعة السلفية.

(٣) تاريخ ابن يونس المصري (١٤٩/٢)، ط دار الكتب العلمية، المعارف لابن قتيبة (ص٤٥٧) ط دار المعارف، مولد العلماء ووفياتهم (٢٥٣/١) ط دار العاصمة، الرياض، تهذيب الكمال (٢٩٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٣٤/٥).

(٤) ثقات ابن حبان (٢٣٠/٥).

(٥) وفيات الأعيان (٢٦٦/٣).

١- توفي سنة أربع ومائة، قاله ابن المديني فيما رواه عنه البخاري ويعقوب بن سفيان[١].

٢- توفي سنة خمس ومائتين، قاله عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ التَّمِيْمِيُّ، وَمُصْعَبُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَالفَلاَّسُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَشَبَابٌ، وَابْنُ يُوْنُسَ وابن قتيبة وابن الربعي. وَكَذَا نَقَلَ: أَبُو الحَسَنِ بنُ البَرَاءِ، عَنِ ابْنِ المَدِيْنِيِّ في قول آخر له. ونقله الوَاقِدِيُّ قال: حَدَّثَتْنِي بِنْتُهُ أُمُّ دَاوُدَ أَنَّهُ تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَمائَةٍ[٢].

٣- توفي سنة ست ومائة: قَالَه الهَيْثَمُ بنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو عُمَرَ الضَّرِيْرُ[٣].

٤- توفي سنة سبع ومائة، قَالَه أَبُو مَعْشَرٍ السِّنْدِيُّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَخُوْهُ؛ عُثْمَانُ، وَهَارُوْنُ بنُ حَاتِمٍ، وَقَعْنَبُ بنُ المُحَرَّرِ[٤].

٥- وَقِيْلَ غَيْرُ ذَلِكَعن الهيثم بن عدي وأبي الحسن المدائني ويحيى بن معين[٥]: مات سنة خمس عشرة ومئة! قال المزي: وذلك وهم[٦]. وقال الذهبي[٧]: وَأَظُنُّ هَذَا الْقَوْلَ غَلَطًا، لَمْ يَبْقَ إِلَى هَذَا التَّارِيخِ قَطُّ.

وَالأَصَحُّ: سَنَةَ خَمْسٍ ومائة، كما رجحه الذهبي. واختاره ابن خلكان وحاجي خليفة[٨].

ويؤيد هذا الترجيح:

١- ما نقله الواقدي عن ابنة عكرمة كما سبق قبل قليل.

٢- ما نقله المؤرخون أن عكرمة وكُثَيِّر عَزَّة - وهو من شعراء ذلك العصر - قد ماتا في يوم واحد، فأَخْرَجَ الناسُ جنازتيهما، وقالوا: مات أفقه الناس وأشعر الناس[٩]. والله أعلم.

تنبيه وتمييز:

يوجد عكرمة آخر مولىً لابن عباس:

---

(١) التاريخ الكبير (٤٩/٧)، تهذيب الكمال (٢٩١/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٥).
(٢) تهذيب الكمال (٢٩١/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٥)، المعارف لابن قتيبة (ص٤٥٧)،مولد العلماء ووفياتهم (٢٥٣/١).
(٣) تهذيب الكمال (٢٩٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٥).
(٤) تهذيب الكمال (٢٩٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٥٢٠/٥).
(٥) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٦٦/١) ط١ دار الفاروق، القاهرة.
(٦) تهذيب الكمال (٢٩٢/٢٠)، وفيات الأعيان (٢٦٦/٣).
(٧) تاريخ الإسلام (١١٢/٣) تحقيق د. بشار.
(٨) كشف الظنون (٤٢٧/١).
(٩) الثقات لابن حبان (٢٣٠/٥)، ط دائرة المعارف العثمانية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعين خان، تهذيب الكمال (٢٩١/٢٠)، تاريخ الإسلام (١١٢/٣) تحقيق د. بشار عواد، وفيات الأعيان (٢٦٦/٣).

قال البخاري[1]: عكرمة مولى ابن عباس آخر سمع أبا هريرة روى عنه عوام بن حوشب.

قال ابن حبان[2]: عكرمة مولى ابن عباس، يروي عن ابن عباس، روى عنه العوام بن حوشب، وليس هذا بعكرمة الأول، هذا يروى الحكايات، وما أعلم له راويا إلا العوام بن حوشب.

المبحث الثاني:
الطعون المثارة حول عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما ودفعها

قَدْ نَقَمُوا عَلَى هَذَا العَالِمِ أَخْلاَقاً وَآرَاء، يأتي ذكر ما وقفتُ عليه منها، ونقده وتفنيده بالحجة والبرهان - بعون الله تعالى -.

وبين يدي ذلك نُصَدِّر هذا المبحث بقولين رائعين- للإمامين الكبيرين ابن عبد البر وبرهان الدين البقاعي - يعتبران أساسا وقاعدة في الدفاع عمن ثبتت عدالتهم ثم طُعِن فيهم بإجمال دون تفصيل، أو بما لا يصح ثبوته:

"مَنَ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ، وَثَبَتَتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ، وَبَانَتْ ثِقَتُهُ، وَبِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ، لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا جَرْحَتُهُ عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ وَالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمُعَايَنَةِ لِذَلِكَ بِمَا يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ فِيمَا قَالَهُ لِبَرَاءَتِهِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْمُنَافَسَةِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ يُوجِبُ قَبُولَ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَتُهُ وَلَا عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ وَلَا صَحَّتْ لِعَدَمِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ رِوَايَتُهُ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَيُجْتَهَدُ فِي قَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤَدِّي النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِيمَنِ اتَّخَذَهُ جُمْهُورٌ مِنْ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ إِمَامًا فِي الدِّينِ قَوْلُ أَحَدٍ مِنَ الطَّاعِنِينَ: إِنَّ السَّلَفَ رَضِيَ اللَّهِ عَنْهُمْ قَدْ سَبَقَ مِنْ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ كَلَامٌ كَثِيرٌ، مِنْهُ فِي حَالِ الْغَضَبِ، وَمِنْهُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْحَسَدُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُو حَازِمٍ، وَمِنْهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْوِيلِ مِمَّا لَا يَلْزَمُ الْمَقُولُ فِيهِ مَا قَالَهُ الْقَائِلُ فِيهِ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسَّيْفِ تَأْوِيلًا وَاجْتِهَادًا لَا يَلْزَمُ تَقْلِيدُهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ دُونَ بُرْهَانٍ وَحُجَّةٍ تُوجِبُهُ، وَنَحْنُ نُورِدُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ الْجِلَّةِ الثِّقَاتِ السَّادَّةِ، بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ مِمَّا لَا يَجِبُ أَنْ يُلْتَفَتَ فِيهِمْ إِلَيْهِ وَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ، وَمَا يُوَضِّحُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْنَا"، ثم ساقَ ابنُ عبد البر الأقوالَ الدالة على ما قرره[3].

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٤٩).
(٢) ثقات ابن حبان (٥/٢٣٠).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٩٤).

وقال برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي[1]: "الحقُّ... التفصيلُ في حالِ المجروحِ، فإنْ كانَ قد وثّقهُ أحدٌ من أئمةِ هذا الشأنِ لم يُقبلْ فيهِ الجرحُ منْ أحدٍ كائناً مَنْ كانَ إلا مفسَّراً؛ لأنَّهُ قد ثَبتتْ لهُ رتبةُ الثقةِ فلا يُزحزحُ عنها إلا بأمرٍ جليٍّ؛ فإنَّ أئمةَ هذا الشأنِ لا يُطلقونَ الثقةَ إلا على مَنْ اعتبروا حالَهُ في دينهِ، ثم اعتبروا حديثَهُ وعرضوهُ على حديثِ الحفّاظِ وتفقدوهُ على ما ينبغي، وهُم أيقظُ الناسِ فلا يُنقَضُ حكمُ أحدِهم إلا بأمرٍ صريحٍ تكونُ فيهِ قوةُ النقضِ، ومهما كانَ الجرحُ مبهماً كانَ محتملاً لوجوهٍ من الاحتمالاتِ يَضعفُ بها عنْ أنْ يكونَ ناقضاً لما أثبتَهُ الموثِّقُ.

انظر إلى ما جُرِحَ بهِ سويدُ بنُ سعيدٍ لمّا بُحثَ عنهُ، كيفَ انكشفَ عمّا لا يقدحُ فيهِ أصلاً، ويقدحُ في بعضِ حديثهِ دونَ بعضٍ...

ولهذه العلة أخرجَ صاحبا "الصحيحِ" وغيرُهما حديثَ مَنْ طعنَ فيهِ بعضُ الأئمة طعناً غيرَ مُفسَّرٍ؛ فعكرمةُ مولى ابنِ عباسٍ، قد وثّقهُ ابنُ عباسٍ -رضي اللهُ عنهما- في النقلِ عنهُ، فقالَ: (ما حدّثكم عني عكرمةُ فصدِّقوهُ؛ فإنَّهُ لن[2] يكذبَ عليَّ)، وقال لهُ: (انطلقْ فَأفتِ الناسَ)".

وقد ردَّ ابنُ معين[3]الطعونَ عن عكرمة بعبارة جامعة قال فيها: "إِذَا رَأَيْتَ إِنْسَاناً يَقَعُ فِي عِكْرِمَةَ، وَفِي حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، فَاتَّهِمْهُ عَلَى الإِسْلاَمِ"[4].

وعلّق الذهبي على هذا بقوله: "هَذَا مَحْمُوْلٌ عَلَى الوُقُوْعِ فِيْهِمَا بِهَوَىً وَحَيْفٍ فِي وَزْنِهِمَا، أَمَّا مَنْ نَقَلَ مَا قِيْلَ فِي جَرْحِهِمَا وَتَعْدِيْلِهِمَا عَلَى الإِنْصَافِ، فَقَدْ أَصَابَ، نَعَمْ، إِنَّمَا قَالَ يَحْيَى هَذَا فِي مَعْرِضِ رِوَايَةِ حَدِيْثٍ خَاصٍّ فِي رُؤْيَةِ اللهِ -تَعَالَى- فِي المَنَامِ، وَهُوَ حَدِيْثٌ يُسْتَنْكَرُ.

وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ مَنْدَةَ فِيْهِ جُزْءاً، سَمَّاهُ: صِحَّةُ حَدِيْثِ عِكْرِمَةَ".

وَقَالَ ابن جرير الطبري[5]: "وَلم يكن أحد يدْفع عِكْرِمَة عَن التَّقَدُّم فِي الْعلم بالفقه وَالْقُرْآن وتأويله وَكَثْرَة الرِّوَايَة للآثار، وَأَنه كَانَ عَالما بمولاه، وَفِي تقريظ

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٦١٠/١).
(٢) هكذا في المطبوع من النكت. والذي وقفت عليه في المصادر (لم يكذب...)، انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٥٩/٢ رقم ١٢١٧)، تاريخ دمشق (٨٣/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧١/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥)، فتح الباري (المقدمة) (٤٢٨/١). وجاء في جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٢٣): (.. لا يكذب عليَّ).
(٣) ولو كان ابن معين يعلم عن عكرمة كذبا، لأبانه وكشفه، وهو الخبير في ذلك كما قال أَحْمَد بن حَنْبَلٍ: هَا هُنَا رَجُلٌ خَلَقَهُ اللهُ لِهَذَا الشَّأْنِ، يُظهِرُ كَذِبَ الكَذَّابِيْنَ - يَعْنِي: ابْنَ مَعِيْنٍ -. (تاريخ بغداد: ٢٦٣/١٦، تاريخ مدينة دمشق: ٢٤/٦٥، سير أعلام النبلاء: ٨٠/١١).
(٤) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥١٣/٣ رقم٩٠٠)، سير أعلام النبلاء (٣١/٥)، فتح الباري (المقدمة) (٤٢٩/١).
(٥) مقدمة فتح الباري (٢٢٩/١).

جلة أَصْحَاب بن عَبَّاس إِيَّاه، ووصفهم لَهُ بالتقدم فِي الْعلم، وَأمرهمْ النَّاس بِالْأَخْذِ عَنهُ- مَا بِشَهَادَة بَعضهم تَثْبُتُ عَدَالَةُ الْإِنْسَان وَيسْتَحق جَوَاز الشَّهَادَة، وَمن ثبتَتْ عَدَالَته لم يُقبل فِيهِ الْجرْح، وَمَا تسْقط الْعَدَالَة بِالظَّنِّ وَبقول فلَان لمَوْلَاهُ:"لَا تَكْذِبْ عَليَّ" وَمَا أشبهه من القَوْل الَّذِي لَهُ وُجُوه وتصاريف وَمَعَان غير الَّذِي وَجَّهه إِلَيْهِ أهل الغباوة وَمن لَا علم لَهُ بتصاريف كَلَام الْعَرَب".

وَقَالَ ابن حبَان[1]: "كَانَ عِكْرِمَة مِن عُلَمَاء زَمَانه بالْقُرْآن وَالفقه... وحمل أهل العلم عنه الحديث والفقه في الأَقاليم كلها، وَما أعلم أحدا ذَمَّه بِشَيْء". - يَعْنِي يجب قبُوله وَالْقطع بِهِ -.

وقال ابن عبد البر[2]: "كَانَ عِكْرِمَة من جلة الْعلمَاء، وَلَا يقْدَح فِيهِ كَلَام من تكلم فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حجَّة مَعَ أحد تكلم فِيهِ".

وقال ابن الوزير[3]: "مدارُ الجواب - عن الطعون - على الحمل على السلامة، ولو بالتأويل الممكن المرجوح لقرائن تُصَيِّرُ ذلك المرجوحَ راجحاً عند من وثَّقه؛ وتلك القرائنُ: ثبوتُ عدالته، وكثرةُ الثناء عليه، مع أن القدح لم يكن بأمرٍ قطعيٍّ لا يحتمل التأويل.

ويقوي هذا العذرَ لمن وَثَّقَه - أي عكرمة -: ما عُلِمَ من طباع البشر في سوءِ الظن بمَن عَلِمَ ما لا يعلمون، أو رَوَى ما لا يَعرفون... وقد تبادر كثيرٌ من أهل العلم إلى القطع بالتكذيب حين يسمعون المستَبْعَدات.

وأما مَن غَلَّبَ الجرح في حق عكرمة، فتَمَسَّكَ بالقاعدة المشهورة في أصول الفقه وفي الفقه، وهي: أن المُثبِتَ أولى من النافي، والجارح مقدَّمٌ على المعدل، لأنه أثبت أمراً عَرَفَه، والمعدِّلُ محمول على عدم معرفة ذلك، وهذا عندهم مِن قبيل الجَمْع، وهو مقدمٌ على الرد.

والجواب عليهم: أنه لم يقع ردٌّ ولا تكذيبٌ لأحد من الثقات ممن وثَّق عكرمة، ولا ممن كذَّبه، بل حُمل المكذِّب على أنه سمى الخطأ كذباً، أو قال قولاً يظن أنه فيه بارٌّ صادقٌ على حسب ظنِّه واجتهاده، فالكل من قبيل الجمع، لا من قبيل الرد".

ونظرا لمكانة عكرمة وعدالته فقد صنف جَمْعٌ من الأئمة في الدفاع عنه كما ذكر ذلك ابن حجر في (مقدمة الفتح) فقال: "وَقد تعقب جمَاعَة من الْأَئِمَّة ذَلِك - أي كلام الطاعنين -، وصنفوا فِي الذب عَن عِكْرِمَة، مِنْهُم: أَبُو جَعْفَر بن جرير الطَّبَرِيّ، وَمُحَمّد بن نصر الْمروزِي، وَأَبُو عبد الله بن مَنْدَه، وَأَبُو حَاتِم بن حبَان،

(١) الثقات لابن حبان (٢٢٩/٥)، مقدمة فتح الباري (٢٢٩/١).
(٢) التمهيد (٢٧/٢)، مقدمة فتح الباري (٤٣٠/١).
(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٢٥٣/٩)، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

وَأَبُو عمر بن عبد الْبر، وَغَيرهم"، مثل الإمام عبد القوي بن عبد العظيم المنذري فقد صنف جزءا طبع باسم: "جزء فيه حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه"[1].

وفي هذا الجزء نُقُولٌ ونصوص نادرة من هذه المؤلفات النفيسة التي أشار إليها ابن حجر، والتي لم يصلنا منها شيء.

ملاحظات عامة حول الطعون الموجهة إلى عكرمة:

١- إن الناظر في تلك الطعون الموجهة إلى عكرمة يهوله أمرها من أول وهلة، ولكن سرعان ما يزول ذلك إذا عرف أن تلك الطعون إما أنها:

أ- طعون غير ثابتة، ولا تصح نسبتها إلى قائليها، ولا إلى عكرمة.

ب- طعون ثابتة، لكن لها توجيها صحيحا، ومحملا حسنا لا يفيد الطعن في عكرمة وإسقاط روايته.

ويستفاد من ذلك أنه:

(ليس كل جرح مفسَّر يؤثر، وما كلُّ مؤثر يؤثر مطلقا)[2].

ت- جرحٌ ممن ضَعَّفه معارَضٌ بتوثيق مَن عدَّله، وجاءت طعون الجارحين مجملة غير مفسرة، في مقابل التعديل المفصل الأسباب.

ث- قولٌ ظَنَّ صَاحِبُه أنه فيه بارٌّ صادقٌ على حسب ظنِّه واجتهاده.

٢- كما أننا نلحظ أن عدد الطاعنين في عكرمة قليل جدا بالنسبة إلى عدد المعدلين.

٣- وبالبحث والتنقيب عن تلك الطعون المثارة حول عكرمة،ظهر لنا أنها تنقسم إلى قسمين رئيسين، يمكن إلحاق كل طعن بواحد منهما.

وها هي مجملة:

١- الطعون المثارة حول عدالته:

أولا: رميه بالكذب.

ثانيا: رميه بأنه كان يرى رأي الخوارج.

ثالثا: القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء.

رابعا: القدح فيه بأنه كان يلعب بالنرد.

خامسا: القدح فيه بأنه كان يستمع إلى الغناء.

سادسا: القدح فيه بأنه كان يلبس خاتمًا من ذهب.

سابعا: القدح فيه بأنه كان لا يحسن يصلي.

ثامنا: القدح فيه بأنه لم يحضر جنازته أحد.

---

(١) طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، (ص٢٢٧).

٢ـ الطعون المثارة حول ضبطه:

أولًا: القدح فيه بأنه كان قليل العقل، وكان يستهين بمن يحدثهم.

ثانيًا: القدح فيه بأنه كان يحدث بكل ما سمع، وكان خفيف الضبط.

ثالثًا: القدح فيه بأنه مضطرب الحديث.

وهذا أوان ذِكْرِ الطعون والجواب عنها، فنقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول: ذكر الطعون المثارة حول عدالته والجواب عنها.

أولا:الطعن في عكرمة بالكذب:

نُسِبَ ذلك إلى جماعة؛ منهم: ابن عمر، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وعلي بن عبد الله بن عباس، ويحيى بن سعيد، والقاسم بن محمد، وعطاء الخراساني، وسعيد بن جبير، وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن يتيم عروة، ومالك بن أنس، والقاسم بن معن، وإبراهيم النخعي.

أما قول ابن عمر(١)، فأخرجه: ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، (١٩٤/٢) ح(٢٣٦٧)، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف"، (١٨٦/١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١٠٨/٤١)، كلهم من طريق: هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن أيوب بن يزيد [عند الدارقطني: بُرَير]، قال ابن عمر لنافع: "لا تَكْذِبُ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَة عَلَى ابْنِ عَبَّاس".

أيوب بن يزيد الذي يروي عنه ضمرة: لم أجد له ترجمة، وإنما وجدت: أيوب بن يزيد، أو ابن أبي يزيد: قال أبو حاتم: مجهول(٢).

فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنه ابن بُرَيْر، وليس ابن يزيد، كما ورد في كتب المؤتلف والمختلف، التي تتميز بالتحقيق والتدقيق والفصل بين الأسماء ائتلافا واختلافا.

---

(١) اعتمد ابن فورك في رد رواية عكرمة على قول ابن عمر فقال: "ضَعَّفَ أهل العلم بالجرح والتعديل عكرمة في روايته"، ثم نقل قصة التكذيب المذكورة، وقال: "وإذا كان مداره في الآحاد عليه، وهو عند أهل العلم بالنقل ضعيف، كان ذلك أحد ما يوهنه"! ولعله لو عَرَفَ ضَعْفَ ما اسْتَدَلَّ به على تضعيف عكرمة وردِّ روايته ـ لما قال ما قال. (مشكل الحديث وبيانه: ص ٣٦٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢٦٢/٢)، ديوان الضعفاء للذهبي (ص: ٤٤)، لسان الميزان (٢٥٩/٢). وجاء "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١٨٦/١): "أَيُّوب بن بُرَيْر". وجاء في "الإكمال" لابن ماكولا (٢٥٧/١): "أيوب بن بُرَير قال: قال ابن عمر لنافع: لا تكذب على كما يكذب عكرمة على ابن عباس، روى عنه ضمرة بن ربيعة". وجاء كذلك في سندٍ لنُعيم بن حماد في "الفتن" (١٣٤/١ رقم٣٢٩) ط مكتبة التوحيد، القاهرة.

وابن بُرَير: لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا، والظاهر أنه مجهول أيضا، لم أجد من روى عنه سوى ضمرة بن ربيعة.

وأخرجه:ابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١٠٧/٤١)من طريق: عبد الله بن عيسى الخزاز، عن يحيى البَكَّاء، سمعت ابن عمر يقول لنافع: "اتق الله، ويحك، لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، كما أحل الصرف وأسلم ابنه صيرفيا".

وذكره صاحبُ "تهذيب الكمال" (٢٧٩/٢٠).

وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، (٢٢/٥)، بعد أن ذكر الرواية السابقة: "البَكَّاء: واهٍ".

وأخرج ابن عساكر(٤١/ ١٠٨) الرواية التالية أيضا من طريق عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن نافع قال: سمعني ابن عمر وأنا أُحَدِّث حديثا سمعته عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لي: كَذَبْتَ! قال: فقلت له: يغفر الله لك يا أبا عبد الرحمن، تريد أن تصنع بي كما صنع ابنُ عباس بعكرمة؟! قال: فقال لي: كيف قلت؟ قال: قلت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"تفارق الناس الدنيا خير ما كانت"، قال: ليس هكذا، إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"أحسن ما كانت"، قال: قلت: هذه التي أردتُّ ولكن أخطأتُ!

قلت: وهذا سند ضعيف، فيه عبد الحميد بن سليمان، أَبُو عُمَرَ الْمَدَنِيُّ: وهو ضعيف الحديث(١).

وأما قول سعيد بن المسيب، فقد أخرجه: الفسوي في "المعرفة والتاريخ"، (٥/٢)، والطبري في "المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين"، ص(١٢٢)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، (١٩٤/٢) ح(٢٣٦٨)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١٠٩/٤١)، كلهم من طريق: إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول لمولاه بُرْد: "لا تَكْذِبُ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَة عَلَى ابْنِ عَبَّاس".

وأخرجه ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، (١٩٤/٢) ح(٢٣٦٩)، ومن طريقه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق"، (١١٠/٤١)، عن: موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو هلال الراسبي، قال: حدثنا الحكم بن أبي إسحاق قال: قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّب - وثَمَّ مَوْلًى لَهُ - فَقَالَ لَهُ: "انْظُرُ، لا تَكْذِبْ عليَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَة عَلَى ابْنِ عَبَّاس".

(١)انظر: "ميزان الاعتدال" (٥٤١/٢)، و "تهذيب التهذيب" (١١٦/٦)، و "تقريب التهذيب" (ص: ٣٣٣).

وروى ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ١٣٥)، والعقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/ ٣٧٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ١١٠) من طريق هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، أَنَّهُ قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: إِنَّ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ: كَذَبَ مَخْبَثَانٌ![1] اذهب إليه فسُبَّهُ، سأحدثك: قَدِمَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَوهو مُحْرِمٌ، فلما حَل تزوجها.

قال الشيخ الألباني في صحيح أبي داود (٦/ ١١٠) وحسَّن إسناده: "لا يد لعكرمة في هذا الوهم؛ فقد تابعه جماعة عن ابن عباس؛ وإنما هو من ابن عباس كما في رواية عطاء.وعطاء الخراساني له أوهام".

وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥١١/١٠ رقم ٣٠٧٢٤)،وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٩٥/٢ رقم ٢٣٧٢) و(١/ ٤٧٧رقم ١٨٩٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣٧٤/٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(١١١/٤١) من طريق ابن أبي شيبة من طريق عَمْرو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنِ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: سَلْ عَنْ ذَلِكَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي: عِكْرِمَة.

وفي معنى ذلك ما رواه ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٩٥/٢رقم ٢٣٧٠) وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٨٥/٢) و(٢٨٩/٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢٦٦/٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠٥/٤١) من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قال: قال طاووس: لَوْ أَنَّ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاس هَذَا - يَعْنِي: عِكْرِمَة - اتَّقى اللَّهَ وكَفَّ مِنْ حَدِيثِهِ: لَشُدَّتْ إِلَيْهِ الْمَطَايَا.

وزاد ابن عدي في رواية: قال طاوس: المسكين لو اقتصر على ما سمع، كان قد سمع علما.

وبَيَّنَتْ روايةُ ابن عساكر سببَ القول السابق، وأنه إنما قاله طاووس حين قيل له: إن عكرمة مولى ابن عباس يقول: لا يُدَافِعَنَّ أحدُكم الغائطَ والبولَ في الصَّلاةِ، أو قال كلاما هذا معناه.

وأما قول محمد بن سيرين؛ فقد رواه: ابن عدي في "الكامل" (٥٣/١)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٤/٤١)، من طريق: الصلت بن دينار أبي شعيب المجنون قال: سألت محمد بن سيرين عن عكرمة، فقال: مَا يسوءني أَنْ يدْخل الْجنَّة وَلكنه كَذَّاب.

(١)الْمَخْبَثَانُ: الْخَبِيثُ. وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا، وَكَأَنَّهُ يدُلُّ عَلَى المبالغة. (انظر: النهاية لابن الأثير:٦/٢).

وفي رواية لابن عساكر، قال الصلت بن دينار: قلت لمحمد بن سيرين: إن عكرمة يؤذينا ويُسمعنا ما نَكره. قال: فقال لي كلاما فيه لين: أسألُ اللهَ أنْ يُميته وأنْ يُريحنا منه.

وأما قول علي بن عبدالله بن عباس، فقد رواه ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، (١٩٤/٢) ح(٢٣٦٦)، والطبري في "المنتخب من ذيل المذيل"، ص(١٢٢)، من طريق: جرير، حدثنا يزيد بن أبي زياد، قال: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، وَعِكْرِمَةُ مُقَيَّدٌ عَلَى بَابِ الحَشِّ[1]. قال: قلت: ما لهذا هكذا؟ قال: إِنَّهُ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي.

ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (١٠٧٥/٣ ترجمة ١٤١٦) من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن علي بن عبد الله بن عباس، بنحوه[2].

وأما قول يحيى بن سعيد، فقد أخرجه: العقيلي في "الضعفاء الكبير"، (٣٧٣/٣)، ومن طريقه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق"، (١١٥/٤١)، عن: محمد بن عيسى قال: حدثنا علي بن سهل قال: حدثنا عفان قال: حدثنا وهيب قال: شهدت يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب فذَكَرَا عكرمة، فقال يحيى بن سعيد: كان كذابًا. وقال أيوب: لم يكن بكذاب.

وأما قول القاسم بن محمد، فقد أخرجه: ابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١٠٦/٤١)، من طريق عباس بن حماد بن زائدة، أنا عثمان بن مرة قال: قلت للقاسم إن عكرمة مولى ابن عباس قال: ثنا ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المُزَفَّت والنَّقِير والدُّبَّاء والحَنْتَم والجِرَار. قال: يا ابن أخي، إن عكرمة كذاب يُحَدِّث غدوةً حديثًا يخالفه عَشية.

وفي الموضع نفسه، من طريق روح نا عثمان بن مرة قال: قلت للقاسم بن محمد: كيف ترى في هذه الأوعية؟ فإن عكرمة يحدث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم المُقَيَّر والمُزَفَّت والدُّبَّاء والحَنْتَم والجِرَار ـ أو الحَنْتَم والنَّقِير ـ ، فقال: إن عِكْرِمَة كَذَّاب يحدث غدْوَة بِحَدِيث يُخَالِفهُ عَشِيَّة[3].

---

(١) الحَشّ: الكَنِيف وموضع قضاء الحاجة. وأصله من الحَشّ: البُسْتَان؛ لأنهم كانوا كثيراً ما يَتَغوّطون في البسَاتِين. (النهاية لابن الأثير: ٣٩٠/١).

(٢) وتحرف فيه "باب الحَش" إلى "باب الحسن"!

(٣)لم ينفرد عكرمة بذلك، بل رواه عن ابن عباس أيضا: أبو جمرة نصر بن عمران، انظر: البخاري في الإيمان ـ باب أداء الخمس من الإيمان(٢٨/١ رقم٥٣)، وفي العلم ـ باب تحريض النبي صلى الله عليه و سلم وفد عبد القيس(٤٤/١ رقم٨٧)، وفي مواقيت الصلاة – باب=

وأما قول عطاء الخراساني، فقد أخرجه: ابن أبي شيبة في "المصنف"، (١٧٠/١رقم١٩٥١)،والبيهقي في "السنن الكبرى"، (٤١١/١رقم١٢٩٣)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، (١٩٥/٢رقم٢٣٧١)، وابن عدي في "الكامل"، (١٢٩/١)، و(٤٦٩/٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١١١/٤١ ـ ١١٢)، وحَسَّنَه الزيلعي في "نصب الراية" (١٧٤/١)، كلهم من طريق: فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّ عِكْرِمَةَ كَانَ يَقُولُ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : سَبَقَ الْكِتَابُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. قَالَ : كَذَبَ عِكْرِمَةُ ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: امْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَإِنْ خَرَجْتَ مِنَ الْخَلاَءِ.

وأما ما رُوِي عن سعيد بن جبير، فقد أخرجه: عبدالرزاق في "المصنف"، (٩١/٨) ح(١٤٤٤٧)، وابن عدي في "الكامل"، (١٢٨/١)، و(٤٧٦/٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، (١١٣/٤١)، كلهم من طريق: عبدالكريم الجزري قال: قلت لسعيد بن جبير: أن عكرمة يزعم أن كراء الأرض لا يصلح، فقال: كذب عكرمة، سمعت ابن عباس يقول: "إِنَّ خَيْرَ مَا أَنْتُمْ صَانِعُونَ فِي الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ أَنْ تَكْرُوا الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ".

وفي رواية في "تاريخ دمشق"، (١١٣/٤١) بسنده: عن مسلم الزنجي، عن عبدالله بن عثمان بن خيثم، أنّه كان جالسًا مع سعيد بن جبير فمرَّ به عكرمة ومعه ناس، فقال لنا سعيد: قوموا إليه واسألوه واحفظوا ما تسألون عنه وما يجيبكم، فقمنا وسألناه فأجابنا، ثمّ أتينا سعيدًا فأخبرناه، فقال كذب.

وأما قول أبي الأسود،فقد أخرجه:ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٩٩)[1] من طريق ابن لهيعة، قال: قال أبو الأسود - يتيم عروة -: كَانَ عكرمة قَدْ

={منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة} (١٩٥/١ رقم٥٠٠)، ومسلمفي الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشرائع الدين(٣٥/١ رقم١٢٤ - ١٢٦) وأبو داود في الأشربة - باب فِى الأَوْعِيَةِ(٣٨٠/٣ رقم٣٦٩٢)، وأحمد ٢٢٨/١ و ٢٧٤.
والمُزَفَّت: الوعاء المطلي بالزفت من داخل. والنَّقِير: أصل خشبة تنقر، وقيل: أصل نخلة. والدُّبَّاء: القَرْع، واحدها: دباءة. والحَنْتَم: جِرَار خُضْر كانوا يخزنون فيها الخمر. والجِرَار: جمع جَرَّة، وهي من الخزف، وقيل: هو ما كان منه مدهونا.
وهذه الأوعية الأربعة تُسرع بالشدة في الشراب، وتُحدث فيه القوة المسكرة عاجلا.
وتحريم الانتباذ في هذه الظروف كان في صدر الإسلام، ثم نُسخ كما في حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعا: "كنت نهيتكم عن الأشربة في ظُروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء غير ألا تشربوا مسكرا" أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٥٨٥/٣ رقم ٩٧٧).
(١) وانظر: تهذيب الكمال (١٧١/١٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٥).

سَمِعَ الحَدِيْثَ مِنْ رَجُلَيْنِ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ حَدَّثَ بِهِ عَنْ وَاحِدٍ، ثُمَّ يُسْأَلُ عَنْهُ بَعْدُ، فَيُحَدِّثُ بِهِ عَنِ الآخَرِ، فَكَانُوا يَقُوْلُوْنَ: مَا أَكْذَبَهُ!

فَشَكَوْا ذلك إلى إسماعيل بن عبيد - وكان له فضل وورع – فقال: لا بأس، أنا أشفيكم منه، فبعث إليه، فقال له: كيف سمعت ابن عباس يقول في كذا وكذا، فيقول: كذا وكذا، فقال إسماعيل: صدقت، سألت عنها ابن عباس فقال هكذا.

وأما قول مالك بن أنس، فقد أخرجه: ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠٨/٤١) من طريق إسحاق بن عيسى قال: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليَّ كما يكذب عكرمة على عبد الله بن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه.

ونسب هذا القول إلى مالك: ابنُ عبد البر في "التمهيد" (٢٨/٢)، وابنُ الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" (١٨٢/٢)[١].

وأما ما نُسب إلى القاسم بن معن، فقد أخرجه: ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ١٠٧)[٢]عن القاسم بن معن قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - بن عبد الله بن مسعود -، قَالَ: حَدَّثَ عِكْرِمَةُ بِحَدِيْثٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُوْلُ: كَذَا وَكَذَا. فَقُلْتُ: يَا غُلاَمُ! هَاتِ الدَّوَاةَ وَالقِرْطَاسَ. فَقَالَ: أَعْجَبَكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّمَا قُلْتُهُ بِرَأْيِي.

وأما ما نُسب إلى إبراهيم النخعي، فقد أخرجه: ابن أبي خيثمة في"التاريخ الكبير" (١٩٩/٢ رقم٢٣٩٣) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٩٧) و (١٠٦/٤١)[٣]من طريق الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: لَقِيتُ عِكْرِمَة فَسَأَلْتُهُ عَنِ {الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى} [الدخان/١٦] فَقَالَ: يَوْمُ الْقِيَامَةِ. فَقُلْتُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: يومُ بدْر. فَأَخْبَرَنِي مَنْ سألَه بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: يَوْمَ بَدْرٍ.

الرد على الطعن في عكرمة بالكذب:

قام عكرمة بالدفاع عن نفسه مُتَحَدِّيًا حين بلغه تكذيب بعضهم إياه، فقد روى أيوب عن عكرمة أنه قال له: أرأيتَ هؤلاء الذين يُكَذِّبوني مِن خلفي، ألا يُكَذِّبوني في وجهي؟ فإذا كذبوني في وجهي فقد كذبوني.

يعني: أنهم إذا واجهوه بذلك، أمكنه الجواب عنه، والمخرج منه.

---

(١) ط دار الكتب العلمية.
(٢) وانظر: تهذيب الكمال (٢٨٦/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٢٩/٥).
(٣) وانظر: تهذيب الكمال (٢٨٥/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٢٨/٥)، مقدمة الفتح (ص ٤٢٧).

قال سليمان بن حرب: وجه هذا يقول: إذا قرروه بالكذب، ولم يجدوا له حجة[1]. أي: فإنه يقر لهم بالتكذيب.

بل إن عكرمة كان يجزم بصدق روايته عن ابن عباس، كما أخبر بذلك تلميذه أشعث بن سوار، فقال: كَانَ عِكْرِمَة يحدثنا وَيَقُول: كل شَيْء حدثتكم عَن ابن عَبَّاس، فَهُوَ عَن ابن عَبَّاس[2].

ونقل الحافظُ في "مقدمة الفتح"[3] شهادةَ ابن عباس وأبي أمامة لعكرمة بالصدق:

قَالَ مُحَمَّد بن فُضَيْل عَن عُثْمَان بن حَكِيم: كنت جَالِسا مَعَ أبي أُمَامَة بن سهل بن حنيف، إِذْ جَاءَ عِكْرِمَة فَقَالَ: يَا أَبَا أُمَامَة، أذكرك الله، هَل سَمِعت بن عَبَّاس يَقُول: مَا حَدثكُمْ عني عِكْرِمَة فصدقوه، فَإِنَّهُ لم يكذب عَليّ؟ فَقَالَ أَبُو أُمَامَة: نعم. وَهَذَا إِسْنَاد صَحِيح".

قال ابن جرير الطبري[4]: "لو كان ابن عباس رضي الله عنهما اطَّلع منه على أمر في - طول مكثه في ملكه - مذمومٍ، أو مذهبٍ في الدين مكروهٍ؛ لكان حريًّا أن يكون قد أخرجه مِنْ ملكه، أو عاقبه بما يكون له من مذهبه أو فعله، أو يتقدم إلى أصحابه بالحذر منه ومن روايته، وأَعْلَمَهُم مِنْ حالِه التي اطَّلع منه عليها ما يوجب لهم الحذرَ منه والأخذِ عنه".

وقال الحافظ ابن حجر[5]: "لا يلزم مِن شيء منه قدحٌ في روايته" يعني: التكذيب.

وتتلخص الردود على الطعن في عكرمة بتكذيبه فيما يلي:

١- تزكيةُ أَخَصِّ الناس به، وهو ابن عباس - رضي الله عنهما - وهذا أقوى ما يكون في دفع تهمة الكذب عنه؛ لأنه هو مَن يُنسَب الكذب عليه[6]، وقد سبق قبل قليل قولُ ابن عباس: (ما حدّثكم عني عكرمةُ فصدِّقوهُ؛ فإنَّهُ لم يكذبَ عليَّ)، وقال لهُ: (انطلقْ فَأَفتِ الناسَ).

---

(١) انظر: جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٣١)، إكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي (٢٦٢/٩) ط دار الفاروق، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢٤٧/٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٦٦).

(٣) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٥٩/٢ رقم ١٢١٧)، تاريخ دمشق (٨٣/٤١)، تهذيب الكمال (٢٧١/٢٠)، جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٢٣)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥)، مقدمة فتح الباري (٤٢٨/١).

(٤)جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٣٥).

(٥) مقدمة فتح الباري (١/ ٤٢٥).

(٦)انظر: المحرر في الجرح والتعديل، د حمد بن إبراهيم العثمان (ص٤٦١) ط مكتبة أهل الأثر - الكويت.

٢- تَحَدِّي عكرمة رحمه الله لمن أَكْذَبَه، وقد سبق قبل قليل قولُه: (...ألا يُكَذِّبوني في وجهي؟...).

٣- أن تلك الطعون غير صحيحة ولا ثابتة.

ويستفاد من ذلك أنه:

(يترجح التعديل إذا تبين عدم صحة الجرح المنسوب إلى الناقد؛ لضعف إسناده، أو علةٍ متنه بنكارةٍ فيه، أو مخالفته للمحفوظ عن الناقد، وبهذا يندفع القول المخالف. وإذا كان مثل قد يحصل في حياة النقاد فإن مظنة حصوله تزداد كلما نزل الإسناد)[١].

٤- أنه تكذيب بلا بيِّنة: صحيح أن تكذيب عكرمة جرحٌ مفسَّر، إلا أنه بلا بيِّنة، قال الحافظ محمد بن نصر المروزي[٢]: (قوله: "فلان كذاب"، فليس مما يُثْبِت جرحَه حتى يُتَبَيَّن ما قاله)[٣].

٥- تحرير معنى الكذب الذي رُمي به عكرمة: فإن معرفة ذلك في مقابلة ما هو مشهور مِن توثيقه وتعديله يُظهِر حقيقة الكذب الذي رُمي به[٤].

فالكذب المنسوب إلى عكرمة - على فرض صحته - محمول على الخطأ، كما هو متداول في بعض اللغات، ولذلك شواهد متعددة من قول الصحابة والتابعين.

قال ابن جرير في الكذب الذي رُمي به عكرمة[٥]: "له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي يُوَجِّهُهُ إليه أهلُ الغباوة، ومَن لا عِلم له بتصاريف كلام العرب".

ويستفاد من ذلك أنه:

(قد يعمد الناقد إلى بعض مصطلحات الجرح المطلق فيستعملها نادرا في التوثيق، أو يستعملها نادرا في غير الجرح، فتكون هذه الاستعمالات قرائن لا تقتضي الجرح المطلق، ومن ذلك: استعمال "الكذب" في "الخطا")[٦].

٦- أن طعنهم عليه إنما هو في مواضع مخصوصة، ومسائل معينة، على المعنى السابق وهو الخطأ.

---

(١)انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، (ص٣٠٠).
(٢)جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٣٣).
(٣)انظر: المحرر في الجرح والتعديل (ص٤٦٢).
(٤)انظر: المحرر في الجرح والتعديل (ص٤٦٣).
(٥)جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٣٦).
(٦) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، د عبد العزيز اللحيدان (ص١٤٤) ط دار التدمرية.

ويستفاد من ذلك أن: (القادح الكُليَّ يُضَعَّف به الراوي في جميع الأحوال، والقادح الجزئي يُضَعَّف به الراوي في حال مخصوص بحيث يقيَّد الجرح به)[1].

٧- أن مَنْ نَسَبَه إلى الكذب قد رَوى عنه، وهذا يدل على أن نِسْبَتَهم عكرمة إلى الكذب لا يخلو من تعنت وتعسف[2].

٨- أن بعض من طعن على عكرمة كابن المسيب، إنما قال ذلك مشاحنةً - كما يحدث بين القران - وفي ساعة غضبٍ لا يلتفَت إلى ما يقال فيها.

ويستفاد من ذلك أنه:

(إذا ظهر أن باعث التجريح هو التحامل بشتى صوره العقدية أو المذهبية أو التنافسية أو التخاصمية؛ فعندئذٍ لا يُلتفَت إليه، ويعامَل الراوي بتعديل المعدِّلين، قال الإمام الذهبي: "كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى، ويُطرح ولا يُجعل طعنا، ويعامَل الرجل بالعدل والقسط")[3].

٩- أن بعض مَنْ نُسِب إليه تكذيب عكرمة قد ثبت عنه ثناؤه عليه.[4]

---

(١) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، (ص٢٢٧).

(٢)انظر: المحرر في الجرح والتعديل (ص٤٦٣).

(٣) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، (ص٨١).

(٤)**وهنا مسألة لا بد من تجلية أبعادها، وهي مسألة وصف بعض الرواة الصادقين بالكذب،** وذلك على النحو التالي:

الراجح في تعريف الكذب لغةً: هو ما عليه الجمهور من أن الكذب مخالفة الخبر للواقع.

لكن المتبادر من قولك: كذب فلان أو فلان كاذب ونحو ذلك، أنه تَعَمَّد، فهذا هو الذي استقر عليه عرف الناس؛ ولذلك كان الأصل في كلمة الكذب وما يشتق منها من الكلمات أنها إذا وردت في كتب الجرح والتعديل ونحوها أو في سياق تجريح ونحوه فالأصل أن تحمل على التعمد .

ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يحسن أن يقال للمخطئ أي غير المتعمد أنه كذَب ، إلا أنه ربما قيل له ذلك تنبيهاً على أنه قصر.

ولذلك أيضاً فإن من وهّم من خالفه في بعض ما يرويه ونفى عنه الكذب مع أنه غني عن أن يُنفى عنه الكذب (أي الخطأ المتعمد في الإخبار) لأنه من أبعد خلق الله عنه ، فهو إنما يريد بذلك النفي أن ينفي عنه التعمد والتقصير.

ولما أرادت عائشة أنَّ تنفي عن عمر وابنه التعمد والتقصير نفت عنهما الكذب البتة، فقالت كما روى مسلم (٤٤/٣ رقم٢١٩٩) في حديث تعذيب الميت ببكاء أهله عليه الذي يرويه ابن عمر: "أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ أَوْ نَسِيَ"، أي: كأنها – رضي الله عنها – تشير إلى أن الواقع في التقصير قد يطلق عليه الوصف بالكذب، والله أعلم.

(انظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي اليماني: ص٧٤-٧٥، لسان المحدثين "معجم مصطلحات المحدثين":٢٢٧/٤، إعداد: محمد خلف سلامة، ملفات وورد نشرها مؤلفها على موقع ملتقى أهل الحديث).

فعلى الباحث أن ينتبه إلى أن بعض الأئمة لا يقصدون بوصف بعض الرواة بالكذب حقيقته، كما أنَّ النكارة تطلق عند بعض العلماء ولا يريدون بها النكارة الاصطلاحية. =

= وإنما يريدون بوصف الراوي بالكذب أنه:
أخطأ في الإخبار عن الواقع على جهة التقصير.
أو يقصدون الكلام في مذهبه ورأيه الفاسد لا في روايته وعدالته.
أو يكون إطلاقاً خاصاً بأهل بلدة.
أو يكون من باب الزجر والتحذير والنفرة.
أو يقصدون به مواضع مخصوصة أخبر فيها الراوي - الموصوف بالكذب - خلاف الواقع لا في كل مروياته، أو يكذب في بعض كلامه – ثم لعله تاب منه! - لا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومعلوم الفرق بين التائب من الكذب في كلام الناس وبين التائب من الكذب في الحديث النبوي.
وقد يراد به التدليس القبيح من بعض الثقات.
قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في لسان الميزان في ترجمة جُنَادَةَ بْنِ مَرْوَانَ الحمصي: "وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر أنه رأى في شارب النبي صلى الله عليه وسلم بياضاً، قلتُ: أراد أبو حاتم بقوله كَذَبَ: أخطأ".
ثم انتقد الحافظُ ابن حجر ابن الجوزي حين عمم فهم من كلام أبي حاتم تعميم الحكم بالكذب على جنادة المذكور، فقال: "وأما قول ابن الجوزي، عَن أبي حاتم أنه قال: أخشى أن يكون كذب في الحديث فاختصار مفض إلى رد حديث الرجل جميعه وليس كذلك إن شاء الله تعالى". (انظر: لسان الميزان تحقيق أبي غدة: ٤٩٥/٢) .
وقال الحافظ في "فتح الباري" (٢١٩/١): معلقا على ما أخرجه البخاري (رقم: ١٢٢، ٣٢٢٠، ٤٤٤٨، ٤٤٤٩، ٤٤٥٠) ومسلم (رقم: ٢٣٨٠) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَيْسَ هُوَ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ. فَقَالَ" كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ، سَمِعْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: "قَامَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ..." فذكر الحديث بقصته مع الخضر.
(قوله: "كذب عدو الله"، قال ابن التين: لم يرد ابن عباس إخراج نوف عن ولاية الله؛ ولكنَّ قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه، وحقيقته غير مراده، قلتُ: ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوفاً في صحة إسلامه؛ فلهذا لم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة مع تواردهما عليها، وأما تكذيبه: فيستفاد منه أنَّ للعالم إذا كان عنده علم بشيء فسمع غيره يذكر فيه شيئاً بغير علم أن يكذبه، ونظيره قوله صلى الله عليه و سلم: "كذب أبو السنابل"، أي: أخبر بما هو باطل في نفس الأمر).
وقال الصنعاني في توضيح الأفكار (٧٠/٢):
"فائدة جليلة: وهي: أنَّ رَمْيَ الرجل الشهير بالعدالة بالكذب لا يوجب القدح فيه؛ بل يوجب توقفاً في قبوله حتى يُبَيَّن سببُ ضعفه، وإن كان القدح بالكذب فيمن لم تُعْرَف عدالته كان جرحاً مُبَيَّن السبب بأنه الكذب... ولا يخفى أنَّ هذا تخصيص للقاعدة المعروفة بأنَّ الجارح أولى، وقد صرحوا بتخصيصها".
وجاء أيضا في توضيح الأفكار للصنعاني (٩٨/٢):
"فبسبب هذين الأمرين - الأول اختلاف العقائد. والثاني: التضعيف بالوهم والخطأ - أَطْلَق كثير من المحدثين اسم الكذَّاب على مَنْ هو كاذب في اعتقاده، أو غالط في بعض روايته؛ لأنَّ اسم الكذب يتناوله" أي: الواهم في روايته والغالط فيها، "في اللغة وإنْ كان العرف يأبى ذلك"، فإنَّ الكذب فيه ما كان عن عمد. =

أما قول ابن عمر رضي الله عنهما، فيجاب عنه بما يلي:

١- لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تصدى للرواية، فكيف يمكن أن يكذبه ابن عمر؟!

٢- الرواية المنسوبة إلى ابن عمر في تكذيب عكرمة ضعيفة السند جدا.

٣- على فرض صحة قول ابن عمر، فإنه محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منها القدح في جميع رواية عكرمة، بل في بعضها فقط.

٤- ويحتمل أن يكون ابن عمر قد أراد بالتكذيب مجرد التخطئة.

وفيما يلي تفصيل تلك الأجوبة الأربعة:

١- لم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تصدى للرواية، فكيف يمكن أن يكذبه ابن عمر؟!

= حتى قوي عندي أنَّ قولهم أي: المحدثين، "فلان كذَّاب من جملة الجرح المطلق الذي لم يبين سببه؛ والله أعلم".

وجاء أيضا في توضيح الأفكار للصنعاني (٣١٦/١):

"ولا يغرنَّك قول المحدثين فلان كذَّاب؛ فقد يطلقون ذلك على مَنْ يكذب مخطئاً لا متعمِّداً، لأنَّ الحقيقة اللغوية لمسمى الكذب تقتضي أنه كذَّاب؛ إذ الكذب لغة: الإخبار بخلاف الواقع؛ ولا يشترط فيه العَمْدِيَّة، نعم العَمْدِيَّة شرط في الإثم.

على أنه لا يخفى أنَّ الأصل في إطلاق المحدِّثين للكذب فيمن يصفونه به: هو الكذب حقيقة الصادر عن عمد؛ يعرف ذلك من تصرفاتهم.

وإذا كان هو الأصل؛ فلا بد من قرينة على أنهم أرادوا به الوهم؛ كما أفاده قوله - أي ابن الوزير -: (ولهذا وصَفوا بذلك خَلقاً من أهل الصدق إذا وهموا)، فإنَّ القرينة كونهم وصَفوا بذلك مَن يُعرف بالصدق)".

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري في "تأنيب الخطيب" (ص٣١٧):

"الإخبار بخلاف الواقع هو الكذب، والكذب بهذا المعنى يشمل الغالط والواهم، فمَنْ غلِط أو وَهِمَ في شيء يمكن عَدُّه كاذباً على هذا الرأي، فلا يعتد بقول من يقول: فلان يكذب، ما لم يُفسر وجه كذبه؛ ولذا عُدَّ عند كثير من أهل النقد قول القائل: (كذب فلان) من الجرح غير المفسر... وإنما الكذب الجارح عند أهل الصناعة، هو ما يكون عن تعمد... فإذا اعتبرنا الغلط والوهم كذبا، يلزم وصمُ الأُمَّةِ جمعاء بالكذب في جميع الطبقات".

وعليه:

فمَنْ كان معروفاً بالصدق وثبتت عدالته، ثم وجدنا من الأئمة مَنْ أَطْلَق عليه أنه (كذَّاب)، عَلِمْنا أنه لا يريد به الكذب في الاصطلاح، وإنما هو خلاف الأصل لمعنىً أراده الواصف، مثل الإشارة إلى تقصير الراوي الموصوف بذلك في الأداء والتحري فيما يروي، أو المبالغة في النكير عليه في شيء بعينه، والله أعلم.

قال الذهبي[١]: "قَالَ إِسْحَاقُ بنُ الطَّبَّاعِ[٢]: سَأَلْتُ مَالِكاً: أَبَلَغَكَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لِنَافِعٍ: لاَ تَكْذِبْ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَةُ عَلَى عَبْدِ اللهِ؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنِّي بَلَغَنِي أَنَّ سَعِيْدَ بنَ المُسَيِّبِ قَالَ ذَلِكَ لِبُرْدٍ مَوْلاَهُ.

قُلْتُ - أي الذهبي -: هَذَا أَشْبَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِعِكْرِمَةَ ذِكْرٌ فِي أَيَّامِ ابْنِ عُمَرَ، وَلاَ كَانَ تَصَدَّى لِلرِّوَايَةِ".

وهذه علة في المتن توجب القدحَ فيه.

٢- الرواية المنسوبة إلى ابن عمر في تكذيب عكرمة ضعيفة السند جدا:

قال ابن جرير[٣]: "لا صحة لهذا الخبر".

وقال الذهبي[٤]: "هَذَا ضَعِيفُ السَّنَدِ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو خَلَفٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى، عَنْ يَحْيَى الْبَكَّاءِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُهُ".

وقال الحافظ ابن حجر بعد إيراده لما روي في تكذيب عكرمة[٥]: "قَوْل ابن عمر لم يثبت عَنهُ لِأَنَّهُ من رِوَايَة أبي خلف الجزار عَن يحيى الْبَكَّاء أَنه سمع بن عمر يَقُول ذَلِك، وَيحيى الْبَكَّاء: مَتْرُوك الحَدِيث".

وقَالَ ابن حبَان[٦]: "ومِنْ أَمْحَلِ الْمحَال أن يُجْرَح الْعدْل بكلام الْمَجْرُوح".

وقال الحافظ ابن رجب[٧]: "وأما تكذيب ابن عمر له، فقد روي من وجوه لا تصح، وقد أنكره مالك".

٣- على فرض صحة قول ابن عمر، فإنه محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منها القدح في جميع روايته:

قَالَ ابن جرير: "إن ثَبت هَذَا عَن ابن عمر فَهُوَ مُحْتَمل لأوجه كَثِيرَة لَا يتَعَيَّن مِنْهُ الْقدح فِي جَمِيع رِوَايَته، فقد يُمكن أَن يكون أنكر عَلَيْهِ مَسْأَلَة من الْمسَائِل كذبه فِيهَا".

قال الحافظ ابن حجر: "وَهُوَ احْتِمَال صَحِيح؛ لِأَنَّهُ رُوِىَ عَن ابن عمر أَنه أنكر عَلَيْهِ الرِّوَايَة عَن ابن عَبَّاس فِي الصّرْف"، وهذا ما تدل عليه الرواية المذكورة؛ حيث عَلَّل فيها ابنُ عمر التكذيبَ بخطأ عكرمة في مسالة الصرف.

ثمَّ اسْتدلَّ ابن جرير على أَن ذَلِك لَا يُوجب قدحا فِيهِ بقوله[٨]:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/٥).
(٢) انظر هذا القول في : التمهيد لا بن عبد البر (٢٧/٢)، تهذيب الكمال (٢٨٠/٢٠)، جزء فيه حال عكرمة للمنذري (ص٢٦ رقم٣٣)، مقدمة الفتح (٤٢٦).
(٣) جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص ٣٧).
(٤) تاريخ الإسلام (١١٠/٣).
(٥) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).
(٦) ثقات ابن حبان (٢٣٠/٥).
(٧)شرح علل الترمذي (٢/ ٥٦٢).
(٨) جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (ص ٣٧).

(وقد بينا مِن احتمال هذا القول مِن ابن عمر مِن الوجوه... وهم مع ذلك من استشهادهم على دفع عدالة عكرمة وجرحهم شهادته وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواجبة[١] عن ابن عمر - عندهم نافع مولى ابن عمر في نَقْلِ ما نَقَلَ ورَوَى مِن خبرٍ في الدين: حُجَّةٌ، وفيما شَهد به: عَدْلٌ ثقةٌ، مع صحة الخبر عن ابن مولاه سالمٍ أنه قال إذْ أُخبر عنه أنه يروي عن أبيه عبد الله بن عمر مِن استجازته إتيان النساء في أدبارهن: كَذَبَ العَبْدُ!

وذلك صريح في التكذيب منه لنافع.

فَلَمْ يَرَوْا ذلك مِن قولِ سالمٍ لنافع جَرحًا، ولا عليه في روايته طَعنًا.

ورأوا أنَّ قول ابن عمر لنافع: "لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس" له جَرحٌ، وفي روايته طَعْنٌ، تَسقط به شهادتُه"!![٢]

بِمَا رَوَاهُ الثِّقَات عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنه قَالَ إِذْ قيل لَهُ إِن نَافِعًا مولى بن عمر حدث عَن ابن عمر فِي مَسْأَلَة الْإِتْيَان فِي الْمحل الْمَكْرُوه: كذب العَبْد على أبي.

قَالَ ابن جرير: وَلم يرَوا ذَلِك من قَول سَالم فِي نَافِع جرحا فَيَنْبَغِي أَن لَا يرَوا ذَلِك من بن عمر فِي عِكْرِمَة جرحا).

٤- ويحتمل أن يكون ابن عمر قد أراد بالتكذيب مجرد التخطئة[٣]:

قال ابن حبان: أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا[٤].

قال الحافظ ابن حجر[٥]: ويقوي صحةَ ما حكاه ابن حبان أنهم يُطْلِقون الكذب في موضع الخطأ: ما سيأتي عن بعض الطاعنين مِنَ الثناء عليه، والتعظيم له، فإنه دال على أن طعنهم عليه إنما هو في مواضع مخصوصة[٦].

---

(١) هكذا، ولعلها: الواردة.

(٢) ثم عَقَّبَ ابن جرير بقوله: ولَمْ نعارض قائلي ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعنًا منا على نافع، بل أمرُهما عندنا في أن ما نقلا في الدين مِن خبرٍ حجةٌ لازمٌ العملُ به مَنْ كان بخبرِ الواحد العدل دائنًا، ولكن أردنا أنْ نُريهم تناقض قولهم.

(٣) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).

(٤) الثقات لابن حبان (١١٤/٦)، في ترجمة: بُرْد مولى سعيد بن المسيب. أراد ابن حبان أن مراد ذلك الناقد هو الخطأ غير المتعمد، وليس الكذب بمعناه المشهور عند الجمهور.

(٥) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).

(٦) ومن النظائر في هذه المسالة، وهي حَمْلُ التكذيب على مواضع مخصوصة لأسباب معينة، مبالغةً في التخطئة:

قول مالك - رحمه الله - في ابن إسحاق - رحمه الله -: "دجال من الدجاجلة"، فهو جرح مفسر ولكن لا يقصد التكذيب في الأمور كلها، بل لم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد اليهود، وكذلك الخطأ في نسب الإمام مالك. =

وقال الحافظ ابن حجر[1]: ويؤيد ذلك إطلاقُ عبادة بن الصامت قولَه[2]: "كَذَبَ أبو محمد"[3]؛ لما أُخبر أنه يقول: "الوتر واجب"، فإن أبا محمد لم يَقُلْه روايةً، وإنما قاله اجتهادًا، والمجتهد لا يقال إنه كَذَب، إنما يقال إنه أخطأ".

= فقد نقل الذهبي - رحمه الله - في "السير" (٤/٧): "قال البخاري: ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق ، فلربما تكلم الإنسان ، فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها".

ويؤكد ذلك ما ذكره ابن حبان - رحمه الله - في كتابه "الثقات" (٣٨١/٧-٣٨٢): "وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلى ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أَصْبَح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك "الموطأ"، قال بن إسحاق: ائتوني به فإني بيطاره، فنُقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجال من الدجاجلة، يروى عن اليهود.

وكان بينهم ما يكون بين الناس، حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا، نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروى ويدرى ما يحدث".

وقال الذهبي - رحمه الله - في "السير" (٧١/٨): "وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ مَالِكاً وَآلَهُ مَوَالِي بَنِي تَيْمٍ، فَأَخْطَأَ، وَكَانَ ذَلِكَ أَقْوَى سَبَبٍ فِي تَكْذِيبِ الإِمَامِ مَالِكٍ لَهُ، وَطَعْنِهِ عَلَيْهِ".

ومما سبق يتضح لنا بجلاء: أن وصف بعض الرواة بالكذب قد يكون من باب المبالغة في تخطئته في مسألة بعينها أو أكثر، أو في ساعة غضب ومنافرة، وليس الوصف بالكذب على إطلاقه.

(١) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة - باب فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى وَقْتِ الصَّلَوَاتِ (١٦٣/١ رقم ٤٢٥)، والنسائي في كتاب الصلاة - بَابُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ (٢٣٠/١ رقم ٤٦١)، وأحمد في مسنده (٣٦٦/٣٧ رقم ٢٢٦٩٣)، و (٣٧٧/٣٧ رقم ٢٢٧٠٤)، و (٣٩٣/٣٧ رقم ٢٢٧٢٠)، والدارمي في كتاب الصلاة – باب في الوتر (٩٨٥/٢ رقم ١٦١٨) وصححه الألباني والأرناءوط.

(٣) قوله: "كذب أبو محمد" قال في "النهاية" الأثر (٢٨٢/٤): "أي أخْطَأ. سَمَّاه كَذِباً لأنه يُشْبِهُه في كونه ضِدّ الصَّواب كما أن الكَذِب ضِد الصِّدق وَإن افْتَرقا من حيث النِّيَّة والقَصْد لأنّ الكاذِب يَعْلم أنّ مَا يقوله كذِب، والمُخْطِئ لاَ يَعلَم. وهذا الرجُل ليس بِمُخْبِر، وإنما قاله باجتهادٍ أدّاه إلى أن الوِتْر واجِب، والاجْتِهاد لا يَدْخُله الكذب، وإنّما يَدْخله الخَطأ، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ، قال الأخطل:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رأيتَ بواسطِ ... غلَسَ الظلام مِن الربابِ خيالاً". =

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى"[١]:"فَإِنَّ الْكَذِبَ كَانُوا يُطْلِقُونَهُ بِإِزَاءِ الْخَطَأِ".

وذكر ابنُ عبد البر لذلك أمثلة كثيرة[٢].

وقال البقاعي في معرض توجيه تكذيب ابن معين لأحد الرواة[٣]: "يحتمل أنْ يكونَ أرادَ بهِ مجرّدَ تخطئتهِ، أي: نقله ما لا يُطابقُ الواقعَ غير متعمدٍ، فإنَّهُم قد يطلقونَ الكذبَ على ذلكَ، وهو منْ إطلاقِ الاسمِ على جزءِ معناهُ بدلالةِ التضمن".

وأما قول سعيد بن المسيب، فقد أُجيب عنه بأنه -رحمه الله - استعمل: "الكذب" في الخطأ.

قال ابن جرير[٤]: "ليس ببعيد أن يكون الذي حُكِيَ عنه نظير الذي حُكِيَ عن ابن عمر".

قال الحافظ ابن حجر: وهو كما قال، فقد تبين ذلك من **حكاية عطاء الخراساني** عنه في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة، ولقد ظُلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مروي عن ابن عباس من طرق كثيرة، أنه كان يقول: إن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم.

وقد دافع الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي عن عكرمة، وأجاب بأن مراد ابن المسيب: الخطأ، وذكر أن استعمال الكذب في الخطأ له نظائره، ومنها: تكذيب عمران بن حصين لسَمُرة – رضي الله عنهما – في مسألة سكتات النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة، وتكذيب ابن عمر لأبي هريرة رضي الله عنهم في مسألة الوتر، وتكذيب عائشة لابن عمر رضي الله عنهم في مسألة عدد عُمَر النبي صلى الله عليه وسلم، وان الميت يعذب ببكاء أهله عليه[٥].

كما أن العلماء لم يرتضوا كلام ابن المسيب لأمور، منها[٦]:

أن بينهما مشاحنة أقران، سببها بيّنه أيوب السَّخْتياني ، حيث روى عبد الرزاق[٧] بإسناد صحيح في عن أيوب السَّخْتياني قال: "سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ

= وأبو محمد المسئول عن الوتر، صحابي اختلف في اسمه، فقيل: هو مسعود ابن أوس بن يزيد، وقيل: مسعود بن زيد بن سبيع، وقيل غير ذلك. (انظر: "أسد الغابة" (٢٨٠/٦)، و"الإصابة" (١٧٦/٤).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦٦/٣٢).

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٨/٢) وما بعدها، ط دار ابن الجوزي.

(٣) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٦١٠/١).

(٤) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).

(٥)نقل ذلك كلّه ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(١١٠٤/٢)، وقد سبقت الإشارة إليه.

(٦) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص ١٠٣).

(٧)"المصنف" (٤٣٨/٨-٤٣٩ رقم١٥٨٢٦).

الْمُسَيِّبِ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ نَذْرًا لَا يَنْبَغِي لَهُ مِنَ الْمَعَاصِي فَأَمَرَهُ أَنْ يُوَفِّيَ بِنَذْرِهِ، قَالَ: فَسَأَلَ الرَّجُلُ عِكْرِمَةَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يُوَفِّيَ بِنَذْرِهِ فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ عِكْرِمَةَ فَقَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: لَيَنْتَهِيَنَّ عِكْرِمَةُ أَوْ لَيُوجِعَنِ الْأُمَرَاءُ ظَهْرَهُ فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى عِكْرِمَةَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ عِكْرِمَةُ: أَمَّا إِذْ أَبْلَغْتَنِي فَبَلِّغْهُ، أَمَّا هُوَ فَقَدْ ضَرَبَ الْأُمَرَاءُ ظَهْرَهُ، وَأَوْقَفُوهُ فِي تَبَّانٍ مِنْ شَعْرٍ، وَسَلْهُ عَنْ نَذْرِكَ أَطَاعَةٌ هُوَ لِلَّهِ أَمْ مَعْصِيَةٌ؟ فَإِنْ قَالَ: هُوَ طَاعَةٌ فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعْصِيَةُ اللَّهِ طَاعَةً، وَإِنْ قَالَ: هُوَ مَعْصِيَةٌ فَقَدْ أَمَرَكَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ".

ويُعرِّض سعيد رحمه الله بمثل ذلك في كلامه، ومنه ما روى ابن أبي شيبة(١) بإسناد صحيحعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، أنه قَالَ: "سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَن آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: لاَ تَسْأَلْنِي عَنِ الْقُرْآنِ، وَسَلْ عَنْهُ مَنْ يَزْعُمُ، أَنَّهُ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ يَعْنِي عِكْرِمَةَ".

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي: "فَلِهَذَا كَانَ بَيْنَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ وَبَيْنَ عِكْرِمَةَ مَا كَانَ، حَتَّى قَالَ فِيهِ مَا حُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِغُلَامِهِ بُرْدٍ: لَا تَكْذِبْ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَةُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ".

وقال الإمام ابن عبد البر(٢): "أما قول سعيد بن المسيب فيه: فقد ذَكَرَ العلةَ الموجِبةَ للعداوة بينهما، أبو عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزي".

وقد أورد ابن عبد البر(٣)رواية عبد الرزاق السابقة التي تبين سبب كلام ابن المسيب في عكرمة، وأنه ما قاله إلا في ساعة الغضب في خلاف جرى بينهما، وقال: "وَقَدْ كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجِلَّةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْغَضَبِ كَلَامٌ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْفِقْهِ لَا يَتَلَفَّتُونَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ يَغْضَبُونَ وَيَرْضَوْنَ، وَالْقَوْلُ فِي الرِّضَا غَيْرُ الْقَوْلِ فِي الْغَضَبِ".

ولم يَعْتَدَّ النقادُ بكلام الأقران كما قال الإمام البخاري(٤): "وَلَمْ يَنْجُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النَّاسِ فِيهِمْ، نَحْوَ مَا يُذْكَرُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الشَّعْبِيِّ، وَكَلَامِ الشَّعْبِيِّ فِي عِكْرِمَةَ، وَفِيمَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا النَّحْوِ إِلَّا بِبَيَانٍ وَحُجَّةٍ وَلَمْ يُسْقِطْ عَدَالَتُهُمْ إِلَّا بِبُرْهَانٍ ثَابِتٍ وَحُجَّةٍ".

---

(١)"المصنف" (٥١١/١٠ رقم١٠١٤٩).

(٢) التمهيد (٢٨/٢).

(٣)جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٠٢).

(٤) انظر: "القراءة خلف الإمام" للبخاري (ص: ٣٩)، ط المكتبة السلفية، ونقله عنه البيهقي في "القراءة خلف الإمام"له (ص: ٥٩)، ط دار الكتب العلمية.

وأما رواية تعريض ابن المسيب وطاوس بعكرمة في تفسير القرآن، وبعض حديثه، فالجواب عنها - إضافة إلى ما سبق -:

أن كلامهما محمول على الورع، والإمساك عن التفسير وكثرة الحديث، وقد ورد عند العقيلي ما يفيد ذلك من قول سعيد بن المسيب من طريق عمرو بن مرة قال: سألت سعيد بن المسيب عن تفسير آية من كتاب الله، فقال: ما أنا بجريء عليه، ولكنْ دونَك مَنْ يزعم أنه لا يَخَفَى عليه منه حرفٌ - يُعَرِّض بعكرمة -[1].

وترجم عليه ابن أبي شيبة في "مصنفه" بقوله: (مَنْ كَرِهَ أَنْ يفسَّر القرآن).

فليس الكلام محمولا على الطعن في عكرمة، بل هو اختيار لمذهبٍ أو رأيٍ في كراهة الإكثار من الحديث والتفسير.

ويؤيد أن كلامهما ليس على محمل الطعن:

شهادةُ العدول الثقات أقران عكرمة له بطول الباع وسعة العلم بالتفسير، ومن ذلك ما ذكرناه في مطلب ثناء العلماء على عكرمة، مثل قول سلام بن مسكين: كان عكرمة من أعلم الناس بالتفسير[2].

وَقَالَ قَتَادَةُ[3]: أَعْلَمُ النَّاسِ بِالحَلاَلِ وَالحَرَامِ: الحَسَنُ، وَأَعْلَمُهُم بِالمَنَاسِكِ: عَطَاءٌ، وَأَعْلَمُهُم بِالتَّفْسِيْرِ: عِكْرِمَةُ.

ولعل إنكار طاوس على عكرمة بعض حديثه إنما هو في بعض الكلمات التي لم يستسغها بعض السامعين من عكرمة، مثل قوله[4]: "إِنَّمَا أَنْزَل اللهُ مُتَشَابِهَ القُرْآنِ لِيُضِلَّ بِهِ".

وقد علَّق عليه الذهبي بقوله: "هَذِهِ عِبَارَةٌ رَدِيْئَةٌ، بَلْ إِنَّمَا أَنْزَلَهُ اللهُ - تَعَالَى- لِيَهْدِيَ بِهِ المُؤْمِنِيْنَ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الفَاسِقِيْنَ، كَمَا أَخْبَرَنَا -عَزَّ وَجَلَّ- فِي سُوْرَةِ البَقَرَةِ [البقرة: ٢٦، ٢٧]".

أو لجرأة عكرمة في تناول بعض المسائل بصيغ موهمة، كما في الأثر المخرج سابقا، وفيه القول المنسوب إلى عكرمة: "لا يدافعن أحدُكم الغائط والبول في الصلاة"، فإنه يوهم الخروج من الصلاة لذلك، أو التغوط والتبول في الصلاة!

وقال صاحب "التفسير والمفسرون"[5]:

"عِكرمة مولى ابن عباس، كان يلازمه ويخالطه، فلا يضيره كثرة الرواية عنه لأن هذا أمر طبيعى، ولا يمكن أن يُعَد افتراءً على العلم وافتياتاً على الرواية، لأن كثرة الرواية ليست من المطاعن التي تُوجَّه إلى الراوى وتُذْهِب

(١) ضعفاء العقيلي (١٠٧٥/٣).
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٨٨/٥).
(٣) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/٥).
(٤) ضعفاء العقيلي (٣٧٤/٣)، ميزان الاعتدال (١١٧/٥)، سير أعلام النبلاء (٣٣/٥).
(٥) التفسير والمفسرون (١/ ٨٢)، د. محمد حسين الذهبي، ط مكتبة وهبة، القاهرة.

بعدالته، فهذا أبو هريرة قال الناس عنه فى عصره، أكثرَ أبو هريرة، فبيَّن لهم سبب إكثاره من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أنه كان يلازم النبي على ملء بطنه، ولا شيء يشغله كما شغل غيره من الصحابة بالصفق في الأسواق، فهل ذهبت عدالة أبى هريرة وفقدنا الثقة به لكثرة روايته؟ اللَّهم لا".

وأما قول عطاء، وسعيد بن جبير في نسبتهما عكرمة إلى الكذب: فإنه نظير ما تقدم من الجواب على قول ابن عمر وابن المسيب(١).

ويؤكد ذلك: ما ورد عَنْ حَبِيْبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ(٢): مَرَّ عِكْرِمَةُ بِعَطَاءٍ وَسَعِيْدِ بنِ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُهُم، فَلَمَّا قَامَ، قُلْتُ لَهُم: مَا تُنْكِرَانِ مِمَّا حَدَّثَ شَيْئاً؟ قَالاَ: لاَ.

وما جاء عن أيوب(٣) قال: وحدثني صاحب لنا قال: كنت جالسا إلى سعيد وعكرمة وطاوس - وأظنه قال: وعطاء في نفر – قال: فكان عكرمة صاحب الحديث يومئذ، قال: وكأن على رؤوسهم الطير، فإذا فرغ، فمِنْ قائلٍ بيده هكذا - وعقد ثلاثين -، ومِنْ قائلٍ برأسه هكذا - يميل رأسه -، قال: فما خالفه أحد منهم في شيء، إلا أنه ذَكَر الحوت، فقال: كَانَ يُسَايِرُهُمَا فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ الْمَاءِ. فقال سعيد بن جبير: أَشْهَدُ عَلَى ابن عَبَّاس أنه قال: كانا يَحْمِلانِهِ فِيْ مِكْتَلٍ - يَعْنِي: الزَّنْبِيلَ..

قَالَ أَيُّوب(٤): أُرى ابن عَبَّاس كَانَ يَقُول الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

وأماما نُسب إلى ابن سيرين، أنه كان لا يرضى عكرمة:فالظاهر أنه طَعَنَ عليه من حيث الرأي، وإلا فقد قال خالد الحَذَّاء: كل ما قال محمد ابن سيرين:"ثبت عن ابن عباس" فإنما أخذه عن عكرمة، وكان لا يسميه؛ لأنه لم يكن يرضاه(٥).

وقال ابن عبد البر(٦): "تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ سِيرِينَ، وَلَا خِلَافَ أَعْلَمُهُ بَيْنَ نُقَّادِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَقَدْ يَظُنُّ الْإِنْسَانُ ظَنًّا يَغْضَبُ لَهُ وَلَا يَمْلِكُ نَفْسَهُ".

(١) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).
(٢)جزء فيه ذكر حال عكرمة (٢٤)، سير أعلام النبلاء (١٩/٥).
(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (١٩٥/٢ رقم٢٣٧٥)، الطبقات الكبرى (٢٩٠/٥)، ضعفاء العقيلي (١٠٧٧/٣ ترجمة عكرمة مولى ابن عباس برقم١٤١٦)، جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص ٢٥)، تاريخ مدينة دمشق (٩٠/٤١)، مقدمة فتح الباري (٤٢٨/١).
(٤) عند العقيلي: "قال: أظن عطاء، قال: أراه كان...".
(٥) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).
(٦) التمهيد: (٢٨/٢).

وأما رواية الصَّلْت بن دينار عن ابن سيرين تكذيبَه عكرمة ودعاءَه عليه: فإن الصَّلْت هذا "متروكٌ، ناصِبي" كما قال الحافظ في "التقريب"[١].

وقال الحافظ ابن رجب[٢]: "الصّلت لا تُقبل رواياته، وابن سيرين لا يروي عن كذاب أبداً".

وأما رواية يزيد بن أبي زياد عن علي بن عبد الله بن عباس في تكذيبه عكرمة، فقد ردَّها أبو حاتم ابن حبان بضَعْفِ يزيد، وقال[٣]: "ولا يجب على مَن شم رائحة العلم أن يُعَرَّج على قول يزيد بن أبي زياد،... ومِنْ أَمْحَلِ المُحَال أنْ يُجْرَح العَدْل بكلام المَجْرُوح؛ لأنَّ يزيد بن أبى زياد ليس ممَّن يُحتج بنقل حديثه، ولا بشيء يقوله".

ووافقه الحافظ ابن حجر على ذلك[٤].

وأما ما روى عن يحيى بن سعيد في ذلك فالظاهر أنه قلَّد فيه سعيد بن المسيب[٥].

وأما ما روي عن القاسم بن محمد، حين قيل له: كيف ترى في هذه الأوعية؟ فإن عكرمة يحدث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم المُقَيَّر والمُزَفَّت والدُّبَّاء والحَنْتَم والجِرَار ـ أو الحَنْتَم والنَّقِير ـ ، فقال: "إن عِكْرِمَة كَذَّاب يحدث غدْوَة بِحَدِيث يُخَالِفهُ عَشِيَّة".

فالجواب عنه:

أن في كلام ابن القاسم تأمُّل؛ لأن صنيع عكرمة لا يقتضي الكذب، بل هو دليل على سعة روايته، فقد كان يحفظ الحديث من عدة أوجه، لا سيما أنه مكثر، وهو معروف بالصدق.

وقال الحافظ ابن حجر: (أما قصة القاسم بن محمد، فقد بيَّن سببها، وليس بقادح؛ لأنه لا مانع أن يكون عند المتبحر في العلم في المسألة القولان والثلاثة، فيُخبِر بما يَستحضر منها.

ويؤيد ذلك: ما رواه ابن هبيرة قال: قدم علينا عكرمة مصر فجعل يحدثنا بالحديث عن الرجل من الصحابة، ثم يحدثنا بذلك الحديث عن غيره، فأتينا إسماعيل بن عبيد الأنصاري، وكان قد سمع من ابن عباس، فذكرنا ذلك له، فقال:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧).
(٢)شرح علل الترمذي (٢/ ٥٦٣)، ط مكتبة المنار – الأردن.
(٣) ثقات ابن حبان (٢٣٠/٥).
(٤) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).
(٥) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).

أنا أخبره لكم، فأتاه فسأله عن أشياء كان سمعها من ابن عباس فأخبره بها على مثل ما سمع، قال: ثم أتيناه فسألناه، فقال: الرجل صدوق، ولكنه سمع من العلم فأكثر، فكلما سَنَحَ له طريق سَلَكَه[١].

وقال أبو الأسود: كان عكرمة قد سمع الحديث من رجلين، فكان إذا سُئل حَدَّث به عن رجل، ثم يُسأل عنه بعد حين فيُحدث به عن الآخر، فيقولون: "ما أكذبه!" وهو صادق[٢].

وقال سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، قال أيوب: قال عكرمة: أرأيت هؤلاء الذين يكذبوني من خلفي، أفلا يكذبوني في وجهي - يعني أنهم إذا واجهوه بذلك أمكنه الجواب عنه والمخرج منه -.

وقال سليمان بن حرب: وجه هذا أنهم إذا رموه بالكذب لم يجدوا عليه حجة[٣]).

وأما قول عطاء الخراساني بتكذيب عكرمة في مسألة المسح على الخفين: فقد قال البيهقي[٤] عقب إخراجه لتلك الرواية:

"وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ مَا رَوَى عَنْهُ عِكْرِمَةُ ، ثُمَّ لَمَّا جَاءَهُ التَّثَبُّتُ عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ مَسَحَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ قَالَ مَا قَالَ عَطَاءٌ".

وفيه إشارة منه إلى ثبوت ما رواه عكرمة عن ابن عباس، وإلا لما تأوله.

وأورد البيهقي في معرفة السنن والآثار[٥] ما يفيد أن عباس قال بكراهة المسح على الخفين كما روى عكرمة ثم رجع عنه، فقال: "كُلَّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ: «كَرِهَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ» ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ غَيْرُ ذَلِكَ... وَابْنُ عَبَّاسٍ كَرِهَ ذَلِكَ، وَقَالَ: سَبَقَ الْكِتَابُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ عَنْهُ -. ثُمَّ رَوَى عَنْهُ مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ رَخَّصَ فِيهِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا عَطَاءٌ".

وبذلك تنتفي تهمة الكذب في تلك المسألة عن عكرمة.

وأما قول سعيد بن جبير: فقد رُويمن طريق عمران بن أبان عن مسلم الزنجي، عن عبدالله بن عثمان بن خيثم، أنّه كان جالسًا مع سعيد بن جبير فمر به

(١) جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري (٢٥).
(٢) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١).
(٣) مقدمة فتح الباري (٤٢٨/١).
(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢٧٣/١ رقم ١٣٣٩).
(٥)(١٠٦/٢)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢٧٢/١) عقب رقم ١٣٣٢، والدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (٧٧/١ رقم٦١)، ونصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (١٧٤/١).

عكرمة ومعه ناس، فقال لنا سعيد: قوموا إليه واسألوه واحفظوا ما تسألون عنه وما يجيبكم، فقمنا وسألناه فأجابنا، ثمّ أتينا سعيداً فأخبرناه، فقال: كذب.

وهذا إسناد ضعيف مردود؛ فيه:

عمران بن أبان وهو ضعيف الحديث كما قال الحافظ(١).

وفيه: مسلم بن خالد الزنجي: وهو ضعيف على الراجح(٢).

وفيه: عبدالله بن عثمان بن خثيم شيخ مسلم الزنجي: ضعَّفه العقيلي، والدارقطني، وابن معين. وقال أبو جعفر الطحاوي: رجل مطعون في روايته، منسوب إلى قلة الضبط ورداءة الأخذ(٣).

وأما الرواية الأخرى التي أخرجها عبد الرزاق -بسند صحيح - وابن عديفي – كراء الأرض –، وفيها قول سعيد بن جبير: "كذب عكرمة"، فإنه محمول على التخطئة، كما سبق توجيهه في التكذيب المنسوب إلى ابن عمر.

ويؤيد هذا التوجيه:ثناء سعيد بن جبير على عكرمة وتوثيقه، وشهادته له بأنه أعلم منه، كما سبق في مطلب "ثناء العلماء على عكرمة"، والله أعلم.

وأما قول أبي الأسود:في نقله تكذيب عكرمة بأنه كان يحدث عن الصحابي ثم يحدث بذلك الحديث عن غيره، فليس بقادح؛ لأنه لا مانع من أن يكون قد سمعه على الوجهين، فيروي هذا مرة، وذاك أخرى، وليس ذلك ببعيد على من كان واسع العلم.

على أن القصة المروية عن أبي الأسود في إسنادها: ابن لهيعة، وقد ضَعَّفُوه(٤)، خاصة فيما تَفَرَّدَ به، أو ما لم يكن من رواية تلاميذ بأعينهم عنه كالعبادلة وغيرهم، ولَمْ أرَ لعمرو بن خالد ذِكْرًا في الرواة المقبولة روايتهم عنه.

ثم إن القصة في آخرها تدل على أن عكرمة قد أصاب فيما روى، كما شهد له بذلك إسماعيل بن عبيد(٥).

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٨).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٢)، ديوان الضعفاء للذهبي (ص ٣٨٥) ط مكتبة النهضة – مكة، تحرير تقريب التهذيب (٣٧٢/٣).

(٣) انظر: "الضعفاء الكبير" (٢٨١/٢ رقم٨٤٦)،"الإلزامات والتتبع" للدارقطني،(ص ٣٥٢)، ط دار الكتب العلمية، "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي (٢٦٦/٥ رقم٩٨٢)،"شرح مشكل الآثار"للطحاوي (٣٧٠/٧)، ط مؤسسة الرسالة.

(٤) ديوان الضعفاء للذهبي (ص: ٢٢٥)، وانظر: كيف ندرس علم تخريج الحديث للملياري والعكايلة (١٣٥)، ط دار الرازي، عمان الأردن، تحقيق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم على النفح الشذي (٧٩٤/٢) ط دار العاصمة، الرياض، ففيهما تفصيل حال ابن لهيعة.

(٥) روى عن ابن عباس، وكان له عبادة وفضل، توفي سنة ١٠٧ هـ (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: ٣٩٤/٢).

وثمت أمر آخر، وهو أن أبا الأسود نفسه قد رد فرية التكذيب عن عكرمة بقوله في آخر القصة: فَكَانُوا يَقُوْلُوْنَ: "مَا أَكْذَبَهُ"!، **وهو صادق** – أي عكرمة - [1].

ورواية عكرمة الحديث الواحد عن عدد من الشيوخ: لا يُعَدُّ طعنا، بل هو دليل على سعة روايته، حيث يحفظ الحديث من عدة أوجه، لا سيما أنه مكثر ومعروف بالصدق.

قال الحافظ ابن رجب[2]: "قد كان عكرمة يتهم في روايته الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر، حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه. ذَكَرَ معنى ذلك ابنُ لهيعة، عن ابن هبيرة وأبي الأسود، عن إسماعيل بن عبيد الأنصاري، وكان من أصحاب ابن عباس".

وأما ما نُسَب إلى مالك من تكذيبه عكرمة: فقد قال ابن عبد البر[3]: "وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَالِكٌ جَبُنَ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَرْمِيهِ بِالْكَذِبِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بَاطِلٌ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ."

وقال ابن عبد البر[4]: "هَكَذَا هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمُوَطَّأِ - يعني حديث ابن عباس في رؤية هلال رمضان - عِنْدَ جَمَاعَةِ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ عِكْرِمَةَ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ لِعِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ثَوْرٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ ثُمَّ سَاقَهُ إِلَى آخِرِهِ سَوَاءً، وَلَيْسَ فِي الْمُوَطَّأِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ عِكْرِمَةُ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَالِكًا أَسْقَطَ ذِكْرَ عِكْرِمَةَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِهِ؛ لِكَلَامِ سعيد بن الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ فِيهِ، وَلَا أَدْرِي صِحَّةَ هَذَا! لِأَنَّ مَالِكًا قَدْ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ وَصَرَّحَ بِاسْمِهِ، وَمَالَ إِلَى رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَرَكَ رِوَايَةَ عَطَاءٍ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَعَطَاءٌ أَجَلُّ التَّابِعِينَ فِي عِلْمِ الْمَنَاسِكِ وَالثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ".

---

(١) مقدمة فتح الباري (٤٢٧/١)، هذا إذا ثبتت نسبة هذا القول إلى أبي الأسود، حيث إني لم أقف عليه منسوبا إليه إلا في "مقدمة الفتح"، ولعله اختصار من الحافظ لقول إسماعيل بن عبيد المذكور في القصة، ثم أدرجه في كلام أبي الأسود، والله أعلم.

(٢)شرح علل الترمذي (١/ ٤٢٥).

(٣)التمهيد (٢/ ٢٧).

(٤)التمهيد (٢/ ٢٦).

وأما قصة القاسم بن معن:فقد قال الحافظ[1]: "وأما قصة القاسم بن معن، ففيها دلالة على تحريه؛ فإنه حدَّثه في المذاكرة بشيء، فلما رآه يريد أن يكتبه عنه، شك فيه، فأخبره أنه إنما قاله برأيه، فهذا أولى أنْ يُحمل عليه مِنْ أنْ يُظن به أنه تعمد الكذب على ابن عباس رضي الله عنه".

وأما ما نُسب إلى إبراهيم النخعي من رجوع عكرمة عن قوله في تفسير "البطشة الكبرى" إلى ما أخبر به ابن مسعود: فإن الذهبي قال عقب إيراده لتلك القصة: "القولان مشهوران".

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٤٢٧): "وأما طعن إبراهيم عليه بسبب رجوعه عن قوله في تفسير "البطشة الكبرى" إلى ما أخبر به ابن مسعود، فالظاهر أن هذا يوجب الثناء على عكرمه لا القدح، إذ كان يَظن شيئا، فبَلَغه عمن هو أولى منه خلافُه، فترك قولَه لأجل قوله".

وقد رد ابن جرير الطبري على فرية كذب عكرمة إجمالًا، فقال: «"ولم يكن أحد يدفع عكرمة عن التقدم في العلم بالفقه والقرآن وتأويله وكثرة الرواية للآثار، وأنه كان عالمًا بمولاه، وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان، ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه لا تكذب علي، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[2].

قلت: ونستنتج مما سبق:

١- أن أكثر الأقوال التي استَدل بها مَن رَمَى عكرمة بالكذب على ابن عباس - رضي الله عنهما - لا تَثبت بحال من الأحوال.

٢- وأن ما ثبت منها - وهو قليل جدًّا -، فإنه لا يقدح في رواية عكرمة عن ابن عباس؛ والتكذيب فيهامحمول على معنى الخطأ كما في لغة أهل الحجاز، والله أعلم.

٣- وأنه لو كان عكرمة معروفا بالكذب، أو ثبت عنه ذلك ما اجتمع حوله الناس يطلبون علمه كما دلّت عليه الرواية التالية:

عَنْ أَيُّوْبَ، قَالَ: كُنْتُ أُرِيْدُ أَنْ أَرْحَلَ إِلَى عِكْرِمَةَ، إِلَى أُفُقٍ مِنَ الآفَاقِ، فَإِنِّي لَفِي سُوْقِ البَصْرَةِ، إِذَا رَجُلٌ عَلَى حِمَارٍ، فَقِيْلَ لِي: عِكْرِمَةُ.

(١)مقدمة فتح البارى (ص: ٤٢٧).

(٢) انظر: جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٣٦)، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٢٥١/٩)، وفتح الباري (المقدمة) (٤٢٩/١).

فَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَمَا قَدِرْتُ عَلَى شَيْءٍ أَسْأَلُهُ، ذَهَبَتْ مِنِّي المَسَائِلُ، فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِ حِمَارِهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَسْأَلُوْنَهُ، وَأَنَا أَحْفَظُ[1].

ثانيا:الطعن في عكرمة بانتحال مذهب الخوارج:

تنوعت الروايات التي وُصف فيها عكرمة بانتحال مذهب الخوارج[2]؛ فمرة يُتهم بأنه يرى رأي النَّجَدَات[3]، ومرة أخرى بأنه كان إِبَاضِيًّا[4]، ومرة ثالثة بأنه

(١) جزء فيه ذكر حال عكرمة (ص٢٣)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/٥).

(٢)الخوارج: فرقة كبيرة من الفرق الاعتقادية، وتمثل حركة ثورية عنيفة في تاريخ الإسلام السياسي.والسبب الذي سُمّوا له خوارج؛ خروجهم على علي بن أبي طالب. ورأى ابن حزم بأن اسم الخارجي يلحق كل من أشبه الخارجين على الإمام عليّ أو شاركهم في آرائهم في أي زمن. وأما الخوارج الحَرُورِية بتعريف خاص بهم كفرقة من الفرق، لا كحكم شرعي فيهم أو تعريف عام: فإنهم كل مَن كَفَّر علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعثمان وأصحاب الجمل ومَن رَضِي بالتحكيم، وهم الذين يكفرون بالمعاصي، ويرون الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم، ويتولون فرقة المُحَكِّمَة الأولى وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرى أمر المُحَكِّمين، واجتمعوا بحروراء قرية من نواحي الكوفة.فهؤلاء هم الخوارج الحَرُورِية وهم المرادون عند الإطلاق، والخوارج فرق متعددة، عدها بعضهم وأوصلها إلى العشرين، كل وَاحِدَة تكفر سائرها، وَجَمِيع الْخَوَارِج على أَن سَلَّ السيوف فِي الْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر وَاجِب إِذا لم يُمكن دفع الْمُنكر إِلَّا بذلك. انظر:الملل والنحل (١/ ١١٥)، الفرق بين الفرق (ص: ١٥، ١٧،٥٤)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٢)موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام - الدرر السنية (٤/ ٣٢٦، بترقيم الشاملة آليا).

(٣)النَّجَدَات: هم أَصْحَاب نجدة بن عامر الحَرُري الْحَنَفِيّ (ت: ٦٩ هـ)، كان أول أمره مع نافع بن الأزرق، وفارقه لإحداثه في مذهبه وإعلانه البراءة من القعَدَة عنه، واستحلال قتل أطفال مخالفيه ونسائِهم. له مقالات معروفة وأتباع انقرضوا. انفرد عن سائر " الخوارج " بآراء. وقالوا: لَيْس على النَّاس أَن يتخذوا إماما، إنما هو جائز فقط. وَقَالُوا: من كذب كذبة صَغِيرَة، أَو عمل عملا صَغِيرا، فأصر على ذَلِك، فَهُوَ كَافِر مُشْرك. وغير ذلك من الآراء. (انظر: الفرق بين الفرق (ص: ٦٦) دار الآفاق الجديدة – بيروت، الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٤٥/٤) ط مكتبة الخانجي – القاهرة، الأعلام للزركلي (١٠/٨) ط دار العلم للملايين).

(٤)الإِباضِية: هم أصحاب عبد الله بن إباض التميمي الإباضي (ت: ٨٦ هـ)، رأس الإباضية من الخوارج، وكان ابن إباض قد خرج في أيام مروان بن محمد، وهم فرقة كبيرة، وكان هو فيما قيل رجع عن بدعته، فتبرأ أصحابه منه، واستمرت نسبتهم إليه. ومن مقالتهم: إن من أتى كبيرة فقد جهل الله فهو كافر لجهله بالله لا لإتيانه الكبيرة. وأجمعوا على القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة - بُرآء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحَرَّموا دماءهم في السر، واستحلوها فى العلانية، وصححوا منا كحتهم، والتوارث منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق. ويرون أن مخالفيهم كفار نعمة... وغير ذلك من الأقوال. ولا يزال مذهبهم منتشرا. انظر: الفرق بين الفرق (ص: ٨٢)، لسان الميزان ت أبي غدة (٤١٨/٤)،الملل والنحل للشهرستاني (١٣٣/١)، الأعلام للزركلي (٦١/٤).

كان بَيْهَسِيًّا[1]، ومرة رابعة بأنه كان صُفْريا[2]!

وقد نسبه إلى النَّجَدَات:علي بن المديني.

وإلى الصُّفْرِيَّة: أبو الأسود، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

وإلى الخوارج: مصعب الزبيري، وخَالِد بن أبي عمرَان الْمصْرِيّ، وزَيْدِبْن عَبْد اللَّه الحَضْرَمِيُّ، ويحيى بن بُكير.

وإلى الإِبَاضِيَّة: عطاء بن أبي رباح، والذهبي.

وإلى البَيْهَسِيَّة: أبو مريم.

وهذه هي الروايات الدالة على ذلك:

أما علي بن المديني فقد قال: "كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري"[3].

وأما أحمد بن حنبل فقد قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: سألت أحمد بن حنبل، عن عكرمة، أكان يرى رأي الأباضية، فقال: يقال: إنه كان صفريًا.[4]

---

(١)البَيْهَسِية: وهي إحدى الفرق الرئيسة للخوارج وتنسب إلى أبي بيهسهيصم بن عامر أو ابن جابر (ت: ٩٤هـ)، وقيل في اسمه غير ذلك. وكان ذلك في أيام الوليد الأموي. ابتدع أشياء لم يبتدعها أحد قبله، منها: أنه استحل أكل كل ذي مخلب من الطير وذي ناب من السباع. وذهب إلى قوله تعالى: (قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ) [الأنعام: ١٤٥] ، وما سوى ذلك عنده حلال. ومن عجائبه: أن الإمام إذا كَفَرَ كَفَرَتِ الرعيةُ الشاهدُ منهم والغائبُ.ولم يزل بهم الشيطان حتى استحلوا نكاح المجوس ما لم يستحله أحد ممن مضى. وقالوا: إن من واقع ذنبا لم نشهد عليه بالكفر حتى يُرفع إلى الوالي ويُحَد، ولا نسميه قبل الرفع إلى الوالي مؤمنا ولا كافرا. وغير ذلك من أقوالهم. انظر: الفرق بين الفرق (ص: ٨٧)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٤٥/٤)، الملل والنحل (١٢٤/١)،الأعلام للزركلي (١٠٥/٨).

(٢)الصُّفْرِية: هم أصحاب زياد بن الأصفر. وقيل: عبد الله بن الصفار (ت:٦٠ هـ)، خالفوا الأزارقة والنجدات والإباضية في أمور منها: أنهم لم يكفروا القَعَدَةَ عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد. ولم يسقطوا الرجم ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار. وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل... وغير ذلك من الأقوال.انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٤٥/٤)، الفرق بين الفرق (ص: ٧٠)، الملل والنحل (١٣٦/١).

(٣) انظر: "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٧/٢)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (١٠٦/٣)، و"تاريخ دمشق" (١٢٠/٤١)، و"تهذيب الكمال" (٢٧٨/٢٠) كلهم بدون إسناد، وهذا يقوي انه ليس كلام ابن المديني، كما سيأتي بعد قليل عند الكلام عن قول زيد بن عبد الله الحضرمي.

(٤) انظر: "تاريخ دمشق" (٤١/ ١٢١)،"تهذيب الكمال" (٢٧٨/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء"(٢١/٥)، و"مقدمة فتح الباري" (٤٢٦/١)، وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣/ ٢٨). وقول الإمام أحمد: (يقال...) يوحي بتضعيف ذلك القول، والله أعلم.

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عكرمة من أعلم الناس، ولكنه كان يرى رأي الخوارج، رأي الصفرية(١).

وأما أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن قال: كنت أول من سبب لعكرمة الخروج إلى المغرب، وذلك أني قدمت من مصر إلى المدينة، فلقيني عكرمة، وسألني عن أهل المغرب، فأخبرته بغفلتهم، قال: فخرج إليهم، فكان أول ما أحدث فيهم رأي الصُّفْرِية(٢).

قَالَ ابْنُ لَهِيعَة(٣): وَكَانَ يُحَدِّثُ بِرَأْيِ نَجْدَةَ الْحَرُورِيِّ، أَتَاهُ فَأَقَامَ عِنْدَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ جَاءَ الْخَبِيثُ.

قَالَ(٤): وَكَانَ يَعْنِي نجدة أول من أحدث رَأْيِ الصفرية.

وأما يحيى بن معين فقد قال: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة؛ لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية(٥).

وأما مصعب الزبيري، فقد قال: كَانَ عِكْرِمَةُ يَرَى رَأْيَ الخَوَارِجِ، وَادَّعَى عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَرَى رَأْيَ الخَوَارِجِ. وطلبه أحد ولاة المدينة، فتغيَّب عند داود ابن الحصن حتى مات عنده(٦).

---

(١) "الكامل"لابن عدي (٤٧٠/٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ١١٤) وفي إسناده محمد بن صالح بن أبي عصمة، شيخ ابن عدي، لم أجد فيه جرحا ولا تعديلا.

(٢) "الكامل" لابن عدي (٢٦٧/٥)،"تاريخ دمشق" (١٢٠/٤١) وفي إسناده :ابن لهيعة وقد ضعفوه كما سبق.

(٣)تاريخ دمشق (٩٩/٤١) وقد ساق ابن عساكر هذا الخبر عقب قول أبي الأسود السابق، فقال: "قَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ: وَكَانَ يُحَدِّثُنا...)، فلعله يعني أبا ألأسود، فاختصره ابن عساكر. ولعل ابن حجر فهم ذلك فنسبه إلى أبي الأسود كما في "مقدمة فتح الباري" (٤٢٦/١)، إلا أنه في "تهذيب التهذيب" (٢٣٧/٧) قد نسبه إلى ابن لهيعة.

وأما بقية المصادر فقد نسبت هذا القول إلى ابن لهيعة باللفظ المذكور في الأصل (وَكَانَ يُحَدِّثُ...)، ويفهم منه أن هذا قول ابن لهيعة لا أبي الأسود، ويكون هذا الإسناد منقطعا؛ لأن ابن لهيعة لم يدرك عكرمة. (انظر: تهذيب الكمال (٢٧٧/٢٠)، تاريخ الإسلام (١٠٩/٣)، سير أعلام النبلاء (٢٠/٥).

وفي متن هذه الرواية - مع ضعفها – وصفُ ابن عباس لعكرمة بالخبث! وهو ينافي ويعارض ما سبق تقريره بالأسانيد الصحيحة من تزكية ابن عباس ومدحه وثنائه على عكرمة.

(٤) "مقدمة فتح الباري" (٤٢٦/١).

(٥) انظر: "التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (١٩٤/٢)، و"المنتخب من ذيل المذيل"(ص ١٢٢)، و"تاريخ دمشق" (١٢٠/٤١)، و"تهذيب الكمال (٢٧٨/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/٥).

(٦) انظر: "الطبقات الكبرى" (٢٢٤/٥)، و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (١٩٤/٢)، و"المنتخب من ذيل المذيل" (١٢٢ص)، و"تاريخ دمشق" (١٢١/٤١)، و"تهذيب الكمال" (٢٧٩/٢٠)سير أعلام النبلاء (٢٢/٥)، وقال الذهبي: هَذِهِ حِكَايَةٌ بِلاَ إِسْنَادٍ. =

وأما خَالِد بن أبي عمرَان الْمصْرِيّ[1]:فقَالَ: دخل علينا عِكْرِمَة إفريقية وَقت الْمَوْسِم فَقَالَ: وددت أَنِّي الْيَوْم بِالْمَوْسِمِ بيَدي حَرْبَة أضْرب بهَا يَمِينا وَشمَالًا.

وأما زَيْدِبْن عَبْد اللَّه الحَضْرَمِيُّ، فقَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِيْنِيِّ[2]: حُكِيَ عَنْ يَعْقُوْبَ الحَضْرَمِيِّ[3]، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ:وَقَفَ عِكْرِمَةُ عَلَى بَابِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا فِيْهِ إِلاَّ كَافِرٌ.قال[4]:قَالَ: وَكَانَ عِكْرِمَةُ يَرَى رَأْيَ الإِبَاضِيَّةِ.

وأما يحيى بن بُكير[5]،فَقَالَ: قدم عِكْرِمَة مصر فَنزل بهَا دَارا، وَخرج مِنْهَا إِلَى الْمغرب، فالخوارج الَّذين بالمغرب عَنهُ أخذُوا.

وجاءت رواية عن يزيد بن أبي سعيد النحوي، يفيد ظاهرها تكفير مرتكب المعصية:

روى الْحَاكِم فِي "تَارِيخ نيسابور"[6] عَن يزِيد النَّحْوِيّ قَالَ: كنت قَاعِدا عِنْد عِكْرِمَة، فَأقبل مقَاتل بن حَيَّان وَأَخُوهُ، فَقَالَ لَهُ مقَاتل: يَا أَبَا عبد الله، مَا تَقول فِي نَبِيذ الْجَرّ؟[7] فَقَالَ عِكْرِمَة: هُوَ حرَام. قَالَ: فَمَا تَقول فِيمَن يشربه؟ قَالَ: أَقُول: إِن

= قلت: وذلك لأن مُصْعَب بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ الزُّبَيْرِيُّ قد توفي سنة ٢٣٦ هـ، وعاش ثمانين سنة، وهذا يعني أنه وُلد سنة ١٥٦ هـ، أي بعد وفاة عكرمة بأكثر من خمسين سنة!!!

(١) انظر: تاريخ دمشق (١١٨/٤١)، تهذيب الكمال(٢٧٨/٢٠)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٥).

(٢)تاريخ دمشق (١١٨/٤١)،سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢١/٥)، وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الواسطة بين ابن المديني ويعقوب الحضرمي.

(٣) هو: يَعْقُوْبُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ زَيْدِبْن عَبْد اللَّه بْنِ أَبِي إِسْحَاق الحَضْرَمِيُّ.انظر: سير أعلام النبلاء (١٦٩/١٠).

(٤) هل القائل: هو جد يعقوب الحضرمي، كما هو ظاهر من الرواية؟ أم ابن المديني كما فهم من نسب إليه تلك الكلمة من الأئمة كما سبق قبل قليل؟ الأمران محتملان.

(٥) انظر: مقدمة فتح الباري (٤٢٦/١)، وهذه رواية ضعيفة؛ لأن يحيى بن عبد الله بن بكير لم يدرك عكرمة، إنما يروي عن تبع الأتباع كما في كتب التراجم.

(٦) كما في "مقدمة الفتح" (٤٢٦/١)، ولم أقف على سندها حيث إن "التاريخ" المذكور مفقود، ولم يطبع منه سوى المنتخب لأبي إِسْحَاقَ الصَّرِيْفِيْنِيُّ، وطبعته دار الفكر، أو ما جمعه بعض الباحثين من بطون الكتب وسماه: "تاريخ نيسابور طبقة شيوخ الحاكم"، وطبعته دار البشائر الإسلامية، أو "تلخيص تاريخ نيسابور"، لأحمد بن الخليفة النيسابوري، ط كتابخانة ابن سينا – طهران. ولم أجد تلك الرواية فيها جميعا.

ولعل قول عكرمة – إن صحت الرواية – "مَنْ شَرِبَه كَفَر" محمول على الاستحلال، أو على المبالغة في التنفير جريا على ظاهر حديث أبي هريرة عند الشيخين: "وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ". والله أعلم.

(٧)نَبِيذ الْجَرِّ: الجرُّ والجِرَارُ : جمع جَرَّة، وهو الإناء المعروف من الفَخَّار، وأراد بالنَّهي عن الجِرَار المدْهونة؛ لأنها أسْرَع في الشِّدَّة والتَّخْمِير. والنَبِيذ: هو ما يُنْبَذُ فيها من التمر وغيره. (انظر: المفهم للقرطبي (٨٨/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٦٠/١).

مَنْ شَرِبَه كَفَرَ. قَالَيزيد: فَقلت: وَالله لَا أَدَعهُ أبدا. قَالَ: فَوَثَبَ مغضبا. قَالَ: فَلَقِيته بعد ذَلِك فِي مفازة فَرد، فَسلمت عَلَيْهِ، وَقلت لَهُ: كَيفَ أَنْت؟ فَقَالَ: بِخَير مَا لم أرك.

وله طريق أخرى[1]من طريق عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَزِيدَ، قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ عِكْرِمَةَ فَجَاءَ مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ وَمَعَهُ أَخُوهُ الْحُسَيْنُ بْنُ حَيَّانٍ فَوَقَفَا عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ مُقَاتِلُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي شُرْبِ نَبِيذِ الْجَرِّ؟ فَقَالَ لَهُ: «حَرَامٌ مِثْلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ».

وجاءت رواية أخرى عن قُدَامَةَ بْنَ مُحَمَّدٍالخشرميّ الْمَدَنِيّ، يفيد ظاهرها تكفير مرتكب المعصية:

قَالَ أَبُو الْعَرَبِ[2]: سَمِعْتُ قُدَامَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ[3] يَقُولُ: كَانَ خُلَفَاءُ بَنِي أُمَيَّةَ يُرْسِلُونَ إِلَى الْمَغْرِبِ يَطْلُبُونَ جُلُودَ الْخِرْفَانِ الَّتِي لَمْ تُولَدْ بَعْدُ الْعَسَلِيَّةِ، قَالَ: فَرُبَّمَا ذُبِحَتِ المائة شاة فلا يوجد في بطنها إِلَّا وَاحِدٌ عَسَلِيٌّ، كَانُوا يَتَّخِذُونَ مِنْهَا الْفِرَاءَ، فَكَانَ عِكْرِمَةُ يَسْتَعْظِمُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ:"هَذَا كُفْرٌ، هَذَا شِرْكٌ"! فَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ الصُّفْرِيَّةُ وَالْإِبَاضِيَّةُ ،فَكَفَّرُوا النَّاسَ بِالذُّنُوبِ.

وأما عطاء بن أبي رباح، فقد قال: كان عكرمة إباضيًّا[4].

وأما الذهبي، فقد قال[5]: "ثبت لكنه إباضي يرى السيف".

وأما أبو مريم، فقد قال: كان عكرمة بيهسيا[6].

---

(١) أخرجه: الدولابي في الكنى والأسماء (٨٢٧/٢) ط دار ابن حزم. وفي إسناده: علي بن الحسين بن واقد المروزي، وهو ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشواهد. (انظر: تحرير التقريب ٤٠/٣).

(٢)التمهيد (٣٢/٢).

(٣) قدامة بن محمد: صدوق يخطئ، وهو من صغار أتباع التابعين، وقد أرخ الذهبي وفاته فيما بين (٢٠١ – ٢١٠ هـ)، ولم يذكروه في تلاميذ عكرمة، وهذا يدل على انقطاع تلك الرواية. (انظر: تقريب التهذيب ص٤٥٤، وتاريخ الإسلام ١٤٤/٥).

(٤) انظر: تاريخ دمشق (١٢٠/٤١)، "تهذيب الكمال" (٢٧٨/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/٥). وفي إسناده: عُمَر بن قيس المكي المعروف بسَنْدل، الراوي عن عطاء، وهو متروك، أحاديثه بواطيل، وقد كذَّبه مالك. (انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٠).

(٥)الكاشف (٣٣/٢) ط دار القبلة. ولعل الذهبي قد اعتمد على قول عطاء، وقد ثبت ضعفه، أو قول خالد بن أبي عمران، وقد سبق توجيهه؛ فلا يكون قول الذهبي رحمه الله مقبولا.

(٦)تاريخ دمشق لابن عساكر (١٢٠/٤١) وأبو مريم هذا هو عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، أَبُو مَرْيَمَ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ. رافضي يضع الحديث. (انظر: ميزان الاعتدال (٦٤٠/٢)، لسان الميزان ت أبي غدة (٥/ ٢٢٦).

الرد على شبهة أنه كان يرى رأي الخوارج، **أو فرقةً مِن فِرَقِها:**

يمكن إجمال الرد على تلك الشبهة - إضافة إلى ما سبق ذكره في الهوامش - في النقاط التالية:

١- أن أكثر تلك الروايات لم يثبت منها شيء، كما سبق في تخريجها.

٢- أن تلك الروايات - مع ضعف أغلبها - جاءت متضاربة، وهو ما لا تحتملها أمثالها؛ حيث إن تلك الفرق الخارجية التي نسبوا عكرمة إليها، متعارضة ومختلفة في كثير من آرائها، فكيف يوصف بها عكرمة في آن واحد؟! إن هذا لشيء عجاب!

٣- أن ما ثبت منها - وهو قليل نادر –له تأويل صحيح، أو محمول على مجرد الموافقة في بعض المسائل، وليس انتحال تلك المذاهب الخارجية.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك - أي رأي الخوارج -، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم".

(ثم لو سلمنا - جدلا – بخارجية عكرمة بالكامل، فلِمَ لَمْ تبرز فيه آراؤهم الصريحة، ومواقفهم الجريئة، والتي هي جزء من عقيدتهم؟ فالخوارج: "يعلنون أقوالهم وعقائدهم ومواقفهم ، ويلزمون أنفسهم بقتال المخالفين في أكثر الأحوال ، وفيهم صراحة ومعالنة، ويصدعون بالبراء من خصومهم، ويعلنون مبادئهم ومواقفهم من الآخرين ، لكن بقوة وعنف)[١].

٤- أن عكرمة فِعْلا قَدِمَ المغرب، ومكث بالقيروان برهة، كما ذكر ابن عبد البر.[٢]

لكن كونه ناشر مذهب الصفرية أو افباضية مما لا يَثبت، وينفيه الواقع التاريخي.

قال صاحب كتاب "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى": (كَانَ المغاربة فِي صدر الْإِسْلَام على مَذْهَب جُمْهُور السّلف من الْأمة واعتقادهم، وَهُوَ الْمَذْهَب الْحق، إِلَى أَن حدثت فيهم بِدعَة الخارجية لأوّل الْمِائَة الثَّانِيَة من الْهِجْرَة، نزع إِلَيْهِم بهَا بعض أهل النِّفَاق من خوارج الْعرَاق، وبثوها فيهم فتلقوها مِنْهُم بِالْقبُولِ، وَحسن موقعها لديهم بِسَبَب مَا كَانُوا يعانونه من ثقل وَطْأَة الْخلَافَة القريشية، وجور بعض عمالها، فلقنهم أهل الْبدع أَن الْخلَافَة لَا تشْتَرط فِيهَا القريشية، بل

(١)انظر: الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، د. ناصر العقل (ص٢٠-٢١)، ط٢ دار الوطن. و أقوال عكرمة مولى ابن عباس في التفسير عرض ودراسة، د. فاروق بوعزة (ص٢٥)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر. وقد استفدت منها استفادة طيبة، جزى الله تعالى مؤلفها خيرا.

(٢)التمهيد (٣٣/٢).

وَلَا الْعَرَبيَّة، وَأَن كل من كَانَ أتقى لله كَانَ أَحَق بهَا، وَلَو عبدا حَبَشِيًّا على ظَاهر الحَدِيث، ودسوا إِلَيْهِم مَعَ ذَلِك بعض تشديدات الْخَوَارِج وتعمقاتهم، وأروهم مَا هم عَلَيْهِ من التصلب فِي دينهم، فَظهر للبربر ببادئ الرَّأْي أَن تعمقهم ذَلِك إِنَّمَا هُوَ أثر من آثَار الخشية لله وَالْخَوْف مِنْهُ، وَأَن ذَلِك هُوَ عين التَّقْوَى الْمَأْمُور بهَا شرعا)[1].

ثم إنه من المعروف عن تاريخ الإباضية أن أول دعاتهم في شمال أفريقية هو سلمة بن سعد في أول القرن الثاني من الهجرة، ولما رأى أن دعوته بدأت تتمكن أرسل خمسة من تلاميذه إلى المشرق لينهلوا من منابع الإباضية، وهؤلاء الخمسة هم: أبو الخطاب المعافري، عبد الرحمن بن رستم، عاصم السدراتي، إسماعيل الغدامسي، أبو داود النفراوي. وهؤلاء الخمسة هم المؤسسون الأوائل للإباضية بالمغرب.[2]

٥-أن البدعة إن ثبتت عليه في بعض المسائل فلا تضرُّ حديثَه؛ لأنها ليست بدعة مُكَفِّرَة،ولم يكن هو داعيةً إليها، مع أنها لم تَثبت عليه كما قررنا من قبل.

وقد ذكر المحدِّثون أن البدعة قسمان:

القسم الأول: كبرى: يُكفَّر صاحبها، قال الحافظ ابن حجر: "التحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ؛ لأن كلَّ طائفةٍ تدعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تُبالغ فتكفِّر مخالفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائفِ.

فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته مَن أَنكر أمراً متواتراً مِن الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع مِن قبوله".

والقسم الثاني: بدعة صغرى، غير مُكَفِّرة، فهذا النوع تقبل روايته بشرط أن يكون صادقا في نفسه، وبشرط أن لا يكون داعية إلى بدعته، وأن لا يروي ما يؤيد بدعته ويشدها؛ فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى، وهذا اختيار ابن حبان، قال: وعليه جمهور المحدثين، وتبعه ابن حجر، واستحسن هذا الرأي، وهو اختيار الذهبي في كتبه، وعليه منهجه.

وهذا المذهب هو الصحيح، وهو: قبول رواية غير الغالي في بدعته، وغير الداعية إلى مذهبه، لوجوه:

الأول: لحفظ كثير من السنة؛ لأنها جاءت من طريق هؤلاء، ولو طرحت روايتهم لضاعت جملة من الآثار.

---

(١)الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (١٩٢/١) ط دار الكتاب – الدار البيضاء.

(٢) انظر: الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، (ص٧٤). وأقوال عكرمة مولى ابن عباس في التفسير (ص٢٥).

الثاني: في هذا الرأي: صيانة لكتب السنن من الصحاح" و"السنن" و"المسانيد"، من طعن الطاعنين من أعداء الإسلام، إذ هذه الكتب حوت كثيرا من مرويات قوم، رُموا بالبدعة، فلولا هذا التخريج لوقع اللوم على أولئك الأئمة الحفاظ.

الثالث: في هذا الرأي توسط بين القائلين بعدم قبول رواية كل من فيه بدعة، وهذا فيه إجحاف، وضرر بَيِّن المقصرين؛ الذين قبلوا رواية الغلاة من المبتدعة، وفي هذا شر مستطير، وضرر كبير على السنة المطهرة.

الرابع: أن فيه احترازاً لأهل هذا الرأي بقولهم: لا تقبل رواية الداعية؛ دفعا للتهمة، وإزالة للشبهة وسداً للأهواء؛ لأنه كما يقول ابن حجر: "إن المبتدع إذا كان داعيةً كان عنده باعث علي رواية ما يشيد به بدعته"(١).

٦- وقد حكم جماعة من الأئمة النقاد ببطلان تلك التهم، وبرأوا منها عكرمة، ومن هؤلاء:

أ- حكم ابن معين بالبطلان على اتهام عكرمة بالخارجية.(٢)

ب- وبرأه من تهمة الصُّفرية: أَبُو سعيد بن يُونُس فِي "تَارِيخ الغرباء"كما يوحي بذلك قوله:"وبالمغرب إِلَى وقتنا هَذَا قوم على مَذْهَب الإباضية يعْرفُونَ بالصفرية، يَزْعمُونَ أَنهم أخذُوا ذَلِك عَن عِكْرِمَة"(٣).

ت - كما بَرَّأَه من تهمة الحَرُورية الإمامُ العجلي فقال(٤): "عكرمة مولى ابن عباس، مكي، تابعي ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية".

وقول الإمام العجلي فيه خصيصة عن غيره من كلام الأئمة النقّاد.

فإنه – رحمه الله – نزل طرابلس، وخالط البربر في وقتٍ كانت للإباضية فيها صولة وجولة.

فَنَفْيُه لأحدٍ منهم، لعله يكون أكثر تقديماً من إثبات إباضيةِ أحدٍ من الرواة من غيره من الأئمة النقّاد، فيسُتحسن أن يُعتبر ذلك في فقه الجرح والتعديل.

وَثَمَّ أمرٌ آخر حتى يُقطع على من يتفاخر بنسبة التابعي الجليل عكرمة للإباضية وهو:

---

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٠٣) ط مكتبة الصباح – دمشق. مقدمة لسان الميزان (٢٠١/١) وما بعدها. البدعة وأثرها في الدراية والرواية، د. عائض بن عبد الله القرني (ص٧٦) ط دار ابن حزم – بيروت.

(٢)كما في تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٠٦/٣ رقم ٤٣٦ و٤٣٧).

(٣) مقدمة فتح الباري (١/ ٤٢٦).

(٤)في "الثقات" (١٤٥/٢). وأرشيف ملتقى أهل الحديث على الرابط:http://www.ahlalhdeeth.com/vb/archive/index.php/t-92860.html

على التسليم بإباضية عكرمة: فإن إباضيته ليس كإباضية غيره ممن أتوا بعده بمقالات المبتدعة كالقول بخلق القرآن، والقدر، ونفي الميزان، ورَدِّ خبر الواحد.

ومن دلائل اضطراب من رمى عكرمة بالإباضية:

أنهم تارة يصفونه بالصفرية، وتارة يصفونه بالإباضية، كما نقل عنهم ابن حجر في "هدي الساري".

والاضطراب في التفريق بين الصفرية والإباضية كالاضطراب في التفريق بين الأسود والأبيض، فالاختلاف بينهم متباين شديد التباين لا يدعو للخلط.

٧- وقال ابن جرير: "لَو كَانَ كل من ادّعى عَلَيْهِ مَذْهَب من الْمذَاهب الرَّديئَة، ثَبت عَلَيْهِ مَا ادّعى بِهِ، وَسَقَطت عَدَالَته، وَبَطلَت شَهَادَته بذلك - للَزِمَ ترك أَكثر محدثي الْأَمْصَار؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْهُم إِلَّا وَقد نسبه قوم إِلَى مَا يرغب بِهِ عَنهُ"[١].

ثالثا: القدح في عكرمة بأنه كان يقبل جوائز الأمراء:

وقد روى أخذه الجوائز: أحمد بن حنبل، وفَهِمَ عبدُ العزيز بن أبي رواد ذلك من سؤالٍ سأله لعكرمة، ونقل أبو نعيم أنه قَبِل جائزةً من أحد الولاة، وأبو الطيب موسى بن يسار، وعِمْرَانُ بنُ حُدَيْرٍ.

أما قول الإمام أحمد بن حنبل، فقد أورده ابن عدي في "الكامل" (٤٧٠/٦)، قال: « وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم»[٢].

وأما عبد العزيز بن أبي رواد وفَهْمُه لذلك من سؤالٍ سأله لعكرمة أنه كان يقبل جوائز الأمراء، فقد أورده ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٩٩/٢رقم٢٣٩٤)، عنه قال: "قلت لعكرمة: تركتَ الحرمين وجئتَ إلى خراسان؟ قال: أَسْعَى على بناتي"[٣].

وأما حكاية أبي نعيم في قبول عكرمة جائزةً من أحد الولاة، فقد أوردها أبونعيم بدون إسناد في "تاريخ أصبهان" (٤٥٠/١-٤٥١)، قال: "عكرمة مولى عبد الله بن عباس كان كثير الجولان والتطواف في البلدان، قدم على الوالي بأصبهان، فأجازه بثلاثة آلاف درهم فيما حكاه أبو النضر، عن عبد الحميد بن بَهْرَام»[٤].

---

(١) انظر: "مقدمة فتح الباري" (٤٢٨/١).

(٢) وانظر: "تهذيب الكمال" (٢٨٨/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٣٠/٥).

(٣) وانظر أيضًا: " مقدمة فتح الباري" (٤٢٧/١)، و"إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب" لياقوت الحموي (١٦٢٨/٤)، ط دار الغرب الإسلامي، بتحقيق: إحسان عباس، و"المنتخب من ذيل المذيل" (ص ١٢٣)، و"تاريخ دمشق" (١١٩/٤١)، و"تهذيب الكمال"(٢٨٥/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٧/٥).

(٤) وانظر: "مقدمة فتح الباري" (٤٢٧/١).

وأما أبو الطيب موسى بن يسار،فقال: رأيتُ عكرمة جائيًا منسَمَرْقَنْد على حمار، تحته جُوَالِقَان[1]فيهما حرير، أجازه بذلك عامل سمرقند، ومعه غلام، وقيل له: ما جاء بك إلى هذه البلاد؟ قال: الحاجة[2].

وأما عِمْرَانُ بنُ حُدَيْرٍ،فَقَالَ[3]: تَنَاوَلَ عِكْرِمَةُ عِمَامَةً لَهُ خَلَقاً، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا تُرِيْدُ إِلَى هَذِهِ؟ عِنْدَنَا عَمَائِمُ نُرْسِلُ إِلَيْكَ بِوَاحِدَةٍ!قَالَ: لاَ آخُذُ مِنَ النَّاسِ شَيْئاً، إِنَّمَا آخُذُ مِنَ الأُمَرَاءِ.

الرد على الطعن في عكرمة بقبوله جوائز الأمراء:

١- هذا كلام لا يطعن في عدالة الراوي ولا ضبطه، ولا يقدح في رواياته،فقد قَبِل جوائز الأمراء جماعة من الأكابر منهم ابن عمر، والشعبي، والحسن البصري، وإبراهيم النَّخَعي، وابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد، ومالك بن أنس، والأوزاعي[4]... ولم يطعن في واحد منهم أحدٌ بسبب ذلك.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "وَأما قبُوله لجوائز الْأُمَرَاء، فَلَيْسَ ذَلِك بمانع من قبُول رِوَايَته، وَهَذَا الزُّهْرِيّ قد كَانَ فِي ذَلِك أشهر من عِكْرِمَة، وَمَعَ ذَلِك فَلم يتْرك أحد الرِّوَايَة عَنهُ بِسَبَب ذَلِك"[5].

وقال في موضع آخر[6]: "وَأما قبُول الجوائز فَلَا يقْدَح أَيْضا إِلَّا عِنْد أهل التَّشْدِيد، وَجُمْهُور أهل الْعلم على الْجَوَاز، كَمَا صنف فِي ذَلِك بن عبد الْبر".

وقد أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٦/٤رقم٢٠٣٣٠)، أَنَّ الْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ: «كَانَا يَقْبَلَانِ جَوَائِزَ مُعَاوِيَةَ»

وأخرج أيضًا (رقم٢٠٣٣١) عَنْ حَبِيبٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ يَأْتِيهِمَا هَدَايَا الْمُخْتَارِ فَيَقْبَلَانِهَا».

وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي أوردها ابن أبي شيبة في باب ترجم له بقوله: "مَنْ رَخَّصَ فِي جَوَائِزِ الْأُمَرَاءِ وَالْعُمَالَةِ"[7].

---

(١)وعاءٌ من الأَوعية معروفٌ. (انظر: لسان العرب ٣٦/١٠).
(٢) انظر: "تاريخ دمشق" (٩٥/٤١)، و"تهذيب الكمال" (٢٨٥/٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٧/٥).
(٣) "تاريخ دمشق" (١١٨/٤١)، "تهذيب الكمال" (٢٨٥/٢٠)، "سير أعلام النبلاء" (٢٨/٥).
(٤) انظر: التمهيد (١١٥/٤) وما بعدها، تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٩/١) ط دار الكتب العلمية.
(٥) انظر: "مقدمة فتح الباري" (٤٢٨/١).
(٦) انظر: "مقدمة فتح الباري" (٤٢٥/١).
(٧) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٩٦/٤ ـ ٢٩٨)، منن رقم (٢٠٣٣٠) حتى رقم (٢٠٣٤٩)، ط مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق كمال يوسف الحوت.

٢ـ ويستفاد مما سبق: أنه قد يُجَرِّح الناقدُ الراويَ بسبب دخوله مع الأمراء، وهذا من التشدد في الرواة، لا سيما إذا سَلِم الدِّين، وكان للمخالط أثر عليهم بالخير، بل إن مجالس فريق منهم مجالسُ علمٍ وبِرٍّ وصلاحٍ وأدبٍ.

ولذا فإن قسما آخر من النقاد لا يجرحون الراوي به، فقد قال الإمام يحيى بن معين[١]: "عمرو بن ميمون بن مِهْران: ثقة، ولكنه قد كان يكون مع السلطان"[٢].

رابعا: القدح في عكرمة بأنه كان يلعب بالنَّرْد:

روىابنُ عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٧/٤١)، بسنده عن رِشْدَين ـ هو ابن كُرَيْب ـ قال: «رأيتُ عكرمة قد أُقيمقائمًا في لعب النَّرْد».

الرد على من قال إنه كان يلعب بالنرد:

هذه قصة ضعيفة، مدارها على رِشْدِينُ بْنُ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَبُو كُرَيْبٍ الْمَدَنِيُّ، وهو ضعيف[٣].

خامسا: القدح فيه بأنه كان يستمع إلى الغناء:

روى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٧/٤١) من طريق يزيد بن هارون قال: قدم عكرمة البصرة، وأتاه أيوب، وسليمان التيمي، ويونس بن عبيد، فبينما هو يحدثهم إذ سُمِعَ صوتُ غناء، فقال عكرمة: اسكتوا، ثم قال: قاتله الله؛ لقد أجاد. أو قال: ما أجود ما غَنَّى. قال: فأما سليمان ويونس فلم يُعاودا إليه، وعاد إليه أيوب. قال يزيد: وقد أَحْسَنَ أيوب.

الرد على من قال إنه كان يستمع إلى الغناء:

أما ما رواه ابن عساكر، بخصوص سماع عكرمة للغناء، وإظهار إعجابه بما غنَّاه المُغَنِّي؛ فهذه الرواية ضعيفة منقطعة الإسناد؛ لأن يزيد بن هارون لم يدرك عكرمة؛ فعكرمة مات ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ سنة خمس ومائة، أما يزيد بن هارون فقد ولد سنة ثماني عشرة ومائة، وتوفي سنة خمس ومائتين، وله سبع وثمانون سنة[٤]، فمن أين أتى بهذه الحكاية؟!! والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١)تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٥٧) ط مجمع اللغة العربية دمشق.
(٢) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص٢٤٨).
(٣)ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٧٨)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٩).
(٤) انظر: "تهذيب الكمال" (٢٦٩/٣٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٣٥٨/٩).

سادسا: القدح في عكرمة بأنه كان يلبس خاتمًا من ذهب:

روى ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢٩٢/٥)عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: رَأَيْتُ فِيَ يَدِ عِكْرِمَةَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ.

الرد على من قال إنه كان يلبس الذهب:

أما ما رواه ابن سعد عن سِمَاكٍ، بخصوص لبس عكرمة خاتمًا من الذهب: فإن سِمَاكًا هوابن حَرْب، وقدقال الحافظ ابن حجر عنه: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيَّر بأخرة، فكان ربما تلقن[١].

وعلى فرض صحة قول سماك: فإنه لا يعني بالضرورة التسليمَله بذلك، فربما كان الخاتم من غير الذهب، وخُيِّل إليه ذلك، وربما لم يكن عكرمة لابسًا له، بل كان يحمله في يده، لا سِيَّما وسماك كان أعمى البصر، وأنه دعا الله تعالى فردَّ عليه بصره[٢].

سابعا: القدح في عكرمة بأنه كان لا يُحْسِن يُصَلِّي:

قال ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٩٨/٢)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٧/٤١)،قال: ورأيت في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد - هو القَطَّان - يقول: حَدَّثُونِي وَاللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ أَنَّهُ ذُكِرَ لَهُ عِكْرِمَةُ، وَأَنَّهُ لا يُحْسِنُ الصَّلاةَ، فَقَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ يُصَلِّي؟![٣]

الرد على من قال إنه كان لا يُحْسِن يُصَلِّي:

أما ما جاء عن أيوب أنه ذُكر له أن عكرمة لا يحسن الصلاة، فقال: وكان يصلي؟! فهذا غير مقبول؛ لما يلي:

١- يحيى بن سعيد لم يُسمِّ مَنْ حَدَّثه عن أيوب، فقد قال: "حدَّثوني - والله - عن أيوب"؛ فهنا الراوي عن أيوب مبهم، مجهول العين.

٢- ولايُعرف كذلك مَنْ قال لأيوب:"إن عكرمة لا يُحْسِن يُصَلِّي".

٣-وينقض متن تلك الرواية الضعيفة مارواه أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء"[٤] بسنده عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: "أَدْرَكْتُ مِئِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ"[٥].

فماذا كان يفعل عكرمة في المسجد؟ هل كان يأتي إلى المسجد لغير الصلاة؟ وكيف تكون صلاتُه وقد أدرك مِئِينَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا

---

(١) انظر: "تقريب التهذيب" (ص ٢٠٦) ترجمة (٢٦٢٤).

(٢) انظر: "التاريخ الكبير"للبخاري (١٧٣/٤)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢٧٩/٤)، و"تهذيب الكمال" (١١٨/١٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٢٤٦/٥).

(٣) وانظر: "تاريخ الإسلام" (١٠٦/٣)، و"العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم" (٢٤٣/٩).

(٤) "حلية الأولياء" (٣٢٩/٣)، ط دار السعادة بمصر.

(٥) إسناده جيد، رجاله موثقون.

الْمَسْجِدِ؟!وهل مثل عكرمة - وتلك حالُه - لا يُحْسِن صلاته، ثم لا يجد ولو ناصحا ومُعلما واحد للصلاة الصحيحة مِن أولئك المِئين الأخيار ، سبحانك؛ هذا بهتان عظيم، وإفك مبين.

٤- على أن أيوب من خاصة تلاميذ عكرمة، وقد سبق أن نقلنا توثيق أيوبل شيخه عكرمة، ونفيه التهمة عنه، فكيف يستقيم ذلك مع اتهامه بما لو اتهم به صغار المسلمين وعوامهم لكان أمرا مستبشعا مقبوحا؟!

وما بالنا بعكرمة المشهود له بعلو المكانة وسمو المنزلة علما ودينا، وهو خريج وتربية حبر الأمة وأعلمها بالدين عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما – والذي أجازه بالإفتاء في حياته؟!

وتأمل معي هذه العبارة التي تدفع مثل تلك التهمة عن عكرمة، فقد قال ابن حبان[١]: "عكرمة مولى ابن عباس أبو عبد الله من أهل الحفظ والإتقان، والملازمين للورع في السر والإعلان، ممن كان يرجع إلى علم القرآن مع الفقه والنسك".

ثامنا: القدح في عكرمة بأنه لم يحضر جنازته أحد، واكْتَرَوْا له مَنْ يَحمله:

روى الطبري في "المنتخب من ذيل المذيل" (١٢٣/١)بسنده عن الدَّرَاوَرْدي[٢]، قال: تُوفي عكرمة وكُثَيِّر عَزَّةَ - الشاعر - بالمدينة في يوم واحد، فما حَمَل جنازتهما إلا الزِّنْج.

ونقل الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٠٦/٣)، عن: إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن أبيه قال: أُتِي بجنازة عكرمة وكُثَيِّر عَزَّةَبعد العصر، فما عَلمتُ أحدًا مِن أهل المسجد حَلَّ حبوته إليهما[٣].

ونقل في "سير أعلام النبلاء" (٣٤/٥) عن: يحيى بن بكير، عن الدَّرَاوَرْدي، قال: مات عكرمة وكُثَيِّر عَزَّةَفي يومٍ واحد، فما شهدهما إلا سُودان المدينة[٤].

---

(١)مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: ١٣٤) ط دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة.

(٢)الدَّرَاوَرْدِيُّ هو: عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدٍ، وقد توفي سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِي وَمائَةٍ بِالمَدِيْنَةِ. وهذا يدل على أنه لم يدرك موت عكرمة، وعليه فهذه رواية منقطعة؛ لجهالة مَن حَدَّثه بذلك.

(٣) وانظر: "تاريخ دمشق" (٤١/ ١٢٢)، "تهذيب الكمال" (٢٩٠/٢٠)، و"ميزان الاعتدال"(٩٦/٣)، و«العواصم والقواصم" (٢٤٣/٩ - ٢٤٤). وفي إسناد تلك الرواية: إسماعيل بن عبد الله، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني، وهو ضعيف يعتبر به، على الراجح. (انظر: تحرير التقريب ١٣٥/١).

(٤) وانظر: المراجع المذكورة في الهامش السابق بأرقام أجزائها وصفحاتها، و"تاريخ الإسلام"(١٠٦/٣)، و«مغاني الأخيار" للعيني (٣٣٩/٢).

ونقل في "ميزان الاعتدال" (٩٦/٣) عن: سليمان بن معبد السِّنْجِي[١]، قال: مات عكرمة وكُثَيِّر عَزَّةفي يومٍ، فشهد الناس جنازة كُثَيِّر، وتركوا جنازة عكرمة[٢].

ونقل الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٧٠/٧ ـ ٢٧١) عن: البخاري ويعقوب بن سفيان عن علي بن المديني: مات عكرمة بالمدينة فما حمله أحد، أَكْروا له أربعة[٣].

الرد على من قال: لـم يحضر جنازة عكرمة أحد:

١- ويُرد على هؤلاء بما روي أن الناس قد حضروا جنازته، بل وقد أثنوا عليه يوم موته؛ فقد ورد أنه ما تخلف عن جنازتهما ـ عكرمة مولى ابن عباس، وكُثَيِّر عزة الشاعر ـ أحد، وقال الناس: مات أفقه الناس، وأشعر الناس.

روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٩٢/٥)، من طريق خَالِد بْن الْقَاسِمِ الْبَيَاضِيّ قَالَ: مَاتَ عِكْرِمَةُ وَكُثَيِّرُ عَزَّةَ الشَّاعِرُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَرَأَيْتُهُمَا جَمِيعًا صُلِّيَ عَلَيْهِمَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الظُّهْرِ فِي مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ، فَقَالَ النَّاسُ: مَاتَ الْيَوْمَ أَفْقَهُ النَّاسِ، وَأَشْعَرُ النَّاسِ".

وَقَالَ الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ: مَاتَ عِكْرِمَةُ وَكُثَيِّرُ عَزَّةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَأُخْرِجَ جِنَازَتَاهُمَا فَمَا عَلِمْتُهُ تَخَلَّفَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ عَنْ جِنَازَتَيْهِمَا، قَالَ: وَقِيلَ: مَاتَ الْيَوْمَ أَعْلَمُ النَّاسِ وَأَشْعَرُ النَّاسِ[٤].

٢ـ وأما قول من قال:إنهم اكتروا لجنازة عكرمة من يحملها؛ فلَمْ يَصح أيضًا، فقد رُوي ذلك عن علي بن عبدالله بن المديني، وقد ولد سنة إحدى وستين ومائة[٥]؛ أي: بعد وفاة عكرمة مولى ابن عباس بنحو أكثر من خمس وخمسين سنة؛ فقد مات عكرمة على الصحيح سنة خمس ومائة، فمن أين أتى بذلك؟

٣- وقال صاحب "التفسير والمفسرون" (٨٣/١): وأما ما قيل من أنه توفى هو وكُثَيِّر الشاعر فى يومٍ واحد فلَم يَشهد أحدٌ جنازته، بخلاف كُثَيِّرفقد شيَّعه الكثير من الناس، فلَسْنا نَعلَم نصيبَ هذا القول من الصحة، ولعل ذلك على فرض

(١) سليمان بن معبد السِّنْجي: توفي سنة ٢٥٧ هـ، أي أنه بين ولادته ووفاة عكرمة عشرات السنوات، ولم يُسَمِّ من قال له ذلك، وعليه فهذه رواية منقطعة.
(٢) وانظر: المراجع المذكورة في الهامش قبل السابق بأرقام أجزائها وصفحاتها.
(٣) وانظر: "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٦/٢)، و"تاريخ دمشق»" (١٢٢/٤١).
(٤) "التمهيد" (٣٥/٢)، "تاريخ الطبري" (٦٣٤/١١)، و"المنتخب من ذيل المذيل"للطبري (١٢٢ص)، و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة (١٩٩/٢)، و"تاريخ دمشق" (١٢٣/٤١)، و"وفيات الأعيان" (٢٦٦/٣)، و"تهذيب الكمال" (٢٩١/٢٠).
(٥) انظر: "تهذيب الكمال" (٣٢/٢١).

صحته - كما يقول ابن حجر - كان بسبب تَطَلُّبَ الأمير له وتَغَيُّبَه عنه حتى مات. وليس صحيحاً ما قيل مِن أن هذا يَرجع إلى تحقير المَوْلَى إزاءَ تَشريف الحُر.

ويحقق ابن حجر بعد هذا: أنَّ ما نُقل من أنهم شهدوا جنازة كُثَيِّروتركوا عكرمة[1]، لم يَثبت، لأن ناقله لم يُسَمَّ[2].

٤- هذا فضلا عن تضارب الروايات في ذلك، فمرة يقولون: "لم يشهد جنازتهما أحد"، ومرة: "لم يشهدها سوى سودان المدينة"، ومرة: " أنهم شهدوا جنازة كُثَيِّر وتركوا جنازة عكرمة"![3]

المطلب الثاني: الطعون المثارة حول ضبط عكرمة والجواب عنها.

أولا: القدح في عكرمة بأنه كان قليل العقل، وأنه كان يستهين بمَن يُحَدِّثهم:

روى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩٤/٤١) من طريق محمد بن سعد الشاشي، أنا أحمد بن سليمان، نا ابن عُلَيَّة قال: ذَكَرَ أيوبُ عكرمةَ فقال: انَ قَلِيْلَ العَقْل، أَتَيْنَاهُ يَوْماً، فَقَالَ: وَاللهِ لأُحَدِّثَنَّكُم. فَمَكَثَ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُنَا، ثُمَّ قَالَ: أَيُحْسِنُ حَسَنُكُم مِثْلَ هَذَا؟وَبَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ، إِذْ رَأَى أَعْرَابِيّاً، فَقَالَ: هَاه، أَلَمْ أَرَكَ بِأَرْضِ الجَزِيْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا.فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، وَتَرَكَنَا.

الرد على من قال إنه قليل العقل، ويستهين بمن يحدثهم:

أما ما رواه ابن عساكر من رواية أيوب، بخصوص قلة عقل عكرمة، واستخفافه بمن يحدثهم؛ فيجاب عنه بما يلي:

١- هذه الرواية سندها ضعيف؛ فيه مجهول الحال، وهو محمد بن سعد الشاشي، الذي يروي عنه أبو جعفر العقيلي،لم يذكره سوى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/٥٣) ترجمة (٦٣٨١)، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول الحال، والله تعالى أعلم.

٢- وعلى فرض صحَّة تلك الرواية؛ فلم يثبت عن أحد ممن لقي عكرمة أن وصفه بأنه كان قليل العقل، وكونه أقبل على الأعرابي وترك من يحدثهم؛ فإن هذا ليس استخفافًا بهم، لكنه من باب إكرام الضيف؛ فلعلَّ هذا الأعرابي نزل عليه ليستضيفه، فمن الأولى أن يكرم الضيف، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤١/ ١٢٢)، ولم يُسَمِّ من قال ذلك.
(٢)تهذيب التهذيب (٢٧٣/٧).
(٣) انظر: أقوال عكرمة في التفسير (ص٢١).

٣- وعلى فرض صحة تلك الرواية أيضا: فلعل المراد بها ما نُسب إلى عكرمة من دعابة كانت فيه، وربما أفرط فيها بعض الشيء بما لا يرضاه الآخرون ولا يعجبهم، فينسبونه إلى قلة العقل، والاستخفاف بالناس.

قال ابن حبان(١): "مَا أعلم أحدا ذمه بِشَيْء إِلَّا بدعابة كَانَت فِيهِ".

ومن ذلك: ما رواه ابن عدي عن عَبد اللَّهِ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَ: سُئِلَ عِكرمَة: أَيَحْتَجِمُ الصَّائِمُ؟ قَالَ: يَخْرَأُ الصَّائِمُ(٢).

وروى ابن عدي عنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ: سُئِلَ عِكرمَة عَنِ الصَّلاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: مَا يَحْمِلُهُ عَلَى أن يقيم أَيْرَه كَأَنَّهُ وَتِدٌ فِي الصَّفِّ(٣).

٤- أيوب السَّخْتياني المنسوب إليه هذا القول المستهجن، من خاصة تلاميذ عكرمة، فضلا عن أنه قد وثقه، ونفى عنه التهمة، كما سبقت الإشارة إليه، فلا يتصور منه هذا القول المرذول.

ثانيا: القدح في عكرمة بأنه كان يُحَدِّث بكل ما سمع، وأنه كان خفيف الضبط:

روى يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٨/٢)(٤)، من طريق سعيد بن عبد العزيز، قال: قال خالد بن يزيد بن معاوية في عكرمة مولى ابن عباس:

نِعْمَ صَاحِبُ رَجُلٍ عَالِمٍ، وَبِئْسَ صَاحِبُ رَجُلٍ جَاهِلٌ، أَمَّا العَالِمُ، فَيَأْخُذُ مَا يَعْرِفُ، وَأَمَّا الجَاهِلُ، فَيَأْخُذُ كُلَّ مَا سَمِعَ.

ثُمَّ قَالَ سَعِيْدٌ: وَكَانَ عِكْرِمَةُ يُحَدِّثُ الحَدِيْثَ، ثُمَّ يَقُوْلُ فِي نَفْسِهِ: إِنْ كَانَ كَذَلِكَ.

الرد على من قال إن عكرمة يُحَدِّث بكل ما سمع، واتهامِه بخفة الضبط:

يجاب عنه بما يلي:

---

(١)الثقات لابن حبان (٢٣٠/٥).

(٢)الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧٠/٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٢/٤١)، ولعل معناه: أن الدم المحجوم يخرج كما تخرج الخراءة، فلا فرق بينهما، ويؤيد ذلك ما رواه ابن عدي أيضا عَن حميد يعني الطويل، عَن عِكرمَة أنه ذكر عنك أنه يكره للصائم الحجامة؟ قَالَ:"أفلا يكره لَهُ الخراء"؟! فوقع تعبيره في دعابة لا تستسيغها بعض الأذواق، والله أعلم.

(٣)الكامل في ضعفاء الرجال (٢٧٠/٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٢/٤١)، والأَيْرُ: معروفٌ، وهو الذَّكَرُ.(انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٩٠/١٠) ط دار الهداية. ولعل عكرمة أراد المبالغة في التستر والتزين في الصلاة، فوقع تعبيره في دعابة لا تستسيغها بعض الأذواق، والله أعلم.

(٤) وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠٧/٤١).

١- هذه الرواية ضعيفة منقطعة، في سندها: سعيد بن عبد العزيز، لم يدرك خالد بن يزيد بن معاوية؛ فقد توفي خالد سنة أربع وثمانين، وقيل: سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة تسعين، بينما وُلد سعيد سنة ثلاث وثمانين أو سنة تسعين(١)، والله تعالى أعلم.

٢- وعلى فرض ثبوت هذه الرواية فإنها ليست طعنًا في عكرمة بفضل الله تعالى:

أما من حيث إنه يحدِّث بكل ما سَمع؛ فيجاب عنه بأنه أدَّى ما تَحَمَّله، وربما سَمع مِن ابن عباس أو غيره القولين والثلاثة، فيرويها جميعًا عمن سمعها منه تأديةً لِمَا سمع.

وأما من حيث إنه كان يحدث بالحديث ثم يقول: "إنْ كان كذاك"؛ فهذا ليس دليلًا على خفة ضبطه، بل هو مِن وَرعه ـ رحمة الله ـ، ويدل على تمام تحريه ألَّا يقع في الخطأعلى من يروي عنهم، أو على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم بالصواب(٢).

ثالثا: القدح في عكرمة بأنه مضطرب الحديث:

قال أحمد بن حنبل: عكرمة بن خالد أوثق من عكرمة مولى ابن عباس،عكرمة مضطرب الحديث يُخْتَلَف عنه، وما أدري(٣).

الرد على من قال: إنه مضطرب الحديث:

١- أما ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ في أن عكرمة مضطرب الحديث، فنقول فيالرد على هذا الطعن مستعينين بالله العلي الكبير:

---

(١) انظر في وفاة خالد بن يزيد: "وفيات الأعيان"(٢/٢٢٦)، و"تاريخ الإسلام" (٢/٩٣٠)، وانظر في ولادة سعيد بن عبدالعزيز: "تهذيب الكمال" (١٠/٥٤٤).

(٢) قال السخاوي في "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" (٣/١٤٨) ط مكتبة السنة: (وَلْيَقُلِ الرَّاوِي عَقِبَ إِيرَادِهِ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى:"أَوْ كَمَا قَالَ" ، فَقَدْ كَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ كَمَا عِنْدَ الْخَطِيبِ (في الكفاية (ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦) فِي الْبَابِ الْمَعْقُودِ لِمَنْ أَجَازَ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى ـ يَقُولُهَا عَقِبَ الْحَدِيثِ،"وَنَحْوَهُ" مِنَ الْأَلْفَاظِ، كَقَوْلِهِ: أَوْ نَحْوَ هَذَا، أَوْ شِبْهَهُ، أَوْ شَكْلَهُ.

فَقَدْ رَوَى الْخَطِيبُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ أُرْعِدَ وَأُرْعِدَتْ ثِيَابُهُ، وَقَالَ: "أَوْ شِبْهُ ذَا، أَوْ نَحْوُ ذَا". وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: هَذَا، أَوْ نَحْوُ هَذَا، أَوْ شَكْلُهُ.

وَرَوَاهَا كُلَّهَا الدَّارِمِيُّ فِي (مُسْنَدِهِ في المقدمة – باب مَن هابَ الفُتيا مخافةَ السَّقط (١/٣٢٤ رقم٢٧٦-٢٧٩) بِنَحْوِهَا، وَلَفْظُهُ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ: قَالَ، أَوْ مِثْلُهُ، أَوْ نَحْوُهُ، أَوْ شَبِيهٌ بِهِ. وَفِي لَفْظٍ آخَرَ لِغَيْرِهِ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ سَمِعَ يَوْمًا ابْنَ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَلَاهُ كَرْبٌ، وَجَعَلَ الْعَرَقُ يَنْحَدِرُ مِنْهُ عَنْ جَبِينِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِمَّا فَوْقَ ذَلِكَ، وَإِمَّا دُونَ ذَلِكَ، وَإِمَّا قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ.

(٣) "تاريخ دمشق" (٤١/١١٦-١١٧)، و"سير أعلام النبلاء" (٥/٢٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/٢٨٤).

قد جاء عن الإمام أحمد أنه سئل عن عكرمة أيحتج به، فقال: نعم، يُحتج به.
وهذا في معرض السؤال عنه منفردا.

ثم سُئل عن المقارنة بين عكرمة مولى ابن عباس وعكرمة بن خالد، فقال: عكرمة بن خالد أوثق من عكرمة مولى ابن عباس،عكرمة مضطرب الحديث يُخْتَلَف عنه، وما أدري.

فهاتان الروايتان عن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ يؤخذ منهما الاحتجاج بعكرمة؛ لأنه في الرواية الثانية قد قارن بينه وبين غيره، أما في الرواية الأولى فقد ذكر كلامه من دون مقارنة.

وفَرْقٌ بين الأمرين: فقد يكون الرجل ثقة في نفسه، فإذا ما قورن بغيره ممن هو أوثق منه، يستعمل النقاد في نقدهم ألفاظا قد يوهم ظاهرها تجريح الثقة، وليس كذلك، فينبغي التنبه إلى ذلك(١).

٢ـ ولعلَّ الاضطراب الذي عناه الإمام أحمد ليس من عكرمة، وإنما هو من الذين يَرْوُون عنه، كما يدل عليه قوله: "عكرمة مضطرب الحديث، يُخْتَلَف عنه، وما أدري"، فإن كان الذي يروي عن عكرمة ثقة فلا بأس، وإن كان خفيف الضبط ينظر في روايته؛ هل وافقه غيره أم لا، فإن وافقه غيره فلا بأس، وإن لم يوافقه غيره فمنه حصل الاضطراب.

ويبدو أنه لمَّا كان عكرمة كثير الرواية، وجد بعض الكذابين أيسر طريق لترويج بضاعتهم في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم – أن يجعلوا آخر السند: عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم!

وكذلك الضعفاء ومريدي الافتخار بكثرة الرواية قد يفعلون مثل ذلك!

وهذه الملاحظة المهمة نبه إليها ابن عدي في "الكامل"، فقال: "وعكرمة مولى ابن عباس لَم أخرج هنا من حديثه شيئًا؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، إلا أن يَروي عنه ضعيف، فيكون قد أُتي من قِبَل الضعيف لا مِن قِبَله"(٢).

كما نبه إلى ذلك أيضا الإمام أبو حاتم الرازي؛ فعندما سأله ابنه عبد الرحمن:أيحتج بحديث عكرمة؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات(٣).

---

(١) انظر تفصيل تلك المسألة في "مقدمة لسان الميزان" (٢١٣/١)، و"التعديل والتجريح"لأبي الوليد الباجي(٢٨٣/١) ط دار اللواء – الرياض.

(٢) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٤٤٧/٦).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/٧)، وانظر: أقوال عكرمة في التفسير (ص٢٣).

الخاتمة

(وفيها نتائج البحث)

قدَّم هذا البحث- بفضل الله تعالى- ترجمةً وافيةً للتابعي الجليل أبي عبد الله عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وقام على رّصْدِ وجوه الطعن والشبهات المثارة حول هذا الإمام العَلَم، ثم أتى على هذه الطعون وتلك الشبهات، بالنقض والتفنيد لما كان منها واهيا، وبالتوجيه والتأويل الحسن لما كان منها ثابتا، وذلك تَجْلِيَةً للصواب، وكشفا للحقائق، ووضعا لها في نصابها وميزانها الصحيح.

وقد أسفر البحث عن النتائج التالية بفضل الله تعالى وحده:

(١) عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة مولى ابن عباس والأخذ عنه، وتَلَقِّي حديثه بالقبول، وقد أثنى عليه أهل الجرح والتعديل بخير في علمه ودينه، وقدَّمه الكثيرون منهم على غيره من تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سقوط اتهام عكرمة بالكذب؛ حيث إن قول ابن عمر، وابن المسيب، وغير ذلك من الأقوال التي اسْتُدِلَّ بها على كذب عكرمة على ابن عباس لا تثبت بحال من الأحوال؛ وما كان من هذه الأقوال ثابتا - وهو نادر -؛ فإنه لا يقدح في رواية عكرمة؛ وذلك لأنه تأويلا سائغا ومحملا حسنا جائزا،ومنه: حمل التكذيب على التخطئة، كما سبق بيانه.

(٣) لم يَصح أبدًا أن عكرمة مولى ابن عباس كان ينتحل مذهبا من مذاهب الخوارج، كالإِبَاضِيَّة، أو الصُّفْرية، أو النَّجَدَات، أو البَيْهَسِيَّة، ولا أن الإمام مالك قد تَرَك حديثه لذلك، فقد ذكره في "الموطأ"، وصرَّح باسمه، ونص على روايته عن ابن عباس، وعلى أقل التقديرات- إن أثبتنا هذا القول الباطل -؛ فإن هناك إجماع - أو شبه إجماع - على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن ناصرًا لمذهبه، أو كان ما يرويه لا يتعلق بمذهبه.

(٤) أما عن قبول عكرمة جوائز السلطان والأمراء؛ فقد جوَّزها جمهورُ أهل العلم، وقَبِلَها جماعة من آل بيت النبوة، وخيار التابعين، وأكابر العلماء،ولم ينكر عليهم أحد، فلماذا الإنكار على عكرمة وحْدَه في ذلك؟!

(٥) لَمْ يَثْبُت لعبه بالنرد، ففي إسناد هذه الحكاية؛ رشدين بن كريب، وقد بينا أنه ضعيف الحديث.

(٦) لَمْيَثْبُت سماعُه للغناء، ففي إسناد هذه الحكاية انقطاع بين يزيد بن هارون وعكرمة مولى ابن عباس.

(٧) لَمْ يَثْبُت لُبْسُه الذهب؛ فراوي هذه الحكاية: سِمَاكُ بن حرب؛ وفي روايته عن عكرمة خاصة اضطراب.

(٨) لَمْ يَثْبُت أنه كان لا يُحْسِن يُصَلي، فإسناد تلك الرواية فيه مجاهيل، فضلا عن مخالفتها لما ثَبَت مِن فقه عكرمة ونُسُكه.

(٩) لم يَصح عدمُ شهود الناس جنازته أو عدم الصلاة عليه، أو أنه لم يشهدها إلا الزنج، أو سودان المدينة، ولا أنهم اكتروا له من يحمله، فكلها روايات منقطعة متعارضة، فضلا عن مخالفتها لما ثَبَت من شهود الناس جنازته رحمه الله تعالى.

(١٠) لَمْ يَثْبُت كونُه قليل العقل، ولا مستهينًا بمن يحدثهم، ففي إسناد هذه الحكاية التي وردت بخصوص هذا الشأن؛ محمد بن سعد الشاشي، شيخ العقيلي؛ وهو مجهول الحال، وعلى فرض ثبوتها فهي محمولة على الدعابة المُفْرِطة، وملاطفة الجلساء والتَّبَسُّط معهم.

(١١) لَمْ يَثْبُت أنه كان خفيف الضبط، أو يحدِّث بكل ما سمع، ويقول في نفسه: إن كان كذلك؛ وهذه الحكاية التي أتت بخصوص هذا الشأن فيها انقطاع بين سعيد بن عبدالعزيز وخالد بن يزيد بن معاوية، وعلى فرض ثبوتها فإن لها محملا حسنا وهو: شدة التحري في الرواية مخافة الوقوع في الخطأ.

(١٢) لَمْ يَثْبُت أنه مضطرب الحديث كما جاء عن أحمد بن حنبل، بل ثبت عنه الاحتجاج به، ويُحْمَل الاضطراب - على فرض ثبوته – على الرواة عن عكرمة.

وحُقَّ لنا أن نردد مع ابن معين عبارته الجامعة التي دَفَعَ بها الطعون عن عكرمة، حيث قال رحمه الله تعالى:

"إِذَا رَأَيْتَ إِنْسَاناً يَقَعُ فِي عِكْرِمَةَ، وَفِي حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، فَاتَّهِمْهُ عَلَى الإِسْلاَمِ".

هذا، والله تعالى هو الموفق لكل خير، ونسأله تعالى أن يُنَوِّر بهذا البحث عقول أقوام ممن يجهلون حال هذا الراوي الكبير، وأن ينفع به الباحثين، وأن يبارك في علمائنا ومشايخنا، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا، وأن يجعله زادًا لحُسْن المصير إليه، وعَتَادًا ليُمْن القُدُوم عليه، إنه بكُلِّ جَميلٍ كَفيل، وهو على كل شيء قدير، وبالإجابة جَدير، وهو سبحانه وتعالى حَسْبنا ونِعْم الوكيل.

أهم المراجع

١ ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي، ط دار الكتاب – الدار البيضاء، ت: جعفر الناصري ومحمد الناصري.
٢ ـ أحوال الرجال لأبي إسحاق الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط حديث أكادمي - فيصل آباد، باكستان.
٣ ـ الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي، ط دار العلم للملايين، بيروت.
٤ ـ أقوال عكرمة مولى ابن عباس في التفسير عرض ودراسة، د. فاروق بوعزة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر – باتنة – الجزائر.
٥ ـ الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة،لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط المطبعة السلفية – القاهرة.
٦ ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي، ط دار الغرب الإسلامي، بتحقيق: إحسان عباس.
٧ ـ إكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطَاي، ط دار الفاروق- القاهرة.
٨ ـ الإلزامات والتتبع للإمام أبي الحسن الدارقطني، ط دار الكتب العلمية، بتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي.
٩ ـ البداية والنهاية لابن كثير. ط دار إحياء التراث العربي.
١٠ ـ البدعة وأثرها في الدراية والرواية، د. عائض بن عبد الله القرني، ط دار ابن حزم – بيروت.
١١ ـ تاريخ ابن معين برواية الدارمي، ط دار المأمون، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف.
١٢ ـ تاريخ ابن معين برواية الدوري ليحيى بن معين، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، بتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف.
١٣ ـ تاريخ ابن يونس المصري لابن يونس المصري، ط دار الكتب العلمية- بيروت.
١٤ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للإمام شمس الدين الذهبي، ط دار الغرب الإسلامي، بتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

١٥ ـ تاريخ الرسل والملوك للإمام محمد بن جرير الطبري، ط دار التراث ببيروت.
١٦ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ط دار الغرب الإسلامي، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.
١٧ ـ تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بتحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.
١٨ ـ التاريخ الأوسط للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط دار الوعي بحلب، بتحقيق: محمود إبراهيم زايد.
١٩ ـ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، ط دار الفاروق، بتحقيق: صلاح بن فتحي هلال.
٢٠ ـ التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد.
٢١ ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، للإمام محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار الزاهرة.
٢٢ ـ تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
٢٣ ـ تحقيق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم على النفح الشذي شرح سنن الترمذي، لابن سيد الناس، ط دار العاصمة، الرياض.
٢٤ ـ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للإمام السيوطي، ط دار طيبة، بتحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي.
٢٥ ـ التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، ط مكتبة وهبة، القاهرة.
٢٦ ـ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دار ابن رجب، بتحقيق: صلاح الدين بن عبد الموجود.
٢٧ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر الأندلسي، ط وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، بتحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
٢٨ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ، ط مكتبة المعارف ـ الرياض.
٢٩ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دائرة المعارف النظامية ـ الهند.
٣٠ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، ط مؤسسة الرسالة، بتحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

٣١ ـ توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار، للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، ط مكتبة الرشد – الرياض، حققه: محمد محب الدين أبو زيد.
٣٢ ـ الثقات لابن حبان البستي، ط دائرة المعارف العثمانية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعين خان.
٣٣ ـ جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، ط دار ابن الجوزي ـ السعودية.
٣٤ ـ الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ودار إحياء التراث العربي ببيروت.
٣٥ ـ جزء فيه ذكر حال عكرمة للمنذري، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٣٦ ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، ط دار الفكر.
٣٧ ـ الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، د. ناصر العقل ط دار الوطن، الرياض.
٣٨ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين للإمام شمس الدين الذهبي، ط مكتبة النهضة الحديثة بمكة، بتحقيق: الشيخ حماد الأنصاري.
٣٩ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، ط دار البشائر، بيروت.
٤٠ ـ سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، ط مؤسسة الرسالة، بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط.
٤١ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ط دار ابن كثير ببيروت، بتحقيق: محمود الأرنؤوط.
٤٢ ـ شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، ط مكتبة المنار – الأردن.
٤٣ ـ شرح مشكل الآثار للإمام أبي جعفر الطحاوي، ط مؤسسة الرسالة، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط.
٤٤ ـ الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، ط دار الصميعي – الرياض، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
٤٥ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد، ط دار صادر، بتحقيق: إحسان عباس.
٤٦ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، ط دار الخاني بالرياض، بتحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
٤٧ ـ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير، ط مؤسسة الرسالة، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط.
٤٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دار المعرفة ببيروت، بتحقيق: محب الدين الخطيب.

٤٩ ـ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي، ط دار الآفاق الجديدة - ببيروت.
٥٠ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ط مكتبة الخانجي – القاهرة.
٥١ ـ قرائن ترجيح التعديل والتجريح، د عبد العزيز اللحيدان، ط دار التدمرية.
٥٢ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ط دار الكتب العلمية، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.
٥٣ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بتحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني.
٥٤ ـ كيف ندرس علم تخريج الحديث للدكتور حمزة المليباري والدكتور سلطان العكايلة، ط دار الرازي، عمان الأردن.
٥٥ ـ لسان العرب، لابن منظور، ط دار صادر.
٥٦ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، ط دار الوعي بحلب، بتحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٥٧ ـ المحرر في الجرح والتعديل، د حمد بن إبراهيم العثمان، ط مكتبة أهل الأثر - الكويت.
٥٨ ـ المصنف لابن أبي شيبة، ط مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق: كمال يوسف الحوت.
٥٩ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، ط دار صادر – بيروت.
٦٠ ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ط مكتبة الدار، بتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
٦١ ـ المعارف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ط٤ دار المعارف، حققه وقدم له د ثروت عكاشة.
٦٢ ـ المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق: الشيخ الدكتور أكرم ضياء العمري.
٦٣ ـ مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر، ط دار المعرفة – بيروت.
٦٤ ـ الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، ط مؤسسة الحلبي.
٦٥ ـ المنتخب من ذيل المذيل للإمام ابن جرير الطبري، ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت.
٦٦ ـ موسوعة الفرق المنتسبة إلى الإسلام، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، وهي موجودة على موقع الدرر السنية: (www.dorar.net).

٦٧ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط مطبعة الصباح بدمشق، بتحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٦٨ ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين البقاعي، ط مكتبة الرشد – الرياض، تحقيق: ماهر ياسين الفحل.
٦٩ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات ابن الأثير الجزري، ط المكتبة العلمية – بيروت، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.
٧٠ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان، ط دار صادر، بتحقيق: إحسان عباس.

الفهرس

المقدمة وخطة البحث ٧٦٧
المبحث الأول:
ترجمة عكرمة مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ٧٧٠
المطلب الأول: معرفة اسمه ، ونسبه، ولقبه، وكنيته ٧٧٠
المطلب الثاني: حياته ٧٧٠
المطلب الثالث: نشأته، وشيوخه، وتلاميذه ٧٧٣
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه ٧٧٣
المطلب الخامس: وفاته ٧٨١
المبحث الثاني:
الطعون المثارة حول عكرمة..... ٧٨٣
مولى ابن عباس رضي الله عنهما ودفعها.....
المطلب الأول: ذكر الطعونالمثارة حول عدالته والجواب عنها..... ٧٨٧
أولا: رميه بالكذب ٧٨٧
ثانيا: رميه بأنه كان يرى رأي الخوارج وأنه كان صفريًّا..... ٨١٠
ثالثا: القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء ٨١٨
رابعا: القدح فيه بأنه كان يلعب بالنرد ٨٢٠
خامسا: القدح فيه بأنه كان يستمع إلى الغناء ٨٢١
سادسا: القدح فيه بأنه كان يلبس خاتمًا من ذهب ٨٢١
سابعا: القدح فيه بأنه كان لا يحسن يصلي ٨٢١
ثامنا: القدح فيه بأنه لم يحضر جنازته أحد ٨٢٢
المطلب الثاني: ذكر الطعون المثارة حول ضبطه والجواب عنها..... ٨٢٤
أولًا: القدح فيه بأنه كان قليل العقل، وكان يستهين بمن يحدثهم..... ٨٢٤
ثانيًا: القدح فيه بأنه كان يحدث بكل ما سمع، وكان خفيف الضبط..... ٨٢٥
ثالثًا ـ القدح فيه بأنه مضطرب الحديث ٨٢٦
الخاتمة ٨٢٨
المراجع ٨٣٠
الفهرس..... ٨٣٥

تَـمَّ بِـحَمْدِ اللهِ تَعَالَــىٰ